

ضريبة
القيمة
المضافة

VAT

الدليل الإرشادي العام لضريبة القيمة المضافة

أكتوبر 2018

النسخة الأولى

المحتويات

1. المقدمة

6

6

1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

6

1.2. الهيئة العامة للزكاة والدخل

6

1.3. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

7

1.4. هذا الدليل الإرشادي

8

2. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة

8

2.1. التسجيل الإلزامي: هل أنت مطالب بالتسجيل؟

8

2.1.1. من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟

8

2.2. التسجيل الإلزامي للمقيمين في المملكة العربية السعودية

8

2.3. حساب ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات الخاضعة للضريبة

9

2.4. التقديم للتسجيل وتاريخ نفاذ التسجيل

9

2.4.1. متطلبات التقديم للتسجيل

11

2.4.2. التسجيل اعتباراً من 1 يناير 2018

11

2.4.3. التسجيل اعتباراً من 1 يناير 2019

12

2.4.4. التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر

12

2.4.5. عدم التقديم للتسجيل مع الهيئة

12

2.5. التسجيل الاختياري للمقيمين في المملكة

13

2.6. كيفية التسجيل

14

2.7. شهادة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة

15

2.8. حالات خاصة

15

2.8.1. غير المقيمون

16

2.8.2. تسجيل المجموعات الضريبية

17

2.8.3. الأشخاص الاعتباريون الذين لديهم أكثر من فرع، أو تسجيلات أو منشآت

17

2.9. إلغاء التسجيل

17

2.9.1. إلغاء التسجيل الإلزامي

18

2.9.2. إلغاء التسجيل الاختياري

18

2.9.3. الإجراءات

19

3. فرض ضريبة القيمة المضافة

19

3.1. متى يجب فرض ضريبة القيمة المضافة؟

19

3.1.1. من هو الخاضع للضريبة؟

19

3.1.2. ما هو التوريد

- 19 3.1.3 ما هو التوريد الخاضع للضريبة؟
- 21 3.1.4 أي التوريدات يتمّ توريدها في المملكة لأغراض ضريبة القيمة المضافة؟
- 22 3.1.5 المخطط البياني لتطبيق ضريبة القيمة المضافة
- 23 3.2 حساب ضريبة القيمة المضافة
- 23 3.2.1 تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السعر غير الشامل للضريبة
- 23 3.2.2 حساب ضريبة القيمة المضافة على السعر شامل الضريبة
- 24 3.3 متى ينشأ الالتزام بفرض الضريبة؟
- 24 3.3.1 التاريخ الفعلي للتوريد والتواريخ السابقة للتوريد
- 24 3.3.2 التوريدات المستمرة
- 25 3.4 الواردات واستلام السلع والخدمات
- 26 3.5 الدخل غير الخاضع للضريبة
- 26 3.6 التوريدات المفترضة
- 27 3.6.1 حساب ضريبة القيمة المضافة عن التوريد المفترض

28 4. الفاتورة الضريبية

- 28 4.1 متى يجب إصدار الفاتورة الضريبية
- 28 4.2 متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية
- 31 4.3 الفاتورة الضريبية المبسطة
- 31 4.3.1 الحالات التي يتم فيها إصدار فاتورة ضريبية مبسطة
- 31 4.3.2 محتوى الفاتورة
- 31 4.4 الفاتورة الذاتية
- 31 4.5 إصدار الفواتير من قبل طرف ثالث
- 32 4.6 الفواتير الآلية / الإلكترونية

33 5. المطالبة بضريبة المدخلات على المشتريات

- 33 5.1 حق خصم ضريبة المدخلات
- 33 5.1.1 يجب احتساب ضريبة القيمة المضافة بشكل صحي
- 33 5.1.2 رقم التعريف الضريبي والفاتورة الضريبية
- 33 5.1.3 الفئات الأخرى للضريبة القابلة للخصم
- 34 5.1.4 العميل المؤهل للخصم
- 35 5.1.5 الأشخاص الذين يحق لهم خصم ضريبة القيمة المضافة
- 35 5.1.6 خصم النفقات العامة والتكاليف غير المسندة
- 36 5.1.7 توقيت خصم الضريبة
- 37 5.2 ضريبة المدخلات المقيدة

36	5.2.1 المشتريات المقيدة من خصم ضريبة المدخلات عنها
36	5.2.2 المركبات المقيدة
37	5.3 حالات خاصة
37	5.3.1 تسوية ضريبة المدخلات
38	5.3.2 ضريبة القيمة المضافة قبل التسجيل
39	6. الإقرارات الضريبية وحفظ السجلات
39	6.1 الإقرارات الضريبية
39	6.1.1 إرشادات إستكمال كل جزء من الإقرار الضريبي
39	6.1.2 الإقرارا بطريقة الاحتساب النقدي - طريقة بديلة
45	6.2 سداد واسترداد الضريبة
45	6.2.1 سداد الضريبة
45	6.2.2 طلب التمديد في الحالات الاستثنائية
45	6.2.3 طلب الاسترداد
45	6.3 تصحيح الأخطاء
45	6.4 السجلات
47	7. التعامل مع الهيئة العامة للزكاة والدخل
47	7.1 ميثاق دافعي الضريبة
47	7.2 الفحص والتقييم
47	7.2.1 الفحص
47	7.2.2 التقييم
48	7.3 خصوصية المعلومات والبيانات الخاصة بالشخص الخاضع للضريبة
48	7.4 التقدم بطلب لإصدار قرار تفسيري (القرارات التفسيرية)
49	7.5 الاعتراض على القرارات الصادرة من الهيئة
50	8. التعامل مع الموردين والعملاء
50	8.1 تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأسعار والعقود
50	8.2 الاستثناء الضريبي ضمن الأحكام الانتقالية
51	8.3 التعامل مع الموردين والعملاء غير المسجلين
51	8.3.1 الموردون غير المسجلين
51	8.3.2 العملاء غير المسجلين
51	8.4 تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المعاملات مع الهيئات العامة
51	8.4.1 الهيئات العامة كمورد
52	8.4.2 الهيئات العامة كعميل

53

9. ضريبة القيمة المضافة على التجارة الدولية

53

9.1. تطبيق ضريبة القيمة المضافة على استيراد السلع

53

9.1.1 الضريبة على الاستيراد المحصلة من قبل هيئة الجمارك

54

9.1.2 حساب ضريبة القيمة المضافة على الاستيراد

54

9.1.3 الواردات المعفاة

54

9.1.4 توريد السلع المستوردة

54

9.2. تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تصدير السلع

55

9.3. شراء خدمات من مورد غير مقيم

56

9.4. تطبيق الضريبة على الخدمات التي تقدم لأشخاص غير مقيمين

59

9.5. التجارة البيئية

61

10. تطبيق ضريبة القيمة المضافة في حالات أو معاملات خاصة

61

10.1. ضريبة القيمة المضافة والموظفين

61

10.1.1 العويضات

61

10.1.2 الاستحقاقات القانونية

61

10.2. الخصومات والحسومات

62

10.3. السلع المجانية

62

10.3.1 العروض الترويجية

63

10.4. القسائم

63

10.5. الوكلاء

63

10.5.1 الوكيل الذي يتصرف باسم الموكل

64

10.5.2 الوكيل الذي يتصرف باسمه الخاص

64

10.6. الأصول الرأسمالية

64

10.7. السلع المستعملة

66

11. الغرامات

67

12. قاموس المصطلحات

67

12.1. المفاهيم الرئيسية

68

12.2. المعاملات التجارية

69

12.3. الأشخاص

69

12.4. الامتثال الضريبي

70

12.5. مفاهيم أخرى

1. المقدمة

1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

صدقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية («مجلس التعاون الخليجي»). بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/15) وتاريخ 8341/5/3 هـ («الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة») واستنادًا إلى الأحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/311) وتاريخ 8341/11/2 هـ («نظام ضريبة القيمة المضافة»). وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (9383) وتاريخ 8341/21/41 هـ («لائحة التنفيذية للنظام»).

1.2. الهيئة العامة للزكاة والدخل

إن الهيئة هي الجهة المكلفة بتطبيق وإدارة ضريبة القيمة المضافة (قد يشار إليها لاحقًا بـ «الضريبة») ما لم يقتض السياق خلاف ذلك)، في المملكة العربية السعودية، كما أنها هي الجهة المسؤولة عن تسجيل وإلغاء تسجيل الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وإدارة عملية تقديم الإقرارات الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وإجراءات استرداد الضريبة والقيام بتدقيق الحسابات والزيارات الميدانية. وتتمتع الهيئة أيضًا بصلاحيات فرض العقوبات والغرامات في حالات عدم الامتثال بالأحكام النظامية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.

1.3. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، مع بعض الاستثناءات. وتُطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 061 دولة حول العالم.

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداءً من شراء المصنِّع للمواد الخام وصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك، وبخلاف الضرائب الأخرى، سيقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة بكل مما يلي:

- تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائهم عن كل عملية بيع خاضعة للضريبة وفقاً للنسبة المئوية المحددة.
- دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الموردين الذين تلقوا منهم السلع أو الخدمات -إن وجد- عن كل عملية شراء خاضعة للضريبة تعادل النسبة المئوية المحددة.

عندما يقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة ببيع سلعة أو تقديم خدمة، فإنه يجب عليهم فرض ضريبة بنسبة 5% (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات) تُضاف إلى سعر البيع النهائي، على أن يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة باحتساب نسبة 5% التي حصلوا عليها من عمليات البيع الخاضعة للضريبة بشكل منفصل عن إيراداتهم ليتم دفعها لاحقاً إلى الهيئة، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة بتحصيلها عن مبيعاتهم بـ ضريبة المخرجات.

وعلى غرار ذلك، تتم معاملة المشتريات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون للضريبة حيث تضاف ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على المشتريات من السلع والخدمات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات)، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها لمورديهم بـ ضريبة المدخلات.

لمزيد من المعلومات حول ضريبة القيمة المضافة يرجى الاطلاع على دليل ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية المتاح على الموقع الإلكتروني vat.gov.sa

1.4. هذا الدليل الإرشادي

هذا الدليل موجّه لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً والخاضعين لضريبة القيمة المضافة. تكمن أهمية هذا الدليل في تقديم المزيد من التوضيحات لمساعدتهم في فهم الالتزامات الضريبية التي تنشأ عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وتتضمن هذه الالتزامات ما يلي، على سبيل المثال:

- التسجيل،
- تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المبيعات،
- إصدار الفواتير الضريبية،
- خصم ضريبة القيمة المضافة المدفوعة عن المشتريات،
- تقديم الإقرارات الضريبية وحفظ السجلات،
- التعامل مع الهيئة، والتعامل مع الموردين والعملاء

كما يلقي هذا الدليل الإرشادي الضوء على أنواع محددة من المعاملات المرتبطة بالكثير من الشركات والمنشآت. بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الأدلة الإرشادية الأخرى التي تم من خلالها تقديم الكثير من المعلومات والتفاصيل بشأن قطاعات محددة أو معاملات محددة والتي تخضع لقواعد أكثر تفصيلاً.

في هذا الدليل الإرشادي **قمنا بتحديد (وضع خط أسفله) المصطلحات المعروفة بموجب النظام أو المصطلحات الأخرى المتعلقة بضريبة القيمة المضافة** أينما ذكرت في هذا الدليل الإرشادي، وشرح معانيها في قاموس المصطلحات - البند 12 من هذا الدليل.

وحيث أن هذا الدليل يمثل رؤية الهيئة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام؛ يعتبر هذا الدليل بمثابة دليل إرشادي لا يتضمن أو يهدف إلى أن يشمل على جميع المواد في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام. ويعتبر هذا الدليل غير ملزم للهيئة أو لأي شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بأي معاملة ولا يمكن الاعتداد به أو الاستناد عليه بأي طريقة كانت.

ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملات خاصة، فمن الممكن تقديم طلب للحصول على قرار تفسيري أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لضريبة القيمة المضافة vat.gov.sa والذي يشمل مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وُضعت خصيصاً لمساعدة الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية وجميع البيانات ذات الصلة والأسئلة الشائعة.

2. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة

2.1. التسجيل الإلزامي: هل أنت مطالب بالتسجيل؟

2.1.1 من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟

لتحديد ما إذا كنت مطالباً بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة أو مؤهلاً للتسجيل، يجب عليك أولاً تحديد ما إذا كانت الأنشطة التي تمارسها تعتبر نشاطاً اقتصادياً أم لا. يمكن ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء.

ستعتبر الهيئة أن الأشخاص الاعتباريين (الشركات) يمارسون نشاطاً اقتصادياً إذا كان لهؤلاء الأشخاص نشاطاً منتظماً يتعلق بالقيام بتوريدات لسلع أو خدمات.

قد يقوم الأشخاص الطبيعيين ببعض الأعمال كجزء من نشاطهم الاقتصادي أو جزء من أنشطتهم الخاصة، لذا فهناك قواعد خاصة لتحديد ما إذا كان الشخص الطبيعي يقع ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة أم لا.

على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بممارسة نشاط اقتصادي التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا تطلب الأمر ذلك، كما يجب على هؤلاء الأشخاص تحصيل ضريبة القيمة المضافة التي تنطبق على أنشطتهم الخاضعة للضريبة وسداد الضريبة المستحقة إلى الهيئة.

2.2. التسجيل الإلزامي للمقيمين في المملكة العربية السعودية

يعتبر التسجيل إلزامياً على جميع الأشخاص المقيمين في المملكة العربية السعودية والذين تتجاوز توريداتهم السنوية الخاضعة للضريبة حداً معيناً للتسجيل.

فإذا تجاوزت التوريدات الخاضعة للضريبة للشخص خلال اثني عشر شهراً مبلغ 375,000 ريال سعودي «حد التسجيل الإلزامي» فيجب على هذا الشخص التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة. مع مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام التي يتم تطبيقها خلال العام 2018، والتي تستثني المقيمين الذين لم تتجاوز توريداتهم السنوية مبلغ 1,000,000 ريال سعودي من التسجيل الإلزامي حتى الأول من يناير لعام 2019¹.

2.3. حساب ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات الخاضعة للضريبة

لأغراض التسجيل لضريبة القيمة المضافة، يتم حساب مجموع ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن التوريدات الخاضعة للضريبة خلال فترة اثني عشر شهراً سواءً باستخدام اختبار الأثر الرجعي أو الاختبار التقديري.

اختبار الأثر الرجعي
قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة هي مجموع قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي قام بها الخاضع للضريبة في نهاية أي شهر بالإضافة إلى الإحدى عشر شهراً السابقة.
الاختبار التقديري
قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة هي مجموع قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي من المتوقع أن يقوم بها الخاضع للضريبة خلال الاثني عشر شهراً القادمة.

من المتوقع أن تُطالب معظم الشركات والمنشآت بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أساس اختبار الأثر الرجعي. من المقرر تطبيق الاختبار التقديري في الحالات التي من المتوقع أن تتجاوز فيها إيرادات الشركات حد التسجيل الإلزامي.

يشمل **مجموع قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة** جميع توريدات السلع والخدمات التي يقوم بها الشخص كمورد والتي تخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية 5% أو نسبة الصفر بالمائة (إذا تمّ توريدها من قبل شخص مسجل لضريبة القيمة المضافة).

يتم حساب قيمة التوريد من خلال الطريقة الأساسية وهي «قيمة المقابل دون قيمة الضريبة»، أي السعر غير شامل الضريبة المدفوعة أو الواجب دفعها نظير التوريد².

كما تشمل القيمة الإجمالية للتوريدات الخاضعة للضريبة ما يلي:

• **التوريد المفترض:** لا ينشأ التوريد المفترض نتيجة القيام بتوريد فعلي لسلع أو خدمات إلى شخص آخر، لكنه يعتبر لغايات ضريبة القيمة المضافة توريداً خاضعاً للضريبة وذلك نتيجة لقيام الشخص الخاضع للضريبة باستخدام أو تقديم سلع أو خدمات بطريقة محددة (على سبيل المثال، توريد سلع أو خدمات دون مقابل)³.

• تلقي/استلام توريدات تم احتساب الضريبة المستحقة عنها بموجب **آلية الاحتساب العكسي**. في حال تلقي الخاضع للضريبة في المملكة سلع أو خدمات من مورد غير مقيم، يعد وكأنه قام بتوريد هذه السلع أو الخدمات لنفسه⁴ ويخضع هذا التوريد للضريبة وفقاً لآلية الاحتساب العكسي.

• بعد إعلان الهيئة رسمياً بموجب قرار يصدر عنها، تطبيق ضريبة القيمة المضافة في جميع دول مجلس التعاون وتطبيق نظام الخدمات الإلكترونية. فإن **التوريدات البيئية** من المملكة إلى شخص مسجل لضريبة القيمة المضافة في دولة عضو أخرى لن تخضع لضريبة القيمة المضافة في المملكة، ولكن سيتم حسابها ضمن مجموع قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة⁵. راجع القسم 9 الخاص بالتجارة الدولية لمزيد من التفاصيل.

لا تشمل القيمة الإجمالية للتوريدات الخاضعة للضريبة ما يلي:

- **التوريدات المعفاة** مثل الخدمات المالية المؤهلة للإعفاء أو الإيجار السكني المؤهل للإعفاء من الضريبة⁶.
- التوريدات التي تحدث **خارج نطاق** ضريبة القيمة المضافة في المملكة .
- **الأصول الرأسمالية** تم تعريف الأصول الرأسمالية على أنها الأصول المخصصة للاستخدام طويل الأمد⁷.

2.4. التقدّم للتسجيل وتاريخ نفاذ التسجيل

2.4.1. متطلبات التقدّم للتسجيل

يتعين على جميع الأشخاص المقيمين في المملكة تحديد ما إذا كانوا مطالبين بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة، وإذا كان الأمر كذلك، فيجب عليهم التقدّم للهيئة بطلب التسجيل خلال الفترة المحددة في النظام. وتنشأ تلك المتطلبات بموجب اختبار الأثر الرجعي أو الاختبار التقديري.

(2) تمّ تعريف قيمة التوريد في المادة 26، قيمة توريد السلع والخدمات، من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. هناك عدداً من الأحكام الخاصة بالإضافة إلى الطريقة الأساسية نصت عليها المادة 26 من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، وكذلك في الفصل 7، المواد 37-40 من اللائحة التنفيذية

(3) تضمنت المادة 8، التوريد المفترض، من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة قائمة شاملة لكافة التوريدات المفترضة. سيتم مناقشة فئات التوريدات المفترضة لاحقاً في البند 3 من هذا الدليل

(4) المادة (9)، تلقي السلع والخدمات والمادة (41)، العميل الملزم بسداد الضريبة وفقاً للاحتساب (التكليف) العكسي، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(5) المادة 52 (2)، احتساب قيمة التوريدات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(6) باستثناء التوريدات البيئية بين دول مجلس التعاون على النحو المحدد في رقم 5.

(7) المادة 1، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

الاختبار التقديري	اختبار الأثر الرجعي
<p>على كل شخص مقيم في المملكة وغير مسجل لدى الهيئة أن يقوم في نهاية كل شهر بحساب قيمة توريداته خلال الاثنى عشر شهراً السابقة... وفي حال تجاوزت هذه القيمة حد التسجيل الإلزامي ... فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال 30 يوماً من نهاية ذلك الشهر.⁹</p> <p>على كل شخص مقيم في المملكة وغير مسجل لدى الهيئة أن يقوم في نهاية كل شهر بإجراء حساب تقديري لقيمة توريداته السنوية خلال الاثنى عشر شهراً اللاحقة...</p> <p>وفي حال تجاوزت قيمة التوريدات المتوقعة حد التسجيل الإلزامي ... فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب التسجيل خلال 30 يوماً من نهاية ذلك الشهر.⁸</p>	<p>على كل شخص مقيم في المملكة وغير مسجل لدى الهيئة أن يقوم في نهاية كل شهر بحساب قيمة توريداته خلال الاثنى عشر شهراً السابقة... وفي حال تجاوزت هذه القيمة حد التسجيل الإلزامي ... فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال 30 يوماً من نهاية ذلك الشهر.⁹</p>
<p>تاريخ السريان: يبدأ نفاذ التسجيل اعتباراً من بداية الشهر التالي للشهر الذي تم فيه تقديم طلب التسجيل.</p>	<p>تاريخ السريان: يبدأ نفاذ التسجيل اعتباراً من بداية الشهر الأول الذي يتوقع فيه أن تتجاوز التوريدات السنوية حد التسجيل الإلزامي.</p>
مثال (1) - اختبار الأثر الرجعي	
<p>شركة الأصايل هي شركة مقيمة في المملكة وتمارس نشاطاً اقتصادياً. الشركة غير مسجلة في ضريبة القيمة المضافة، وهذا لأن إيراداتها السنوية لم يسبق أن تجاوزت حد التسجيل الإلزامي.</p>	
<p>في نهاية مارس 2021، قامت الشركة بمراجعة مجموع توريداتها الخاضعة للضريبة التي قامت بها خلال الفترة من 1 أبريل 2020 وحتى 31 مارس 2021.</p>	
<p>وكان مجموع قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة 380,000 ريال سعودي.</p>	
<p>فأصبح من الواجب على الشركة تقديم طلب إلى الهيئة للتسجيل خلال فترة أقصاها 30 يوماً (أي قبل 30 أبريل 2021).</p>	
<p>وبالتالي سيكون تاريخ نفاذ (سريان) تسجيل الشركة هو 1 مايو 2021.</p>	
<p>مراجعة التوريدات بأثر رجعي كل شهر، تم تجاوز حد التسجيل عند المراجعة في 31 مارس 2021.</p> <p>التوريدات السنوية الفعلية الخاضعة للضريبة: أبريل 2020 – مارس 2021 = 380,000 ريال سعودي</p>	<p>التقديم بالتسجيل قبل: 2021/4/30</p> <p>تاريخ سريان التسجيل: 2021/5/1</p> <p>1 أبريل 2020</p> <p>31 مارس 2021</p> <p>30 أبريل 2021</p>

(8) المادة (3)، التسجيل الإلزامي - حال تجاوز التوريدات حد التسجيل الإلزامي، اللائحة التنفيذية
(9) المادة (4)، التسجيل الإلزامي - التوريدات التي يتوقع أن تتجاوز حد التسجيل الإلزامي، اللائحة التنفيذية

مثال (2) - الاختبار التقديري

شركة المدار هي شركة مقيمة في المملكة وتمارس نشاطاً اقتصادياً من الأول من يناير 2021. استطاعت الشركة خلال فترة قصيرة أن تربح عقود بيع رئيسية. في نهاية مارس 2021، توقعت الشركة أن تصل قيمة توريداتها الخاضعة للضريبة خلال الفترة من 1 أبريل 2021 وحتى 31 مارس 2022 مبلغ 450,000 ريال سعودي. لذلك يتوجب على الشركة تقديم طلب للتسجيل- على أساس الإيرادات المتوقعة في شهر أبريل والأحد عشر شهراً التالية خلال فترة أقصاها 30 أبريل 2021 (أي قبل 30 يوماً بدءاً من 31 مارس 2021). وبالتالي سيكون تاريخ نفاذ (سريان) تسجيل الشركة هو 1 أبريل 2021.

مراجعة التوريدات التقديرية كل شهر، تم تجاوز حد التسجيل عن المراجعة في 31 مارس 2021.

التقدم بالتسجيل
قبل: 2021/4/30

تاريخ سريان
التسجيل: 2021/4/1

التوريدات السنوية الخاضعة للضريبة المتوقعة
أبريل 2021 - مارس 2022 = 450,000 ريال سعودي

1 أبريل 2021

31 مارس 2022

30 أبريل 2021

2.4.2. التسجيل اعتباراً من 1 يناير 2018

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة منذ الأول من يناير 2018. بالرغم من ذلك، فهناك أحكام انتقالية نص عليها النظام تعفي المقيمين في المملكة من التسجيل في ضريبة القيمة المضافة على أساس التسجيل الإلزامي إذا كانت توريداتهم السنوية الخاضعة للضريبة أقل من 1,000,000 ريال سعودي، حتى تاريخ الأول من يناير 2019. أما بالنسبة للمقيمين الذين لم تجاوز توريداتهم السنوية الخاضعة للضريبة ذلك الحد فإنه بإمكانهم التسجيل في ضريبة القيمة المضافة على أساس التسجيل الإختياري (سيتم شرحه في البند 2.5).

يتعين على أي شخص يتوقع أن تُجاوز قيمة توريداته الخاضعة للضريبة مبلغ 1,000,000 ريال سعودي في 2018، تقديم طلب إلى الهيئة للتسجيل خلال موعد أقصاه 20 ديسمبر 2017. يرجى العلم أنه إذا كانت الشركات مطالبة بالتسجيل ولكنها لم تتقدم بطلب التسجيل إلى الهيئة، فإن الهيئة لا تزال تقبل طلبات التسجيل وتقوم بمعالجتها¹⁰.

2.4.3. التسجيل اعتباراً من 1 يناير 2019

يتعين على أي شخص:

- لم تتجاوز القيمة الإجمالية لتوريداته الخاضعة للضريبة مبلغ 1,000,000 ريال سعودي؛
- لم يتقدم بطلب للتسجيل في ضريبة القيمة المضافة على أساس التسجيل الإختياري؛
- تجاوزت توريداته الخاضعة للضريبة السنوية (بموجب اختبار الأثر الرجعي أو الاختبار التقديري) حد التسجيل الإلزامي وهو 375,000 ريال سعودي.

أن يقوم بتقديم طلب إلى الهيئة للتسجيل بحلول أو قبل تاريخ 20 ديسمبر 2018، ليكون مسجلاً في ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 1 يناير 2019¹¹.

2.4.4. التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر

في حال تجاوزت قيمة التوريدات السنوية الخاضعة للضريبة التي يقوم بها الشخص حد التسجيل الإلزامي، وكانت جميع هذه التوريدات خاضعة فقط لنسبة الصفر بالمائة، فإن ذلك الشخص لا يُطالب بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة على أساس أحكام التسجيل الإلزامي¹².

لا يُطالب الأشخاص المستثنون من التسجيل بتبليغ الهيئة، مع ذلك، ينبغي عليهم الاحتفاظ بما يثبت مجموع إيراداتهم السنوية وما يثبت أن تلك الإيرادات بطبيعتها تتعلق فقط بتوريدات خاضعة لنسبة الصفر بالمائة، إلى جانب السجلات والدفاتر المطلوبة.

مثال (3): علي حسين هو خبير قانون أوروبي يقيم حالياً في المملكة. يقوم علي حسين بتقديم خدمات استشارات لشركات أوروبية عن بعد من خلال مكتبه القائم في مدينة جدة، تبلغ قيمة تلك الخدمات 500,000 ريال سعودي سنوياً، إلا أنها جميعها خاضعة لنسبة الصفر بالمائة. و ليس لدى علي أي عملاء آخرين مقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي كما أنه لا يقوم بأية توريدات تخضع للنسبة الأساسية 5%.

بإمكان علي التسجيل في ضريبة القيمة المضافة إختيارياً، لكنه يتحمل تكلفة بسيطة شاملة لضريبة القيمة المضافة، لذلك قرر عدم تسجيل نشاطه الخاص بالاستشارات القانونية. بالرغم من ذلك، يتعين عليه الاحتفاظ بجميع السجلات التي تثبت استثنائه من التسجيل الإلزامي لضريبة القيمة المضافة.

2.4.5. عدم التقدم للتسجيل مع الهيئة

تعمل الهيئة مع الهيئات المختصة الأخرى والمنشآت والمؤسسات لضمان أن الشركات على دراية بالقيمة الإجمالية لإيراداتها الخاضعة للضريبة وكذلك بالتزاماتها بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة.

في الحالات التي يتخلف فيها الشخص الخاضع للضريبة عن التقدم للتسجيل مع الهيئة خلال المدد الزمنية المحددة، ستقوم الهيئة بإخطار هذا الشخص بالتزامه بالتسجيل وكيفية إستكمال طلب التسجيل.

وفي الحالات التي لم يقوم فيها الشخص بالاستجابة بالتسجيل لدى الهيئة، فلهيئة تسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة استناداً إلى المعلومات التي حصلت على الهيئة من المصادر المختصة، وستقوم بإخطار الشخص برقم تعريفه الضريبي وتاريخ نفاذ التسجيل. يبدأ نفاذ التسجيل في ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من التاريخ ذو الصلة المحدد بموجب إختبار الأثر الرجعي أو الإختبار التقديري¹³.

2.5. التسجيل الإختياري للمقيمين في المملكة

يجوز للأشخاص المقيمين في المملكة غير الملزمين بالتسجيل، التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة إختيارياً، شريطة قيامهم في أي وقت خلال الاثني عشر شهراً:

• بتوريدات خاضعة للضريبة،

• بتكبد نفقات خاضعة للضريبة.

حيث تتجاوز قيمتها الإجمالية «حد التسجيل الإختياري» وهو 187,500 ريال سعودي¹⁴. ويبدأ نفاذ التسجيل اعتباراً من التاريخ الذي تحدده الهيئة في شهادة التسجيل.

لا ينطبق التسجيل الإختياري على أساس التوريدات المتوقعة في المستقبل.

قد يكون خيار التسجيل الإختياري هو الأفضل، في حال رغبت المنشآت والشركات في المطالبة باسترداد الضريبة المفروضة على نفقاتها قبل القيام بتوريد لاحق خاضع للضريبة .

(12) المادة 9 (1)، أحكام التسجيل التي تسري في حالات معينة، اللائحة التنفيذية

(13) المادة 6، التسجيل الإلزامي - أحكام أخرى، اللائحة التنفيذية

(14) المادة 7، التسجيل الإختياري، اللائحة التنفيذية - يتم احتساب التوريدات الخاضعة للضريبة أو النفقات الخاضعة للضريبة وفقاً للقواعد المطبقة على

إجمالي قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة لأغراض التسجيل الإلزامي

مثال (4): شركة الصقر هي شركة سعودية تعمل على إنشاء مصنع لحديد التسليح في مدينة الرياض. قررت الشركة بدء إنتاج وبيع حديد التسليح إلى العملاء في يناير 2020. تكبدت الشركة نفقات خاضعة للضريبة بقيمة 2,000,000 ريال سعودي تم دفعها إلى موردين محليين خلال الربع من 2018، فيما يتعلق بشراء المعدات وتكاليف البناء.

ولما كانت نفقاتها السنوية الخاضعة للضريبة تجاوز حد التسجيل الإختياري، اختارت شركة الصقر التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة إختيارياً، وبالتالي أصبح بإمكانها استرداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عن نفقاتها من تاريخ نفاذ التسجيل المحدد في شهادة التسجيل.

2.6. كيفية التسجيل

يجب على الخاضع للضريبة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة باستخدام نموذج الطلب الإلكتروني المتاح على الموقع الإلكتروني للهيئة.

من خلال إجراءات التسجيل الأساسية يتم تحديد الخاضع للضريبة في نظام ضريبة القيمة المضافة من خلال رقم تعريف ضريبي عام تصدره الهيئة لجميع أنواع الضرائب وهو ما يطلق عليه «الرقم المميز» يرجى العلم بأنه لغايات التسجيل لضريبة القيمة المضافة، يجب أن يكون لدافع الضريبة رقم مميز صحيح و ساري المفعول.

إذا لم يكن لديك رقم تعريف ضريبي، بإمكانك التسجيل من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة للحصول على رقم تعريف ضريبي قبل التسجيل في ضريبة القيمة المضافة. في حالات خاصة يُسمح للخاضعين للضريبة الذين ليس لديهم سجل تجاري تقديم طلب للحصول على رقم تعريف ضريبي. سيتم نشر دليل إرشادي منفصل لدافعي الضريبة بشأن التسجيل في ضريبة القيمة المضافة في حالات خاصة.

عند الدخول إلى بوابة التسجيل الإلكترونية لضريبة القيمة المضافة، سيمر التسجيل بخمسة مراحل. يتضمن الدليل الإرشادي لضريبة القيمة المضافة ملخص لعملية التسجيل، وستجد متوفراً على الموقع الإلكتروني للهيئة vat.gov.sa.

للتسجيل في ضريبة القيمة المضافة يتعين على الخاضعين للضريبة المقيمين تقديم المعلومات الآتية:

تفاصيل الخاضع للضريبة

في الصفحة الثانية من التطبيق سيطلب المستخدم بتقديم المعلومات الآتية:

- هل يتضمن النشاط استيراد أو تصدير سلع أو خدمات
- رقم «أبيان» ليتم ربطه برقم حساب الشركة في ضريبة القيمة المضافة.
- «تاريخ بدء أهلية التسجيل في ضريبة القيمة المضافة». هو التاريخ الذي تجاوزت فيه الشركة حد التسجيل الإلزامي لضريبة القيمة المضافة المحدد في البند 2.4 أعلاه، أو حد التسجيل الإختياري المحدد في البند 2.5 أعلاه.

التفاصيل المالية

في الصفحة الثالثة، سيطلب الشخص بإدخال المعلومات المالية والتي سيتم استخدامها لتقييم مدى أهليته للتسجيل في ضريبة القيمة المضافة، على أن تتضمن تلك المعلومات المالية ما يلي:

- المبيعات الخاضعة للضريبة المتوقع القيام بها خلال السنة القادمة.
- المبيعات الفعلية الخاضعة للضريبة خلال السنة السابقة.
- النفقات الخاضعة للضريبة المتوقعة خلال السنة القادمة.
- النفقات الفعلية الخاضعة للضريبة خلال السنة السابقة.
- يتعين على مقدم الطلب الإقرار بأن البيانات والمعلومات المدرجة في الطلب صحيحة وحقيقية.

2.7. شهادة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة

بعد معالجة طلب التسجيل في ضريبة القيمة المضافة والموافقة على الطلب، ستقوم الهيئة بإصدار شهادة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة إلى الخاضع للضريبة. ستتضمن هذه الشهادة اسم الخاضع للضريبة ورقم حسابه (رقم التعريف الضريبي لضريبة القيمة المضافة- والذي يجب إظهاره في الفواتير الضريبية)، وتاريخ نفاذ التسجيل. كما ستحتوي كل شهادة لضريبة القيمة المضافة على رقم خاص. مرفق أدناه نموذج لشهادة التسجيل محددًا فيها رقم التسجيل.

شهادة تسجيل في ضريبة القيمة المضافة
VAT registration certificate

شهادة الهيئة العامة للضريبة والتمتع بالسلطة
معلومات في ضريبة القيمة المضافة بتاريخ: ٠٠/٠٠/٠٠٠٠ رقم ضريبي: 9500010000000000

معلومات الشركة الرئيسية
اسم الشركة: _____
محل العمل: _____
رقم الهاتف: _____

معلومات في ضريبة القيمة المضافة
رقم التسجيل: _____
تاريخ النفاذ: _____

الهيئة العامة للضريبة والتمتع بالسلطة
معلومات إضافية: يرجى من النسخة التالية من النسخة التي لا تحتاج إلى توقيع

يجب على الشخص المقيم الخاضع للضريبة والمسجل لدى الهيئة في نظام ضريبة القيمة المضافة وضع شهادة التسجيل الضريبية الخاصة بتسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة في مقر عمله الرئيسي وجميع فروعه بحيث تكون ظاهرة للعامة.

في حالة مخالفة ذلك، سيتعرض المخالف للعقوبات المنصوص عليها في النظام.

ستحتفظ الهيئة بسجل مركزي لجميع الخاضعين للضريبة. بإمكان العملاء أو الأشخاص الآخرين التحقق مما إذا كان التسجيل الضريبي ساري المفعول وصحيح من خلال استخدام أداة البحث المتاحة من خلال «الخدمات الإلكترونية» على الموقع الإلكتروني للهيئة (www.vat.gov.sa). يمكن البحث من خلال إدخال رقم التعريف الضريبي (والمعروف بالرقم المميز)، أو عن طريق رقم السجل التجاري أو رقم شهادة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة. يمكن البحث عن أرقام التسجيل في ضريبة القيمة المضافة من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة الإلكتروني المُعد من قبل الهيئة والذي من الممكن تحميله مجاناً من متجر التطبيقات.

2.8. حالات خاصة

2.8.1. غير المقيمون

نصت كل من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه هناك حالات معينة يتعين فيها على **غير المقيم** تقديم طلب إلى الهيئة للتسجيل في ضريبة القيمة المضافة إذا كان ملزماً بتحصيل ودفع الضريبة في المملكة:

«يكون الشخص غير المقيم في دولة عضو ملزماً بالتسجيل فيها بغض النظر عن رقم أعماله عندما يكون ملزماً بسداد الضريبة في هذه الدولة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، ويقوم بالتسجيل إما مباشرة أو من خلال تعيين ممثل ضريبي له بموافقة الجهة الضريبية المختصة. ويحل الممثل الضريبي مكان الشخص غير المقيم في جميع الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، مع مراعاة أحكام البند الثاني من المادة (43) من هذه الاتفاقية»¹⁵.

«على كل شخص غير مقيم في المملكة وغير مسجل لدى الهيئة ويكون ملزماً بسداد الضريبة عن التوريدات التي يقوم بها أو التي يستلمها في المملكة، أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ أول توريد يكون فيه ملزماً بسداد الضريبة عنه»¹⁶.

لن تؤثر المطالبة بالتسجيل على جميع الموردين غير المقيمين الذين يقومون بتوريد سلع و/أو خدمات إلى المملكة، حيث أن المورد غير المقيم سيكون ملزماً بتحصيل الضريبة ودفعها إلى الهيئة فقط فيما يتعلق بالتوريدات التي يقدمها إلى عميل غير خاضع للضريبة.

ومن الحالات الشائعة التي يُطالب فيها الشخص غير المقيم بالتسجيل، أن يقوم الشخص غير المقيم بتوريد خدمات إلكترونية إلى عميل في المملكة. تلتزم الشركات التي تقدم محتوى إلكتروني وخدمات مباشرة إلى عميل غير مسجل في ضريبة القيمة المضافة في المملكة، بتحصيل الضريبة المستحقة بموجب نظام الضرائب في المملكة وأيضاً الامتثال لشروط ومتطلبات النظام. يتضمن الدليل الإرشادي للاقتصاد الرقمي المزيد من التفاصيل والأمثلة في هذا الشأن.

مثال (5): تعاقد شخص طبيعي في المملكة مع شركة إيطالية لتقديم خدمات استضافة لموقع انترنت لنشر صور فوتوغرافية خاصه به. تفرض شركة استضافة المواقع رسم سنوي بقيمة 150 يورو. يتعين على الشركة غير المقيمة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوريدات التي تقوم بها في المملكة، بغض النظر عن قيمة إيراداتها السنوية المحققة في المملكة.

(15) المادة 50(3)، التسجيل الإلزامي، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(16) المادة 5، التسجيل الإلزامي للأشخاص غير المقيمين والملتزمين بسداد الضريبة في المملكة، اللائحة التنفيذية

يتعين على الخاضع للضريبة التسجيل أولاً لدى الهيئة والحصول على رقم تعريف ضريبي قبل التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة.

يتوجب على غير المقيمين تعيين ممثل ضريبي، معتمد من قبل الهيئة، للتصرف نيابة عنهم فيما يتعلق بالتزاماتهم الضريبية في المملكة.¹⁷

2.8.2. تسجيل المجموعات الضريبية

المجموعة الضريبية هي مجموعة من شخصين اعتباريين أو أكثر مقيمين في المملكة تتم معاملتهم كشخص واحد خاضع للضريبة لغايات ضريبة القيمة المضافة¹⁸، كما يتم تسجيلهم لدى الهيئة برقم تعريف ضريبي جديد ومنفصل يصدر من قبل الهيئة.

يجوز لشخصين اعتباريين أو أكثر لديهم ملكية مشتركة تقديم طلب تسجيل كمجموعة ضريبية، إذا تم استيفاء المعايير أدناه. يتعين على المجموعات الضريبية تقديم طلب تسجيل من خلال نموذج التسجيل الإلكتروني المتاح على الموقع الإلكتروني للهيئة.

ولتشكيل مجموعة ضريبية يجب أن يكون:

- جميع أعضاء المجموعة الضريبية يمارسون نشاطاً اقتصادياً.
- جميع أعضاء المجموعة الضريبية أشخاص اعتباريين مقيمين في المملكة.
- جميع أعضاء المجموعة الضريبية المحتملين خاضعين لسيطرة مشتركة، امتلاك نفس الكيان أو الشخص 50% أو أكثر لجميع أعضاء المجموعة. ليس بالضرورة أن يكون المالك المشترك عضواً في المجموعة الضريبية.
- أن يكون أحدهم على الأقل خاضعاً للضريبة.

في حال قبلت الهيئة طلب تسجيل المجموعة، تقوم بإصدار رقم تعريف ضريبي جديد خاص بالمجموعة، وسيبدأ تاريخ سريان تسجيل المجموعة من اليوم الأول للشهر التالي من تاريخ موافقة الهيئة على الطلب¹⁹. ويعني ذلك أنه:

ستُعامل المجموعة الضريبية كشخص واحد خاضع للضريبة

تعتبر جميع التوريدات أنها تمت من قبل المجموعة أو إليها (أو العضو الممثل للمجموعة)، بخلاف التوريدات بين أعضاء المجموعة الضريبية. يجب أن تتضمن جميع الفواتير التي يقوم بإصدارها أعضاء المجموعة الضريبية رقم التعريف الضريبي الجديد الذي أصدرته الهيئة لممثل المجموعة.

يتم تقديم إقرار ضريبي شامل بجميع التوريدات التي قام بها أعضاء المجموعة الضريبية، يقدمه ممثل المجموعة نيابة عن المجموعة الضريبية.

تجاهل توريدات السلع والخدمات بين أعضاء المجموعة لأغراض ضريبة القيمة المضافة

حيث أن المجموعة الضريبية تعامل كشخص واحد خاضع للضريبة، فإنه ليس من الممكن أن تقوم بالتوريد لنفسها لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وبالتالي، فإن أي سلع أو خدمات يتم توريدها من أحد الأعضاء إلى عضو آخر في المجموعة لا تعتبر توريداً ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة. كما لا ينبغي إقرار التوريدات التي تتم بين أعضاء المجموعة الضريبية في إقرارها الضريبي.

كل عضو من أعضاء المجموعة الضريبية مسؤول بالتضامن عن أي ضريبة مستحقة وأية حقوق والتزامات على المجموعة نشأت خلال الفترة التي كان فيها عضواً في المجموعة²⁰.

(17) لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على قسم الوكلاء/الممثلون الضريبيون على الموقع الإلكتروني vat.gov.sa.

(18) المادة 4، المجموعة الضريبية، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(19) المادة 11 (5)، طلب تشكيل مجموعة ضريبية، اللائحة التنفيذية

(20) المادة 12 (6)، التعديلات على المجموعة الضريبية أو حلها، اللائحة التنفيذية

2.8.3. الأشخاص الاعتباريون الذين لديهم أكثر من فرع، أو سجلات تجارية أو منشآت

قد يكون للشركة أو أي شخص اعتباري آخر عدداً من الفروع، أو السجلات التجارية أو المنشآت الثابتة (بما في ذلك المنشآت الموجودة خارج المملكة).

في جميع الحالات، تعتبر فروع الشخص الاعتباري أنها جزءاً من شخص واحد خاضع للضريبة لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وبالتالي، ستقوم الهيئة بإنشاء رقم حساب ضريبي واحد للشخص الاعتباري. إذا كان للكيان الاعتباري العديد من السجلات التجارية الفرعية، فيجب استخدام السجل التجاري الرئيسي للكيان لأغراض التسجيل لضريبة القيمة المضافة. سيُطبق رقم الحساب الضريبي لهذا السجل التجاري على جميع السجلات التجارية الفرعية الأخرى الخاصة بالكيان الاعتباري.

إذا كان لدى الكيان الاعتباري العديد من المنشآت التابعة له في دول مختلفة، فإن الضريبة المدفوعة أو المحصلة عن كل معاملة ينبغي حسابها فيما يتعلق بالدولة الأكثر ارتباطاً بالمعاملات محل التوريد على النحو المحدد في التشريعات الضريبية ذات الصلة.

مثال (6): لدى مُصنِّع مقره الرئيسي في المملكة، عدداً من المصانع في كلٍ من المملكة والإمارات. إذا قام المصنِّع بتلبية طلبية شراء لعميل مقيم في أوروبا من مصنعه في الإمارات فيجب إدراج تلك المعاملة في إقراره الضريبي المقدم في الإمارات وليس في المملكة.

تعد السلع والخدمات الموردة من قبل الشخص الاعتباري لنفسه خارج نطاق الضريبة حيث أنها لا تشكل توريداً خاضعاً للضريبة²¹. وبالمثل، لا تخضع الرسوم داخل الكيان الاعتباري ذاته، من حيث المبدأ، لضريبة القيمة المضافة.

2.9. إلغاء التسجيل

2.9.1. إلغاء التسجيل الإلزامي

يجب على الشخص الخاضع للضريبة تقديم طلب إلى الهيئة لإلغاء تسجيله الضريبي في الحالات التالية التي تنص عليها الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة:

أ. التوقف عن مزاولة النشاط الاقتصادي.

ب. التوقف عن القيام بتوريدات خاضعة للضريبة.

ج. انخفاض قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة عن حد التسجيل الاختياري²²

لتطبيق النقطة (ج) في المملكة العربية السعودية، تحدد اللائحة التنفيذية للنظام ثلاثة اختبارات لوصف قيمة التوريدات بأنها أقل من حد التسجيل، على أساس إيرادات الخاضع للضريبة خلال الأربعة وعشرين شهراً السابقة أو المتوقعة خلال السنة القادمة²³.

يجب على الخاضع للضريبة تقديم طلب إلى الهيئة لإلغاء تسجيله خلال 30 يوماً من تاريخ حدوث أي من الحالات المحددة أعلاه. لا يجوز للخاضع للضريبة طلب إلغاء التسجيل إذا لم تتجاوز مدة تسجيله اثني عشر شهراً. في جميع الحالات، يبدأ نفاذ إلغاء التسجيل الضريبي من التاريخ الذي تحدده الهيئة بعد موافقتها على الإلغاء²⁴. وقد يكون هذا التاريخ بأثر رجعي ليعكس تاريخ تحقق الشروط التي استوجب معها إلغاء التسجيل.

مثال (7): شركة السنبلة، هي شركة تجارية في المملكة العربية السعودية، فقدت رخصتها التجارية وتوقفت مباشرة عن ممارسة الأنشطة التجارية في 31 مارس 2020. قدمت الشركة طلباً إلى الهيئة لإلغاء تسجيلها في 25 أبريل 2020. يسري إلغاء التسجيل الإلزامي اعتباراً من تاريخ توقفها عن ممارسة الأنشطة التجارية، أي اعتباراً من 31 مارس، على الرغم من أنه لم يتم تأكيده رسمياً بعد من قبل الهيئة.

(21) المادة 18(1)، توريدات يقوم بها الشخص الاعتباري لنفسه، اللائحة التنفيذية، باستثناء التوريدات المفترضة، واستيراد السلع أو نقل السلع إلى دول عضو أخرى (المادة 6، نقل السلع من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة)
 (22) المادة 54، إلغاء التسجيل، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
 (23) المادة 13 (3)، إلغاء التسجيل، اللائحة التنفيذية
 (24) المادة 13(7)، إلغاء التسجيل، اللائحة التنفيذية

2.9.2. إلغاء التسجيل الاختياري

يجوز للشخص الخاضع للضريبة المسجل اختياريًا - وهو المقيم الذي لم تتجاوز قيمة توريداته السنوية حد التسجيل الإلزامي وقيمته 375,000 ريال سعودي، اختيار إلغاء التسجيل²⁵. لا يجوز طلب إلغاء التسجيل الاختياري إلا بعد مضي 12 شهراً من تاريخ التسجيل الأصلي.

يسري طلب إلغاء التسجيل الاختياري في التاريخ الذي تحدده الهيئة بعد موافقتها على الإلغاء.

2.9.3. الإجراءات

يتم تقديم طلب إلغاء التسجيل آلياً من خلال البوابة الإلكترونية للشخص الخاضع للضريبة. وقبل الموافقة على إلغاء التسجيل، للهيئة أن تطلب تقديم المستندات التي تثبت إيقاف نشاطه الاقتصادي أو تقديم ما يثبت قيمة توريداته الخاضعة للضريبة التي قام بها أو المتوقع أن يقوم بها.

يبقى الشخص الخاضع للضريبة مسؤولاً عن استكمال جميع التزاماته الضريبية المتعلقة بالفترة التي كان مسجلاً فيها، ويشمل ذلك إصدار الفواتير الضريبية، وتقديم الإقرارات الضريبية ودفع جميع المبالغ المستحقة للهيئة. كما يجب على الشخص الخاضع للضريبة الاحتفاظ بجميع السجلات ذات الصلة المتعلقة بتلك الفترة.

يجب أن يتضمن الإقرار الضريبي النهائي، والذي يشمل تاريخ إلغاء التسجيل، جميع التوريدات التي تم القيام بها حتى تاريخ الإلغاء، ويشمل ذلك التوريد المفترض للأصول المملوكة في تاريخ الإلغاء. يتم حساب التوريد المفترض على أساس القيمة السوقية العادلة للأصول في تاريخ إلغاء التسجيل²⁶

(25) المادة 13 (6)، إلغاء التسجيل، اللائحة التنفيذية. إذا لم تتجاوز توريداته السنوية خلال الاثنى عشر شهراً السابقة أو كان من غير المتوقع أن تتجاوز توريداته في ذلك الشهر والإحدى عشر شهراً القادمة حد التسجيل الإلزامي.

(26) المادة 15 (7)، التوريد المفترض، اللائحة التنفيذية

3. فرض ضريبة القيمة المضافة

3.1 متى يجب فرض ضريبة القيمة المضافة؟

تُفرض ضريبة القيمة المضافة في معظم الحالات إذا قامت شركة مسجلة لضريبة القيمة المضافة ببيع سلع أو خدمات «خاضعة للضريبة» في المملكة، وقد نصت الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أن الضريبة تفرض على «التوريدات الخاضعة للضريبة من قبل الخاضع للضريبة في إقليم الدولة العضو»²⁷.

فيما يلي شرح تفصيلي للقاعدة القانونية.

3.1.1 من هو الخاضع للضريبة؟

في المملكة، الخاضع للضريبة هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً وتمّ تسجيله لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة أو اعتبر ملزماً بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة فيها²⁸. تمّ شرح تلك المفاهيم في القسم 2 من هذا الدليل الإرشادي.

إذا لم تكن مسجلاً لضريبة القيمة المضافة، ولكن تجاوزت إيراداتك السنوية حد التسجيل الإلزامي، فأنت لا تزال شخصاً خاضعاً للضريبة- وستُطالب بموجب النظام بالتسجيل وستكون ملزماً بضريبة القيمة المضافة على توريداتك خلال الفترة التي تطالب فيها بالتسجيل.

3.1.2 ما هو التوريد

يتضمن مفهوم التوريد تعريفاً واسعاً لغايات ضريبة القيمة المضافة فيُعرّف التوريد على أنه: «أي شكل من أشكال توريد السلع والخدمات بمقابل...²⁹. السلع هي أية أصول مادية أو ملموسة، كما أنه يُعد توريداً للخدمات أية معاملة توريد لا تشكل توريداً لسلع³⁰ (بما في ذلك الأصول غير الملموسة). تنطوي معظم معاملات الشركات على تقديم سلع أو خدمات (أو كليهما) من المورد إلى العميل، ويفترض (ما لم يتم إثبات أنه تمّ توريد لسلع أو خدمات بوضوح - راجع البند 3.5 لمزيد من التفاصيل) أن أي معاملة بمقابل تنطوي على توريد لسلع أو خدمات.

تمّ تعريف **المقابل** على أنه «كل ما حصل أو سوف يحصل عليه المورد الخاضع للضريبة من العميل أو من جهة ثالثة لقاء توريد السلع أو الخدمات متضمناً ضريبة القيمة المضافة»³¹. في معظم الحالات يكون المقابل نقدي (بالريال السعودي أو أي عملة أخرى). مع ذلك، إذا لم يتم تقديم أي أموال، فغالباً ما يكون المقابل غير نقدي (على سبيل المثال، معاملة تنطوي على «مقايضة» أو تبادل لسلع أو خدمات، أو حق أو التزام يتم تقديمه إلى المورد لقاء توريد سلع أو خدمات).

إذا لم يكن هناك مقابل بالفعل، فلن يكون هناك توريداً لأغراض ضريبة القيمة المضافة، وفي تلك الحالة يعتبر التوريد المقدم إلى العميل بمثابة توريد مفترض (راجع البند 3.3 أدناه).

3.1.3 ما هو التوريد الخاضع للضريبة؟

تمّ تعريف التوريد الخاضع للضريبة على أنه «التوريدات التي تُفرض عليها الضريبة وفقاً لأحكام الاتفاقية، سواء بالنسبة الأساسية أو بنسبة الصفر بالمائة...»

يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على جميع أنواع التوريد تقريباً، حيث يخضع معظمها لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية 5%. يحدد الجدول أدناه فئات التوريدات السائدة في المملكة سواءً التي يتم فرض ضريبة القيمة المضافة عليها أم لا، والإشارة إلى الأدلة الإرشادية الأخرى لمزيد من المعلومات عن أنواع التوريدات تلك.

(27) المادة 2، نطاق الضريبة، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(28) المادة 2، الأشخاص الخاضعون للضريبة الملزمون أو المؤهلون للتسجيل في المملكة، اللائحة التنفيذية

(29) المادة (1)، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(30) المادة (7)، توريد الخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(31) المادة (1)، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

التوريدات التي لا تُفرض عليها الضريبة	التوريدات التي تُفرض عليها الضريبة
التوريدات التي لا تقدم كجزء من نشاط اقتصادي. (راجع الدليل الإرشادي للنشاط الاقتصادي لمزيد من التفاصيل)	تُطبق النسبة الأساسية 5% على جميع التوريدات ما لم يذكر خلاف ذلك.
التوريدات المعفاة من الضريبة: • الخدمات المالية، إذا تم تحصيل المقابل كهامش ضمني • إصدار أو تحويل سندات الدين أو الأوراق المالية • إصدار وثائق التأمين على الحياة (راجع الدليل الإرشادي للخدمات المالية لمزيد من التفاصيل) • إيجار العقارات السكنية المؤهلة (راجع الدليل الإرشادي لقطاع العقارات لمزيد من التفاصيل)	تُطبق نسبة الصفر بالمائة على: • السلع المصدّرة • الخدمات الموردة إلى غير المقيمين في إقليم مجلس التعاون الخليجي ³² (راجع الدليل الإرشادي للواردات والصادرات لمزيد من التفاصيل) • خدمات النقل الدولي للسلع والركاب • توريد وسائل النقل المؤهلة (راجع الدليل الإرشادي للنقل لمزيد من التفاصيل) • الأدوية والمعدات الطبية المؤهلة (راجع الدليل الإرشادي للرعاية الصحية لمزيد من التفاصيل) • التوريد الأول، أو التوريد بقصد الاستثمار للمعادن المؤهلة (الذهب، الفضة أو البلاتين) (راجع الدليل الإرشادي لاستثمار المعادن لمزيد من التفاصيل)
إصدار أو توريد القسائم الشرائية المؤهلة ³⁴ (راجع البند 10 من هذا الدليل الإرشادي لمزيد من التفاصيل)	توريدات السلع المستعملة المؤهلة (في حال تمّ حساب ضريبة القيمة المضافة على أساس هامش الربح) ³³
• توريدات السلع والخدمات من أحد أعضاء المجموعة الضريبية إلى عضو آخر في المجموعة، أو السلع والخدمات التي يقوم شخص اعتباري بتوريدها لنفسه. ³⁶ • توريد السلع والخدمات التي تشكل مجتمعة مع بعضها البعض نشاطاً تجارياً (نشاط اقتصادي قادر على العمل بحد ذاته) شريطة استيفاء الشروط المحددة في اللائحة التنفيذية. • التوريدات التي يقوم بها أحد فروع الشخص الخاضع للضريبة في دولة خارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجي. • دفع تعويض لا يتعلق بتوريد لسلع أو خدمات.	تخضع توريدات الرعاية الصحية المؤهلة، وتوريدات التعليم المؤهلة والتوريد الأول لمنازل المواطنين السعوديين لضريبة القيمة المضافة، لكن الدولة هي من تتحمل تلك الضريبة بدلاً من تحصيلها من العميل. ³⁵

(32) بما في ذلك الخدمات المقدمة إلى المقيمين في أي دولة عضو أخرى من دول مجلس التعاون خلال الفترة الانتقالية
(33) المادة (48)، توريد السلع المستعملة، اللائحة التنفيذية

(34) باستثناء توريد القسيمة ذات القيمة الاسمية بمقابل تجاوز قيمته القيمة الاسمية للقسيمة. المادة (19)، إصدار أو توريد القسائم الشرائية، اللائحة التنفيذية

(35) وفقاً للمرسوم الملكي رقم (أ/86) بتاريخ 14/08/1439 هجريا

(36) المادة (18)، توريدات يقوم بها الشخص الاعتباري لنفسه، اللائحة التنفيذية

3.1.4. أي التوريدات يتمّ توريدها في المملكة لأغراض ضريبة القيمة المضافة؟

يتمّ تحديد الدولة التي حدث فيها التوريد وفقاً لقواعد مكان التوريد الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

مكان توريد السلع

يعتمد مكان توريد السلع على المكان الفعلي للسلع خلال فترة زمنية محددة.

- يقع مكان توريد السلع الذي يتمّ دون نقلها أو إرسالها في مكان وجودها بتاريخ وضعها بتصريف العميل.
- يقع مكان توريد السلع الذي يتمّ مع نقلها أو إرسالها من قبل المورد أو لحساب العميل في مكان وجودها عند بدء النقل أو الإرسال.

يستثنى من تلك القاعدة التوريدات البينية من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى (بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة ونظام الخدمة الإلكترونية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي)، وتوريدات الغاز والنفط والمياه من خلال نظام التوزيع عبر خطوط الأنابيب أو توريد الكهرباء³⁷.

مكان توريد الخدمات

من المفترض أن تقع جميع التوريدات لخدمات يقوم بها شخص مقيم في المملكة ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة في المملكة:

«يقع مكان توريد الخدمات التي تتم من قبل مورد خاضع للضريبة في محل إقامة المورد.³⁸»

ويستثنى من تلك القاعدة التوريدات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى عملاء خاضعين للضريبة (بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة ونظام الخدمة الإلكترونية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي³⁹)، والحالات الخاصة - باعتبارها أنواع معينة من الخدمات.

تطبق قواعد خاصة على فئات معينة من الخدمات (والمعروفة بالحالات الخاصة) المحددة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك الفئات الخمس أدناه⁴⁰:

1. **توريد خدمات نقل السلع والركاب**⁴¹: يقع مكان توريد خدمات نقل السلع والركاب والخدمات المرتبطة بها في مكان بدء النقل. راجع الدليل الإرشادي للنقل لمزيد من التفاصيل.

2. **توريد الخدمات المرتبطة بالعقار**⁴²: يقع مكان توريد الخدمات المرتبطة بالعقارات (بما في ذلك أي مساحة محددة وأية مباني أو أعمال إنشاء متواجدة على تلك الأرض) في مكان تواجد هذه العقارات. راجع الدليل الإرشادي لقطاع العقارات لمزيد من التفاصيل.

3. **توريد خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الموردة إلكترونياً**⁴³: يعد مكان توريد خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الموردة إلكترونياً واقعاً في مكان الاستعمال الفعلي لهذه الخدمات أو الاستفادة منها. بالنسبة لكثير من الخدمات في تلك الفئة، يرتبط الاستخدام الفعلي أو الاستفادة الفعلية بمكان إقامة العميل، والذي يُحدد باستخدام بيانات العميل. راجع الدليل الإرشادي للاقتصاد الرقمي لمزيد من التفاصيل.

4. **المطاعم، الفندق وتعهّدات تقديم الطعام والمشروبات**⁴⁴: يعد مكان توريد تلك الخدمات واقعاً في مكان التنفيذ الفعلي لها.

(37) المادة (14)، توريد الغاز والنفط والميا والكهرباء، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(38) المادة (15)، مكان توريد الخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(39) المادة 79 (6) و(7) و(8)، الأحكام الانتقالية، اللائحة التنفيذية.

(40) تطبيق القواعد الخاصة أيضاً على تأجير وسائل النقل إلى عميل غير خاضع للضريبة، أو الخدمات المرتبطة بالسلع المنقولة والموردة إلى عميل غير خاضع للضريبة. هذا الدليل يغطي الخدمات التي يتلقاها عميل خاضع للضريبة في المملكة ويحتسب الضريبة وفقاً لتألية الاحتساب العكسي.

(41) المادة (18)، توريد خدمات نقل السلع والركاب، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(42) المادة (19)، توريد خدمات مرتبطة بالعقارات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

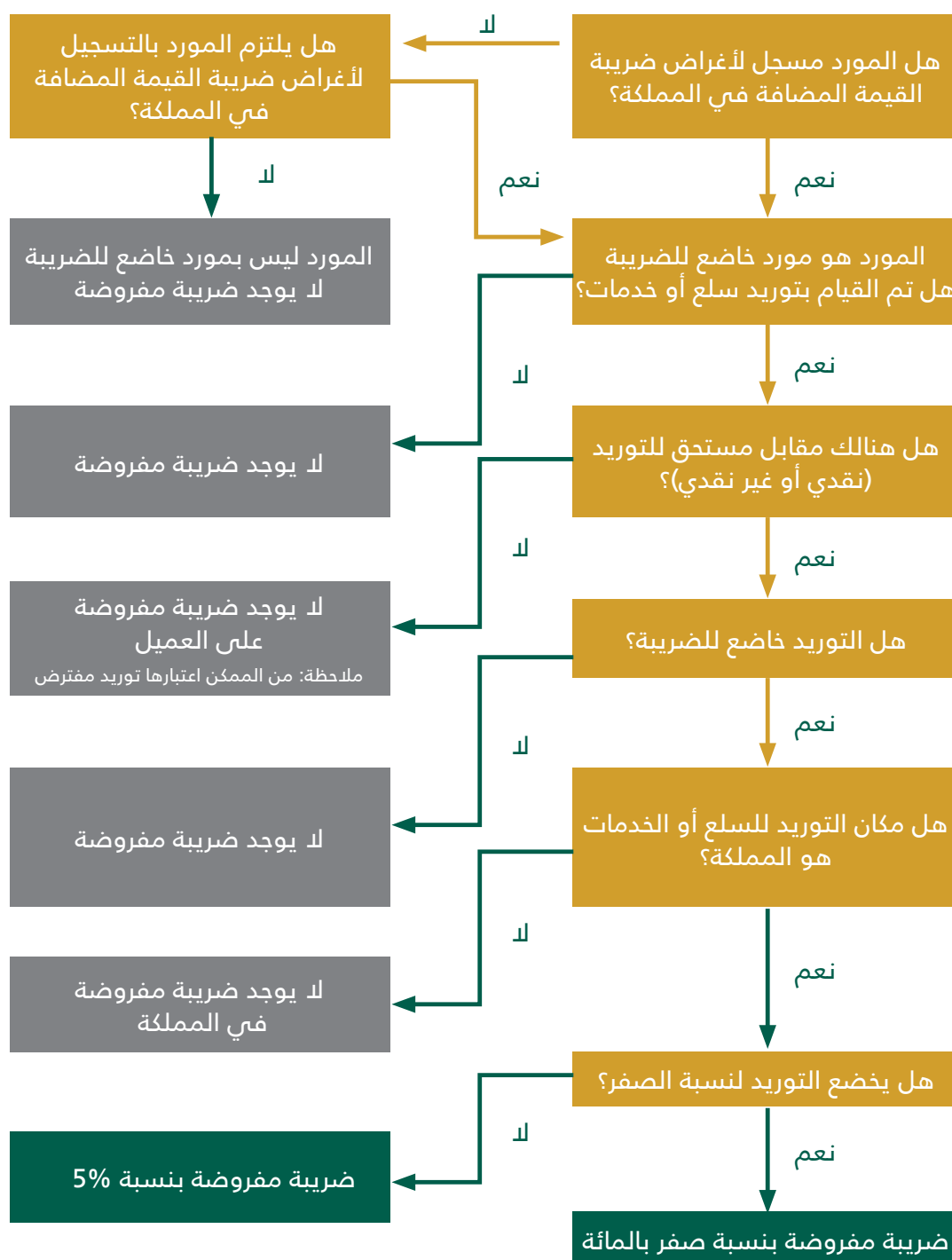
(43) المادة (20)، توريد خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الموردة إلكترونياً، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(44) المادة (21)، توريد الخدمات الأخرى، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

5. الخدمات الثقافية والفنية والرياضية والتعليمية والترفيهية⁴⁵: يعد مكان توريد تلك الخدمات واقعاً في مكان التنفيذ الفعلي لها⁴⁶، عند تطبيق الضريبة للدخول إلى الفعاليات التي تقام في موقع محدد، أو تقديم الخدمات التعليمية في مكان محدد.

3.1.5. المخطط البياني لتطبيق ضريبة القيمة المضافة

يقدم المخطط البياني أدناه عرضاً للمساعدة في تحليل ما إذا كانت المعاملة خاضعة لضريبة القيمة المضافة أم لا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المخطط البياني لا يقدم تغطية شاملة لجميع الحالات ويجب استخدامه مع الإشارة إلى النظام والدليل الإرشادي ذو الصلة.



(45) المادة (21)، توريد الخدمات الأخرى، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(46) المادة 25 (1)، مكان التوريد - خدمات أخرى، اللائحة التنفيذية

3.2. حساب ضريبة القيمة المضافة

3.2.1. تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السعر غير الشامل للضريبة

يتم حساب ضريبة القيمة المضافة المطبقة بالنسبة الأساسية كنسبة 5% من قيمة التوريد، إذا كان سعر التوريد غير شامل للضريبة (بما في ذلك الحصة من المقابل غير النقدي غير الشاملة للضريبة).

$$\text{مبلغ الضريبة} = \text{قيمة التوريد} \times 5\% \\ (\text{السعر غير شامل للضريبة})$$

إذا تم الاتفاق على أن السعر غير شامل للضريبة، فيتم إضافة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% إلى السعر المتفق عليه لحساب مجموع المقابل الواجب دفعه.

المقابل الواجب دفعه

$$\text{المقابل الواجب دفعه} = \text{قيمة التوريد} \times 105\% \\ (\text{السعر شامل للضريبة})$$

مثال (8): تقوم شركة الصلاح، وهي إحدى شركات التجارة في المملكة، بتحميل شركة السلام السعر غير شامل الضريبة بقيمة 6,400 ريال سعودي لقاء تسليم معدات مكتبية. مبلغ الضريبة المحتسبة بنسبة 5% هو 320 ريال سعودي. وبالتالي يكون مجموع المبلغ الواجب دفعه (المقابل الواجب دفعه) مضافاً إليه الضريبة هو 6,720 ريال سعودي (أو 105% من السعر غير شامل للضريبة).

3.2.2. حساب ضريبة القيمة المضافة على السعر شامل الضريبة

يجوز للمورد تحديد السعر أو المقابل واجب الدفع شاملاً للضريبة. في تلك الحالات، يتم حساب مبلغ ضريبة القيمة المضافة باستخدام تلك المعادلة (5 / 105)⁴⁷.

$$\text{مبلغ الضريبة} = \text{المقابل الواجب دفعه} \times 105\% \\ (\text{السعر غير شامل للضريبة})$$

$$\text{قيمة التوريد} = \text{المقابل الواجب دفعه} \times 105 / 100 \\ (\text{السعر شامل للضريبة})$$

إذا كان مبلغ الضريبة أو مجموع المبلغ الخاضع للضريبة المحتسب عن التوريد يتضمن كسور الهللة فيجب تقريب مبلغ الضريبة إلى أقرب هللة في الفاتورة الضريبية.

مثال (9): تفرض شركة العلاء للنقل سعر ثابت شامل الضريبة بقيمة 1,320 ريال سعودي لعميل مسجل نظير تشغيل شاحنة صغيرة من الرياض إلى جدة. تم حساب ضريبة القيمة المضافة واجبة الدفع بالمعادلة التالية (5 / 105) في 1,320 وهو ما يعادل 62.857 ريال سعودي. ويكون مبلغ الضريبة الذي يجب إظهاره في الفاتورة الضريبية هو 62.86 ريال سعودي.

بالنسبة للتوريدات الخاضعة لنسبة الصفر، تكون قيمة الضريبة «صفر» في جميع الحالات. أما في حالة التوريدات المعفاة، لا يتم فرض ضريبة القيمة المضافة (لغايات إصدار الفواتير قد تتطلب إظهار مبلغ ضريبة القيمة المضافة «صفر»، ولكن يجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية ما يشير إلى أن التوريد معفاً بالفعل من الضريبة).

إذا تم تضمين توريدات خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية وتوريدات خاضعة لنسبة الصفر وأخرى معفاة من الضريبة بشكل منفصل في الفاتورة الضريبية، فيجب حساب ضريبة القيمة المضافة عن قيمة التوريدات الخاضعة للنسبة الأساسية فقط.

3.3. متى ينشأ الالتزام بفرض الضريبة؟

يجب إظهار تاريخ حدوث التوريد في كل فاتورة ضريبية تتعلق بتوريد خاضع للضريبة (يشار إليها أيضاً بتاريخ التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة). وهذا هو التاريخ الذي «تُصبح» فيه الضريبة مستحقة الدفع عن التوريد، ويحدد ذلك التاريخ وفقاً للاتفاقية الموحدة كما يلي:

”تستحق الضريبة في تاريخ توريد السلع أو الخدمات أو في تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية أو في تاريخ استلام المقابل جزئياً أو كلياً وفي حدود المبلغ المستلم أيهما أسبق“⁴⁸.

يحدد تاريخ حدوث التوريد الفترة الضريبية التي يجب الإقرار فيها عن هذا التوريد. بالرغم من أن لكل توريد تاريخ منفصل تصبح فيه الضريبة مستحقة، فإن المورد يلتزم بدفع تلك الضريبة المستحقة إلى الهيئة فقط عند تقديم الإقرار الضريبي (ويكون صافي الضريبة ذو الصلة عن تلك الفترة الضريبية بأكملها مستحق الدفع).

3.3.1. التاريخ الفعلي للتوريد والتواريخ السابقة للتوريد

التاريخ الفعلي لتوريد السلع أو الخدمات، في الحالات الاعتيادية، هو تاريخ تسليم السلع إلى العميل أو تاريخ إكمال أداء الخدمات، مع ذلك، نصت الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام على قواعد تحديد تاريخ التوريد⁴⁹.

قد يسبق تاريخ حدوث التوريد تاريخ التوريد الفعلي، في الحالات التي يتم فيها إصدار الفاتورة الضريبية أو استلام المقابل قبل التاريخ الفعلي للتوريد.

<p>يتعين على المورد الامتثال للإلتزامات الضريبية على أساس تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية، كما يجب الإقرار عن الضريبة كضريبة مخرجات في الفترة الضريبية التي صدرت فيها الفاتورة الضريبية (حتى وإن لم يتم إستلام المبلغ أو لم يحدث التوريد فعلياً).</p>	<p>إذا تم إصدار الفاتورة الضريبية قبل التاريخ الفعلي للتوريد:</p>
<p>يعتبر التوريد أنه حدث في تاريخ الدفع (في الحالات الدفع الجزئي، يحدث التوريد بمقدار المبلغ المدفوع).</p> <p>يتعين على المورد إصدار فاتورة ضريبية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الشهر الذي تم استلام الدفعة لمقدمة فيه بمقدار المقابل المستلم.</p>	<p>إذا تم استلام دفعة مقدمة قبل التاريخ الفعلي للتوريد:</p>

3.3.2. التوريدات المستمرة

ينطوي **التوريد المستمر** لسلع أو خدمات على تقديم سلع أو أداء خدمات بشكل مستمر خلال فترة محددة. ومن أمثلة التوريدات المستمرة: إيجار المعدات، إمدادات الكهرباء والمياه من قبل شركات المرافق أو العضوية المستمرة في إحدى الصالات الرياضية.

يحدث التوريد المستمر لسلع أو خدمات في تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية أو تاريخ السداد أيهما أسبق، وذلك بمقدار قيمة الفاتورة الصادرة أو قيمة المبلغ المسدد⁵⁰. مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق القواعد المختلفة لتاريخ التوريد على التوريدات المستمرة لسلع أو خدمات في الحالات التي يتم فيها دفع المقابل على أقساط دورية⁵¹.

يكون تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية للتوريدات المستمرة هو تاريخ التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة ما لم يتم استلام المقابل أو دفعة منه مقدماً.

مثال (10): تقدم شركة النخيل لخدمات الحراسة لعميلها مصانع الصالح خدمات الحراسة عن بُعد. تصدر الشركة الفاتورة في نهاية كل شهر لتشمل جميع الخدمات المقدمة في الشهر السابق.

(48) المادة 23، تاريخ استحقاق الضريبة على توريد السلع والخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(49) المادة 23، تاريخ استحقاق الضريبة على توريد السلع والخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. والمادة 20، تاريخ التوريد في حالات محددة، اللائحة التنفيذية
(50) المادة 20 (2) و المادة 20 (3)، تاريخ التوريد في حالات محددة، اللائحة التنفيذية؛ مع مراعاة تطبيق قواعد محددة في حالة عدم استلام مقابل أو إصدار فاتورة خلال اثني عشر شهراً.
(51) المادة 20 (1)، تاريخ التوريد في حالات محددة، اللائحة التنفيذية

خلال شهر أكتوبر، كانت القيمة الإجمالية للخدمات 20000 ريال (بالإضافة إلى 1000 ريال ضريبة). أصدرت شركة النخيل الفاتورة في 4 نوفمبر وطالبت العميل بالسداد في 10 نوفمبر. لغايات الإقرار عن ضريبة القيمة المضافة، يكون تاريخ التوريد هو 4 نوفمبر وسيتم إدراجه كجزء من الإقرار الضريبي لشركة النخيل عن شهر نوفمبر.

في حالة عدم تلقي أي مدفوعات - ولا إصدار أي فاتورة - فيما يتعلق بالتوريد المستمر، يعتبر التوريد أنه حدث في التاريخ الواقع بعد اثني عشر شهراً من:

- تاريخ بدء التوريد؛
- أو التاريخ السابق بإصدار فاتورة أو إجراء سداد

أيهما جاء في وقت لاحق.

مثال (11): تقوم شركة البحر القابضة بتشغيل مبنى المكاتب الرئيسية في الدمام لجميع الشركات في المجموعة الأسرية. دخلت الشركة في اتفاق في 1 يناير 2019 لتحصيل رسم لكل من شركات المجموعة نظير تشغيل المكاتب الرئيسية. وافقت شركة واحدة مملوكة جزئياً للمجموعة، «أنس للخدمات اللوجستية» على دفع رسم بقيمة 2,000 ريال سعودي شهرياً، ولكن دون تحديد تواريخ الدفع. هذه الاتفاقية هي لتقديم توريد مستمر لخدمات.

تصدر شركة البحر القابضة فاتورة بتاريخ 31 ديسمبر 2019، مقابل الرسم تغطي فترة الإثني عشر شهراً حتى ديسمبر 2019. لا تعتبر شركة أنس للخدمات اللوجستية جزءاً من مجموعة ضريبية مع شركة البحر القابضة، وبالتالي بلغت قيمة الرسم 24,000 ريال سعودي بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة البالغة 1,200 ريال سعودي. تقوم شركة أنس للخدمات اللوجستية بدفع هذا المبلغ في يناير 2020 - ولكن تاريخ التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة هو يوم 31 ديسمبر 2019، ويرجع ذلك إلى إصدار الفاتورة أولاً.

لم تقم شركة البحر بإصدار فاتورة لشركة أنس للخدمات اللوجستية خلال عام 2020. بعد مرور اثني عشر شهراً على إنشاء تاريخ التوريد السابق (من إصدار الفاتورة الضريبية السابقة)، يتم إنشاء تاريخ لاحق للتوريد في 31 ديسمبر 2020، للتوريدات المستمرة التي تم تقديمها خلال عام 2020 (منذ إصدار الفاتورة السابقة).

يتعين على شركة البحر:

- إقرار ضريبة المخرجات في إقرارها الضريبي لشهر ديسمبر 2020.
- إصدار فاتورة ضريبية تحدد التاريخ المفترض للتوريد في 31 ديسمبر 2020. يجب تقديم تلك الفاتورة الضريبية في 15 يناير 2021 (أي خلال 15 يوماً من نهاية الشهر الذي يقع فيه تاريخ التوريد).

3.4. الواردات واستلام السلع والخدمات

- بالإضافة إلى التوريدات الخاضعة للضريبة التي يقوم بها الخاضع للضريبة، تتطلب الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة تطبيق الضريبة على المعاملات الآتية:
- التوريدات الخاضعة للضريبة من قبل الخاضع للضريبة في إقليم الدولة العضو.
- تلقي العميل الخاضع للضريبة سلع وخدمات موردة له من قبل شخص غير مقيم وغير خاضع للضريبة في الدولة العضو، في الحالات التي تطبق فيها آلية الاحتساب العكسي.⁵²

تُطبق آلية الاحتساب العكسي في حالة تلقي الخاضع للضريبة سلع أو خدمات في المملكة وفقاً لقواعد مكان التوريد من مورد غير مقيم (لا يشمل ذلك استيراد السلع). في تلك الحالات يعتبر أن هذا الشخص وكأنه قام بتوريد هذه السلع أو الخدمات لنفسه، ويخضع هذا التوريد للضريبة وفقاً لآلية الاحتساب العكسي⁵³. إذا كانت السلع أو الخدمات خاضعة للضريبة (راجع البند 3.1.3) تُطبق الضريبة على قيمة التوريد بالنسبة الأساسية 5%.

استيراد السلع هو إدخال السلع إلى المملكة من خارج دول مجلس التعاون الخليجي (خلال الفترة الانتقالية، من

(52) المادة 2، نطاق الضريبة، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(53) المادة 9، تلقي السلع والخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

أي مكان خارج المملكة- حتى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في جميع دول مجلس التعاون الأخرى). يتم تحصيل الضريبة من قبل هيئة الجمارك السعودية، وليس من قبل المورد أو المستهلك. راجع القسم 9 من هذا الدليل لمزيد من التفاصيل.

3.5. الدخل غير الخاضع للضريبة

في معظم الحالات، يكون الدخل الناشئ في سياق الأعمال هو مقابل لسلع أو خدمات، أو يتعلق بتوريد لسلع أو خدمات. ومع ذلك، هناك بعض الحالات التي لا تنطوي على توريد حقيقي لسلع أو خدمات فيما يتعلق بالدخل/الإيراد المستلم. يجب على الخاضع للضريبة مراجعة أي دخل/إيراد مشابه بعناية لتحديد نوع السلع والخدمات المستلمة، والاحتفاظ بالسجلات لاثبات ذلك لأغراض التدقيق.

ومن الأمثلة التي لا يتعلق فيها الدخل/الإيراد المستلم بتوريد ما يأتي:

- الدخل الناشئ عن توزيع الأرباح- لا يتعلق عادةً استلام الدخل الناشئ عن ملكية للأسهم بتوريد.
- الهدايا المجانية - سواءً النقدية أو الملموسة، على سبيل المثال، في سياق ترويج الأعمال. إذا لم يتم تقديم خدمة أو سلعة في المقابل، فلا يعد المتلقي أنه يقوم بإجراء توريد.
- مبالغ التعويضات - في بعض الحالات، يمكن الحصول على تعويض عن الخسارة دون تقديم أي سلع أو خدمات. من الناحية العملية، قد يوافق المتلقي على القيام بشيء ما فيما يتعلق باستلام «التعويض» أو «الغرامات» (على سبيل المثال، تقديم السلع أو الخدمات لفترة إضافية، أو السماح للعميل بإنهاء العقد في وقت مبكر). إذا تم تقديم شيء فيما يتعلق بالتعويض أو المبلغ المماثل المستلم، فيعد ذلك توريد لخدمة من قبل المستلم للدفع.
- الرواتب والأجور وأية مبالغ مماثلة يتم استلامها بموجب عقد العمل. تستثنى الخدمات التي يقدمها الموظف إلى رب العمل على وجه الخصوص من مفهوم النشاط الاقتصادي⁵⁴.

3.6. التوريدات المفترضة

لغايات ضريبة القيمة المضافة، وبالإضافة إلى توريدات السلع أو الخدمات الموردة بمقابل، يعتبر النظام بعض المعاملات، التي لا تنطوي على توريدات لأطراف ثالثة بمقابل، أنها توريداً. وتُعرف هذه التوريدات بالتوريدات المفترضة، وقد تم تعريفها ضمن الإتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة⁵⁵.

تتضمن التوريدات المفترضة الحالات الموضحة أدناه، شريطة قيام الخاضع للضريبة بخضم ضريبة المدخلات المتعلقة بالسلع والخدمات ذات الصلة في جميع الحالات.

(1) التنازل عن السلع، لغير غايات النشاط الاقتصادي، سواءً بمقابل أو دون مقابل،

الجانب الأساسي هنا هو أن التنازل يتم لغير غايات النشاط الاقتصادي؛ مثلًا للمنفعة الخاصة للموظف أو رب العمل. على سبيل المثال - يتنازل المكتب عن طابعة خلال عمرها الاقتصادي ويسمح لأي موظف بأخذها إلى منزله، يعتبر ذلك التوريد بمثابة توريد مفترض.

إذا طلب من الخاضع للضريبة التنازل عن أصول كجزء من نشاط أعماله - على سبيل المثال: التخلص من المخزونات التالفة، أو التخلص من الأغذية غير المستهلكة، فإن ذلك لا يعتبر توريداً مفترضاً.

(2) تغيير استخدام السلع واستخدامها لتوريدات غير خاضعة للضريبة

إذا تم شراء السلع بقصد استخدامها في توريدات خاضعة للضريبة (وتم خصم ضريبة المدخلات)، وتم تخصيصها لتستخدم فيما بعد وبشكل دائم في تقديم توريدات غير خاضعة للضريبة، فإن ذلك التوريد يعتبر توريد مفترض. سيتم إدراج مزيد من التفاصيل حول الأصول الرأسمالية في دليل إرشادي منفصل.

(3) الاحتفاظ بالسلع بعد التوقف عن ممارسة نشاط اقتصادي

(54) المادة 9 (6)، أحكام التسجيل التي تسري في حالات معينة، اللائحة التنفيذية.
(55) المادة (8)، التوريد المفترض، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

يشير ذلك إلى التوريد المفترض الذي يتم إجراؤه نتيجة إلغاء التسجيل الضريبي والذي تمت مناقشته في البند 2.9 من هذا الدليل.

(4) توريد السلع دون مقابل ما لم يتم التوريد في سياق العمل كعينات وهدايا ذات قيمة زهيدة وفقاً لما تحدده كل دولة عضو

يُعتبر توريد السلع (إلى شخص مرتبط أو غير مرتبط) دون مقابل في معظم الحالات توريداً مفترضاً. ومع ذلك، فإنه من الطبيعي أن يقوم الشخص الخاضع للضريبة بتوريد بعض البنود منخفضة القيمة كجزء من أنشطته التجارية. وتحدد المملكة العربية السعودية أنه، لأغراض ضريبة القيمة المضافة، لا يعد التوريد بمثابة توريد مفترض في حال كانت:

- **القيمة السوقية العادلة**⁵⁶ للسلع الموردة على أنها هدايا أو عينات دون مقابل والتي تتعلق بالتسويق للنشاط الاقتصادي لا تتجاوز 200 ريال سعودي غير شاملة ضريبة القيمة المضافة لكل متلقي خلال سنة تقويمية واحدة، و

- لا تتجاوز القيمة السنوية للتوريدات من الهدايا والعينات والسلع التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة دون مقابل مبلغ 50,000 ألف ريال سعودي خلال السنة الميلادية على أساس القيمة السوقية العادلة لتلك الهدايا والعينات والسلع⁵⁷.

(5) استخدام الشخص الخاضع للضريبة لسلع تشكل جزءاً من أصوله لغير غايات النشاط الاقتصادي

استخدام السلع مثل الأصول الرأسمالية لغير أغراض النشاط الاقتصادي، يعتبر توريداً مفترضاً لخدمات. على سبيل المثال - تقوم شركة مختصة بحفر الأرض بنقل بعض معدات الشركة إلى منزل مدير الشركة ليتم استخدامها للقيام بأعمال داخل حديقته الشخصي لمدة ستة أشهر. فتعتبر تلك الخدمات بمثابة توريد مفترض.

(6) توريد خدمات دون مقابل

جميع التوريدات المختلفة من الخدمات التي يتم تقديمها من دون رسوم (مع الأخذ في الاعتبار أيضاً المتطلبات أدناه المتعلقة بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريد). على سبيل المثال - شراء إقامة في فندق من قبل شركة لموظف كمكافأة لأدائه المتميز.

يتضمن القسم 10 من هذا الدليل مزيد من المعلومات حول التوريدات المفترضة التي تقدم فيما يتعلق بالعروض الترويجية، وسيتم إعداد دليل منفصل عن العروض الترويجية للأشخاص الخاضعين للضريبة.

3.6.1. حساب ضريبة القيمة المضافة عن التوريد المفترض

التوريد المفترض لسلع أو خدمات خاضعة للضريبة (وفقاً للمخطط البياني في البند 3.1.3) هو توريد خاضع للضريبة.

قيمة التوريد المفترض هو قيمة الشراء أو تكلفة السلع أو الخدمات (إذا كان من غير الممكن تحديد قيمة الشراء أو التكلفة، لذلك يجب تطبيق القيمة السوقية العادلة⁵⁸) يتم حساب ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% من تلك القيمة وإقرارها في الإقرار الضريبي كضريبة مخرجات (إلى جانب قيمة التوريد المفترض المقابل).

يجب إصدار **الفاتورة الضريبية** والاحتفاظ بها في سجلات الأعمال لأغراض التدقيق، دون تقديمها إلى العميل.

(56) يتم احتساب القيمة السوقية العادلة وفقاً للمادة 38، القيمة السوقية العادلة، اللائحة التنفيذية

(57) المادة (15)، التوريد المفترض، اللائحة التنفيذية

(58) المادة 26 (4)، قيمة توريد السلع والخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. يتم تحديد القيمة السوقية العادلة، حيثما تطبق، وفقاً للمادة 38، القيمة السوقية العادلة، اللائحة التنفيذية.

4. الفاتورة الضريبية

4.1. متى يجب إصدار الفاتورة الضريبية

يجب على كل شخص خاضع للضريبة إصدار فاتورة ضريبية لأشخاص خاضعين للضريبة أو شخص اعتباري غير خاضع للضريبة فيما يتعلق بالتوريدات أو السلع الخاضعة للضريبة أو أي مبالغ تم دفعها قبل القيام بالتوريد.

يجب على الشخص الخاضع للضريبة إصدار **فاتورة ضريبية مبسطة** في حال قيامه بالتوريد لشخص غير خاضع أو في أي حالة تتضمن قيام شخص خاضع للضريبة بتوريد خاضع للضريبة⁵⁹. ويجوز إصدار فاتورة ضريبية مبسطة عوضاً عن الفاتورة الضريبية الأساسية للتوريدات ذات القيمة البسيطة. للمزيد من التفاصيل حول الفواتير المبسطة يرجى الاطلاع على القسم 4.4.

توضح النقاط التالية الحالات التي يجب فيها إصدار فواتير ضريبية أساسية:

- القيام بتوريدات خاضعة للضريبة وكانت قيمتها 1000 ريال سعودي أو أكثر، إلى شخص خاضع للضريبة أو شخص اعتباري غير خاضع للضريبة.
- **تصدير السلع**
- القيام بتوريدات خاضعة لنسبة الصفر في المائة بقيمة 1000 ريال سعودي أو أكثر إلى شخص خاضع للضريبة أو شخص اعتباري غير خاضع للضريبة
- التوريدات البينية بعد تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في جميع دول مجلس التعاون.
- **توريدات السلع المستعملة المؤهلة** حيث تفرض الضريبة وفقاً لنظام هامش الربح- راجع الشروط الخاصة الموضحة بالبند 7 من هذا الدليل.
- التوريد المفترض (لا يتم إصدار فاتورة للعميل، ويتم الاحتفاظ بها لغايات التدقيق).

وفيما يلي الحالات التي يجب فيها إصدار فواتير ضريبية مبسطة:

- القيام بتوريدات لسلع أو خدمات خاضعة للضريبة (باستثناء تصدير السلع) إلى شخص خاضع للضريبة أو شخص اعتباري غير خاضع للضريبة في حال كانت قيمة التوريد أقل من 1000 ريال سعودي.
- القيام بتوريدات خاضعة للضريبة إلى شخص طبيعي غير خاضع للضريبة (باستثناء تصدير السلع).

لا يجب إصدار فاتورة ضريبية فيما يتعلق بالتوريدات غير الخاضعة للضريبة (كما هو موضح في الجدول في القسم 3.1.3)

أي شخص غير مسجل لغايات ضريبة القيمة المضافة في المملكة لا يجوز له إصدار فاتورة ضريبية.

للمزيد من التفاصيل حول إصدار الفواتير الضريبية بالإضافة إلى الحالات الخاصة، يرجى الاطلاع على دليل الفواتير الضريبية والسجلات.

4.2. متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية

يجوز إصدار الفاتورة الضريبية كنسخة ورقية أو آلية. لغايات ضريبة القيمة المضافة، ليس هناك شرط يلزم توقيع أو ختم الفاتورة الضريبية من قبل المورد. مع ذلك، يوصى ومن المفضل أن يتم ختم وتوقيع الفاتورة الورقية.

يجب تعبئة جميع خانات الفاتورة الضريبية باللغة العربية. كما تعتبر المعلومات المدرجة باللغة العربية هي المعتمدة والقطعية وستعامل أي لغة أخرى على أنها ترجمة فقط. يجوز الإشارة إلى القيم النقدية الواردة في الفاتورة الضريبية بأي عملة، مع ذلك يجب أن يكون مبلغ الضريبة المفروض مبنياً بالريال السعودي. فيجب تحويل المبلغ إلى الريال السعودي باستخدام سعر التحويل اليومي المقرر من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في تاريخ استحقاق الضريبة.

يجب أن تحتوي الفاتورة الضريبية الأساسية على ما يلي⁶⁰:

(59) المادة (55)، إصدار الفاتورة الضريبية، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. والمادة (9)53، الفواتير الضريبية، اللائحة التنفيذية (60) المادة (5)53، الفواتير الضريبية، اللائحة التنفيذية

- تاريخ الإصدار وتاريخ حدوث التوريد (إذا كان مختلفًا عن تاريخ إصدار الفاتورة).
 - الرقم التسلسلي الذي يميز الفاتورة.
 - بيانات المورد (الاسم القانوني وعنوان مقر عمله الرئيسي أو أي منشأة أخرى ذات صلة).
 - بيانات العميل (اسم وعنوان العميل) وفي حال قيام العميل باحتساب الضريبة ذاتيًا، فيجب توضيح رقم التعريف الضريبي الخاص بالضريبة القيمة المضافة للعميل.
 - كمية وطبيعة السلع الموردة أو نطاق وطبيعة الخدمات التي تم تقديمها.
 - المبلغ غير شامل للضريبة بحسب النسبة والمبلغ الخاضع للضريبة للتوريدات المعفاة إن وجد. وبالنسبة لتوريدات السلع المباعة بالكميات أو الوحدات، فيجب إظهار سعر الوحدة (غير شامل الضريبة) بالإضافة إلى أية خصومات أو حسومات (إذا لم تكن مدرجة في سعر الوحدة).
 - نسبة الضريبة المفروضة - وتُطبق نسبة الضريبة على قيمة الفاتورة ككل- أو إذا كانت نسب الضريبة المطبقة على السلع والخدمات مختلفة - فيجب إظهار نسبة الضريبة على أساس كل سلعة على حدة. إذا لم تكن نسبة الضريبة المطبقة هي النسبة الأساسية، فيجب إدراج شرح للمعاملة الضريبية المطبقة على التوريد في الفاتورة الضريبية.
 - مبلغ الضريبة مستحقة الدفع مبيّنًا بالريال السعودي.
- تتضمن الصفحة التالية مثالاً لفاتورة ضريبية لتوريد سلع (تتضمن خدمات الشحن والمناولة المرتبطة). كمستند تجاري، من الممكن للفاتورة الضريبية أن تأخذ أشكالًا مختلفة، أي أنه ليس من الضروري استخدام نفس النموذج التالي. للمزيد من الأمثلة حول الفواتير الضريبية، يرجى الاطلاع على دليل الفواتير الضريبية والسجلات.

فاتورة ضريبية TAX INVOICE

AL SALAM SUPPLIES CO. LTD

Invoice #100

Invoice Date: 6/4/2020

Date of Supply: 6/4/2020

Supplier:

Al Salam Supplies Co. LTD

Prince Sultan bin Abdulaziz Road

Phone: 221619200

Email: info@Al-salam.sa

Supplier Tax Identification Number:

310175397400001

CUSTOMER:

AL KAWTHAR MARKETS

SA'AD BIN ABDELRAHMAN FIRST ROAD

SHIPPING ADDRESS:

2119 - SA'AD BIN ABDELRAHMAN FIRST ROAD

شركة السلام للتوريدات المحدودة

رقم الفاتورة: 100

تاريخ الفاتورة: 2020/4/6

تاريخ التوريد: 2020/4/6

المورد:

شركة السلام للتوريدات المحدودة

طريق الأمير سلطان بن عبد العزيز - السليمانية

هاتف: 221619200

البريد الإلكتروني: info@Al-salam.sa

رقم التسجيل الضريبي للمورد:

310175397400001

العميل:

أسواق الكوثر

طريق سعد بن عبدالرحمن الأول الفرعي

عنوان الشحن:

2119 - طريق سعد بن عبدالرحمن الأول الفرعي

OTHER INFORMATION

Purchase Order Number: 2001341

Payment Due Date: 6/5/2020

معلومات أخرى

رقم أمر الشراء: 2001341

تاريخ الاستحقاق: 2020/5/6

NATURE OF GOODS OR SERVICES تفاصيل السلع أو الخدمات	UNIT PRICE سعر الوحدة	QUANTITY الكمية	TAXABLE AMOUNT المبلغ الخاضع للضريبة	TAX RATE نسبة الضريبة	TAX (SAR) الضريبة (ريال سعودي)	TOTAL المجموع
Item A - البند أ	200.00	1	200.00	5%	10.00	210.00
Item B - البند ب	250.00	1	250.00	5%	12.50	262.50
Item C - البند ج	350.00	1	350.00	5%	17.50	367.50
Item D - البند د	50.00	2	100.00	5%	5.00	105.00
Shipping and Handling - شحن وتفرغ			80.00	5%	4.00	84.00

980.00	الإجمالي (باستثناء ضريبة القيمة المضافة)	(TOTAL EXCLUDING VAT	980.00
49.00	مجموع ضريبة القيمة المضافة	TOTAL VAT	49.00
1,029.00	إجمالي المبلغ المستحق	TOTAL AMOUNT DUE	1,029.00

يرجى تحويل المبلغ من خلال التحويل المباشر على حسابنا المصرفي التالي:

اسم الحساب: شركة السلام للتوريدات المحدودة

اسم البنك: البنك العربي الوطني، فرع طريق الخرج، الرياض

رقم آيبان (الحساب المصرفي الدولي) السعودي: SA1002110000001008118034، رمز سويفت: ARNBSARI

لمزيد من المعلومات، برجاء مراجعة الإدارة المالية في شركة السلام للتوريدات المحدودة على عنوان البريد الإلكتروني (finance@Al-salam.sa)

4.3. الفاتورة الضريبية المبسطة

4.3.1. الحالات التي يتم فيها إصدار فاتورة ضريبية مبسطة

يتم إصدار الفاتورة الضريبية المبسطة فقط في حالتين:

- توريد سلع أو خدمات تقل قيمتها عن ألف (1000) ريال.
- جميع التوريدات التي يتم إجراؤها إلى شخص طبيعي غير خاضع للضريبة.

لا يجوز للمورد إصدار فواتير ضريبية مبسطة فيما يتعلق بتصدير السلع أو "التوريدات البينية" لسلع أو خدمات إلى أعمال مسجلة في أي من دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا بعد تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة بشكل كامل في جميع دول الخليج.

4.3.2. محتوى الفاتورة

يجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية المبسطة الحد الأدنى من التفاصيل الآتية:

- تاريخ إنشاء الفاتورة الضريبية المبسطة.
 - اسم وعنوان ورقم التعريف الضريبي للمورد.
 - تفاصيل السلع أو الخدمات الموردة
 - المقابل الواجب السداد نظير السلع أو الخدمات
 - الضريبة الواجبة السداد أو بيان أن المقابل يشمل الضريبة فيما يتعلق بتوريد السلع أو الخدمات
- ويجوز للشخص الذي يقوم بإصدار الفاتورة الضريبية المبسطة إدراج المزيد من المعلومات، أو إصدار فاتورة ضريبية مستوفاة لجميع شروط الفاتورة الضريبية الأساسية.

4.4. الفاتورة الذاتية

في حال استيفاء بعض الشروط المعينة⁶¹، يجوز أن يقوم العميل بإصدار فاتورة ضريبية (بالنيابة عن المورد) محددًا تفاصيل التوريد الذي تم تلقيه/استلامه من قبل المورد. وفي مثل هذه الحالات، يكون المورد مسؤولًا عن الإقرار عن ضريبة المخرجات المتعلقة بالتوريد.

يتم إصدار الفاتورة الضريبية الذاتية فقط فيما يتعلق بتوريد خاضع للضريبة من قبل شخص خاضع للضريبة شريطة أن يكون هناك اتفاق مبرم بين المورد والعميل ويلتزم كلاهما بإشعار الهيئة باتفاقيهما على إصدار الفاتورة وفق الإجراءات المحددة. للمزيد من المعلومات حول الفاتورة الذاتية، يرجى الاطلاع على دليل الفواتير الضريبية والسجلات.

4.5. إصدار الفواتير من قبل طرف ثالث

يجوز أن يصدر طرف ثالث الفواتير الضريبية عن التوريدات الخاضعة للضريبة من قبل مورد خاضع للضريبة إلى العميل شريطة إشعار الهيئة بالاتفاق المبرم بينهم من خلال الإجراءات المحددة. وفي هذه الحالة، يجوز للطرف الثالث إصدار الفاتورة بالنيابة عن المورد الخاضع للضريبة. في كافة الأحوال، يجب أن لا يشارك الطرف الثالث بأية طريقة كانت في التوريد الأساسي للسلع أو الخدمات.

يجب أن يكون المورد مسؤولًا عن دقة المعلومات الظاهرة في الفاتورة الضريبية والإقرار عن ضريبة المخرجات المتعلقة بالتوريد⁶².

للمزيد من المعلومات حول شروط إصدار الفاتورة من قبل طرف ثالث والحالات القانونية لفوترة الطرف الثالث، يرجى الاطلاع على دليل الفواتير الضريبية والسجلات.

(61) المادة 58، أحكام خاصة، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. والمادة 53(2)، الفواتير الضريبية، اللائحة التنفيذية.

(62) المادة 53(3)، الفواتير الضريبية، اللائحة التنفيذية.

4.6. الفواتير الآلية / الإلكترونية

تم تعريف الفواتير الآلية (الإلكترونية) على أنها القيام بإصدار أو استلام الفواتير الضريبية آلياً (إلكترونياً).

من الممكن أن تصدر الفاتورة الضريبية الآلية بأي من الأشكال الآتية:

- ملف إلكتروني يحتوي على نسخة إلكترونية من فاتورة ضريبية ورقية، والتي تتشابه وتمثل الفاتورة الضريبية الورقية عند طباعتها. مثل فاتورة على صيغة pdf. أو،
- شكل آخر من ملفات البيانات والتي تحتوي على الخانات الواجب توفرها في الفاتورة الضريبية، والمصممة للتحويل التلقائي بين الأنظمة. مثل، CSV، وملفات XML.

لا تعتبر النسخة الإلكترونية من الفاتورة الورقية على أنها فاتورة آلية (مثال: نسخة مسح ضوئي من فاتورة ضريبية).

في الحالات التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة بإصدار فواتير آلية، فإنه يتوجب عليه اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان كل من صحة مصدر الفواتير وسلامة محتواها ووضوحها.

يجب على الشخص الخاضع للضريبة ضمان عملية نقل الفواتير الضريبية الآلية ضمن بيئة آمنة وذلك من خلال استخدام تقنيات الأمان التي تتعلق بالمراسلات ذاتها، وشبكات الاتصالات والخطوط التي يتم نقل الفواتير من خلالها.

حالياً، لا يوجد طرق تبادل إلكترونية محددة تم وصفها بأنها إلزامية لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة، ولضمان النقل والتبادل الآمن، فقد يقوم مصدر الفاتورة الآلية باستخدام تقنية التوقيع الإلكتروني أو التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI). للمزيد من المعلومات حول الفواتير الإلكترونية، يرجى الاطلاع على دليل الفوترة والسجلات.

لم يتم إصدار أي قوانين تفرض إصدار الفواتير إلكترونياً لتوريدات محددة لموردين محددین حتى تاريخ صدور الدليل، سيتم إصدار المزيد من التفاصيل لاحقاً في حال صدور مثل هذا القانون.

5. المطالبة بضريبة المدخلات على المشتريات

5.1. حق خصم ضريبة المدخلات

يجوز للشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات التي يقوم بشرائها أو استيرادها في سياق ممارسته لنشاطه الاقتصادي أثناء قيامه بالتوريدات الخاضعة للضريبة⁶³.

يتم إدراج **الضريبة القابلة للخصم** في إقرار ضريبة القيمة المضافة ويتم خصمها من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على التوريدات (ضريبة المخرجات) التي تم إجراؤها خلال تلك الفترة.

يحتوي هذا القسم على المزيد من المعلومات حول متطلبات خصم ضريبة المدخلات.

5.1.1. يجب احتساب ضريبة القيمة المضافة بشكل صحيح

يمكن فقط اعتبار الضريبة التي تم احتسابها بشكل صحيح على توريد السلع أو الخدمات في المملكة من قبل مورد مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة كضريبة مدخلات للعميل الخاص بذلك التوريد ("الضريبة المستحقة عن الشخص الخاضع للضريبة فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات المقدمة له...") وعليه تعد مؤهلة للخصم.

ولا تعد الضريبة التي تم احتسابها بشكل خاطئ مؤهلة للخصم كونها ضريبة مدخلات.

والمبلغ الذي لا يعد ضريبة قيمة مضافة في المملكة العربية السعودية، لكن يقابل مبلغ ضريبة قيمة مضافة تم احتسابه في دولة أخرى لا يعد مؤهلاً للخصم في المملكة.

5.1.2. رقم التعريف الضريبي والفاتورة الضريبية

وفقاً للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، فإن يجب على العميل الاحتفاظ بمستندات لكي يقوم بخصم ضريبة المدخلات.

وقد نصت اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة في المملكة على متطلبات الفاتورة الضريبية، يجب على الفاتورة الضريبية أن تستوفي بعض الشروط (راجع القسم 4) لتكون "فاتورة ضريبية صحيحة"⁶⁴. حيث أنه يجب على العميل أن يحتفظ بفاتورة ضريبية صحيحة ليكون مؤهلاً لخصم ضريبة المدخلات التي فرضها المورد عليه في المملكة. ويجب أن يقوم العميل بإضافة رقم التعريف الضريبي للمورد باستخدام أدوات البحث للضريبة المتاحة على الموقع الإلكتروني للهيئة، وذلك للتأكد من أن المورد المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة قد قام باحتساب الضريبة بشكل صحيح للعميل.

5.1.3. الفئات الأخرى للضريبة القابلة للخصم

هناك فئتان لضريبة المدخلات المؤهلة للخصم بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة التي يتم احتسابها من قبل مورد مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، وهي كما يلي:

- ضريبة القيمة المضافة المحتسبة ذاتياً من قبل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي.
- ضريبة القيمة المضافة عن الواردات المدفوعة إلى هيئة الجمارك عند استيراد السلع إلى المملكة.

في حال احتساب ضريبة القيمة المضافة ذاتياً وفقاً لآلية الاحتساب العكسي من قبل العميل، فلن يقوم المورد بإصدار فاتورة ضريبية لهذا الغرض. تقبل الهيئة في حالة تزويدها بالفاتورة التجارية من المورد غير المقيم بأن تكون إثبات على الضريبة المفروضة بالإضافة إلى المقابل المستحق.

مثال (12): قامت شركة البدر للاستشارات بالتعاقد مع مستشار قانوني ياباني لتقديم المشورة القانونية لتوسيع نطاق شركة البدر للاستشارات في اليابان. أصدر المستشار القانوني الياباني فاتورة بقيمة 10,000 دولار أمريكي.

(63) المادة 46، الخصم النسبي، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(64) المادة 53(5)، الفواتير الضريبية، اللائحة التنفيذية

لا تفرض هذه الفاتورة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية وبالتالي لن تكون فاتورة ضريبية مطابقة لمتطلبات الفاتورة المدرجة في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. بما أن الفاتورة تظهر تاريخ التوريد والمبلغ المستحق الدفع، فيمكن استخدامها لإثبات حساب المبلغ الخاضع للضريبة لتحديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة على التوريد.

في حال كانت الضريبة مستحقة الدفع للجمارك السعودية على استيراد السلع، فإنه يجب على المورد تقديم رقم التعريف الضريبي الخاص به للجمارك السعودية عند الدخول. وتقوم الجمارك بتسجيل المعلومات الضرورية من بيان الاستيراد وتقديم ملخص الكتروني عن الضريبة المدفوعة عن السلع المستوردة من الشخص الخاضع للضريبة⁶⁵. وتقبل الهيئة هذا المستند كإثبات عن دفع الضريبة عن السلع المستوردة.

5.1.4. العميل المؤهل للخصم

يجوز للشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات التي يقوم بشرائها أو استلامها في سياق ممارسته لنشاطه الاقتصادي.

تعني المصطلحين «لغرض ممارسة النشاط الاقتصادي» و «أثناء القيام بتوريدات خاضعة للضريبة» أن الخصم يستوجب أن يكون هناك رابط بين هذه التوريدات التي تم شراؤها والتوريدات الخاضعة للضريبة للشخص الخاضع. ليس من الضروري أن يكون للسلع رابط مباشر مع توريد خاضع للضريبة محدد حتى يتم الخصم.

مثال (13): تقوم شركة السعد بشراء شحنة من 100 منتج إلكتروني بسعر شراء قدره 1,000 ريال سعودي (لا تشمل ضريبة القيمة المضافة) لكل وحدة من المورد، مما ينتج عنه إجمالي قيمة المعاملة 105,000 ريال سعودي (100,000 ريال سعودي للوحدات و 5,000 ريال ضريبة القيمة المضافة). سيتم استخدام خمس من هذه الوحدات كنماذج في المتاجر، وسيتم الاحتفاظ بالوحدات الـ 95 المتبقية في المخزون للبيع النهائي للعملاء. من غير المعروف ما إذا كان سيتم بيع أي عنصر على حدة كجزء من التوريد الخاضع للضريبة. ومع ذلك، يتم شراء كامل الشحنة لغرض الاستمرار في النشاط الاقتصادي وفي سياق القيام بالتوريدات الخاضعة للضريبة. ويعد المبلغ الكامل لضريبة القيمة المضافة 5,000 ريال سعودي مؤهل للخصم / الاسترداد.

مثال (14): تقوم شركة السلوى، وهي موزع بالجملة، بالتعاقد مع شركة تدريب مهنية لتنفيذ التدريب لجميع موظفي المبيعات على استخدام نظام إدارة علاقات العملاء الجديد. لا يمكن ربط التدريب بأي توريد محدد خاضع للضريبة بشكل منفرد من توريدات شركة السلوى، ومع ذلك، فإنه يتم تكبده بشكل واضح لغرض ممارسة النشاط الاقتصادي وفي سياق القيام بالتوريدات الخاضعة للضريبة. وتكون ضريبة القيمة المضافة مؤهلة للخصم.

إن ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المشتريات التي تتم خارج الأنشطة الاقتصادية للشخص أو ضريبة المدخلات التي تتعلق بأنشطة معفاة من ضريبة القيمة المضافة من جانب الشخص ليست قابلة للخصم باعتبارها ضريبة مدخلات. يجب تقسيم ضريبة القيمة المضافة التي تتعلق جزئياً بالأنشطة الخاضعة للضريبة والمعفاة لأغراض الخصم. للمزيد من التفاصيل حول خصم ضريبة القيمة المضافة النسبي، يرجى الاطلاع على دليل خصم ضريبة المدخلات.

المعاملة	ضريبة المدخلات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الخاصة بالشخص الخاضع للضريبة	ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالأنشطة غير الاقتصادية الخاصة بالشخص الخاضع للضريبة	ضريبة القيمة المضافة المتعلقة جزئياً بالأنشطة غير الاقتصادية والاقتصادية
ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات توريد خاضعة لضريبة القيمة المضافة	الخصم بالكامل	لا يجوز الخصم بالكامل	الخصم الجزئي في حدود الضريبة التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي والتوريدات الخاضعة للضريبة
ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات توريد معفاة من ضريبة القيمة المضافة	لا يجوز الخصم بالكامل		
لا يمكن تخصيص النفقات العامة وضريبة المدخلات بشكل مباشر	الخصم الجزئي استناداً إلى التقسيم		

5.1.5. الأشخاص الذين يحق لهم خصم ضريبة القيمة المضافة

تخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بصورة مباشرة بالتوريدات الخاضعة للضريبة التي تم ذكرها أعلاه بالكامل حيث يقوم معظم الأشخاص الخاضعين للضريبة بممارسة أنشطة اقتصادية تنطوي على عمل توريدات خاضعة للضريبة فقط (والذين لا يقومون بعمل توريدات معفاة بأي حال من الأحوال، والذين لا يمارسون بصورة منفصلة نشاطاً غير اقتصادي).

في هذه الحالات ، يحق للأشخاص الخاضعين للضريبة خصم ضريبة المدخلات كاملةً على كافة المصاريف التجارية التي يتكبدها (والتي يتم تعريفها بـ «الخاضعة للضريبة بالكامل») وبالتالي فإنه لا يطلب من هؤلاء الأشخاص القيام بعمليات حساب الخصم النسبي على النفقات العامة أو المصاريف الغير متعلقة بالنشاط. مع مراعاة عدم خصم ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالعناصر المقيمة والواردة بالمادة 50 من اللائحة التنفيذية.

على الأشخاص الخاضعين للضريبة، الذين تكون اغلبية أنشطتهم خاضعة للضريبة، القيام بالتقييم الذاتي لتحديد توريداتهم المعفاة أو التي تخرج عن نطاق الضريبة. حيث أنه لا يصبح الأشخاص الخاضعين للضريبة مؤهلين بالكامل لخصم ضريبة المدخلات عند قيامهم بأي من تلك الأنشطة أو التوريدات. ويجب عليهم تقييم حقهم في خصم ضريبة القيمة المضافة على كافة المصاريف وفقاً لاستخدامهم لها. ويخضع ذلك لاستثناء التوريدات الخاضعة للضريبة التي تتم لمرة واحدة⁶⁶ تتوفر المزيد من التفاصيل والأمثلة في الدليل الإرشادي لخصم ضريبة المدخلات.

إذا كان الشخص الخاضع للضريبة يقوم بتوريدات خاضعة للضريبة، ولكن لديه كمية بسيطة من الدخل المعفى كجزء من أنشطته الاقتصادية المستمرة، فقد يؤدي ذلك إلى تعديل منخفض القيمة لضريبة المدخلات القابلة للخصم. تقبل الهيئة في مثل هذه الحالات، إذا كان من المتوقع أن يكون إجمالي ضريبة المدخلات غير القابلة للخصم خلال سنة كاملة أقل من 5,000 ريال سعودي، حساب ضريبة المدخلات غير القابلة للخصم من خلال تعديل لمرة واحدة (من خلال البند رقم 14 من إقرار ضريبة القيمة المضافة) حتى آخر فترة ضريبية من السنة الميلادية.

5.1.6. خصم النفقات العامة والتكاليف غير المسندة

في حالة تحمل الشخص الخاضع للضريبة تكاليف لا يمكن تخصيصها مباشرة إلى توريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة، يشار إلى هذه التكاليف على أنها تكاليف عامة أو تكاليف غير مسندة.

تختلف أنواع التكاليف غير المسندة بشكل كبير حسب الأنشطة الاقتصادية التي يتم تنفيذها. ومن الأمثلة على التكاليف العامة المشتركة لمعظم الشركات استئجار الأماكن التجارية والمرافق مثل الكهرباء والمياه والرسوم المفروضة على المراجعة القانونية.

ومع ذلك، فإن أي تكاليف لا يمكن تخصيصها إلى نشاط خاضع للضريبة أو معفى منها من حيث المبدأ تعتبر غير قابلة للإسناد.

يجب تقسيم خصم الضريبة على القيمة المضافة المحملة على الشخص الخاضع للضريبة على التكاليف العامة والمصروفات الأخرى غير المسندة التي يتكبدها الشخص الخاضع للضريبة من أجل تقديم كل من التوريدات الخاضعة للضريبة والمعفاة، وذلك لتعكس استخدام تلك التكاليف في الجزء الخاضع للضريبة من أنشطة الشخص الخاضع للضريبة للمكلف.

يمكن الاتفاق مع الهيئة على استخدام أساليب الإسناد البديلة، باستخدام أساليب حسابية أخرى غير قيمة التوريدات، وذلك في الحالات التي تعكس فيها هذه الاستخدامات الاستخدام الفعلي لضريبة القيمة المضافة المتكبدة.

لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالخصم النسبي، يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بخصم ضريبة المدخلات.

5.1.7. توقيت خصم الضريبة

بالنسبة للشخص الخاضع للضريبة الذي يستخدم الطريقة المحاسبية للاقرار عن الضريبة وفقاً لأساس الفاتورة فيكون له حق خصم ضريبة المدخلات في الفترة الضريبية التي يقع فيها تاريخ التوريد. وعادة ما يكون هذا التاريخ هو تاريخ استلام السلع أو الخدمات وتاريخ إصدار الفاتورة الضريبية أو المستند البديل للشخص الخاضع للضريبة. لا يمكن للشخص الخاضع للضريبة/العميل خصم ضريبة المدخلات إلى أن يتوفر لديه الفاتورة الضريبية والتي تم إصدارها خلال الفترة الضريبية ذات الصلة بالخصم.

لا يشترط وجود أي توريد محدد من السلع أو الخدمات التي تم شراؤها ليتمكن من خصم ضريبة المدخلات على التوريد الذي تم شراؤه.

ويحق للشخص الخاضع للضريبة الذي يقوم باستخدام الطريقة المحاسبية للاقرار عن الضريبة باستخدام الأساس النقدي بإجراء الخصم فقط فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تم الدفع عنها.

تسمح اللائحة التنفيذية للشخص الخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات في فترات ضريبية لاحقة للفترة الضريبية التي تشمل تاريخ التوريد وبشرط ألا تتجاوز (5) سنوات بعد السنة التي تم بها التوريد.

5.2. ضريبة المدخلات المقيدة

5.2.1. المشتريات المقيدة من خصم ضريبة المدخلات عنها:

وفقاً لتشريع ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، لا يجوز خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بتوريدات الشخص الخاضع للضريبة في الحالات التالية:

- ضريبة المدخلات المتعلقة بتوريدات الشخص الخاضع للضريبة، والتي يتم استخدامها لأغراض شخصية من قبل مالكي الشركة أو عائلاتهم أو موظفيهم، حيث تعد مقيدة من خصم ضريبة المدخلات.
- حددت اللائحة التنفيذية بعض الفئات من السلع والخدمات التي تتم خارج نطاق النشاط الاقتصادي للشخص الخاضع للضريبة⁶⁷ وعليه فإن ضريبة المدخلات على هذه الخدمات تعد مقيدة.
- إذا كانت الضريبة على المدخلات تتعلق بسلع من المحظور تداولها وفقاً لأحكام التشريعات النافذة في المملكة. أو ضريبة مدخلات تم تكبدها على أنشطة تتعلق بسلع محظورة⁶⁸.
- بالإضافة إلى ذلك لا يجوز خصم ضريبة المدخلات عن أية نفقات تم تكبدها ولا تتعلق بالنشاط الاقتصادي للشخص الخاضع مثل:

(67) المادة 50، السلع والخدمات المفترض تلقيها خارج نطاق النشاط الاقتصادي، اللائحة التنفيذية
(68) المادة 45(2)، القيود على عملية خصم ضريبة المدخلات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

- الخدمات الترفيهية والخدمات الثقافية
- خدمات الطعام في الفنادق والمطاعم
- شراء أو استئجار المركبات المقيمة
- خدمات الصيانة أو أي خدمات مماثلة على المركبات المقيمة
- الوقود المستخدم في المركبات المقيمة
- أي سلع أو خدمات مستخدمة لأغراض خاصة

5.2.2. المركبات المقيمة

يعد شراء أو استئجار المركبة المقيمة من السلع المفترض تلقيها خارج النشاط الاقتصادي ولا تعد مؤهلة للخصم. وقد تم تعريف هذا المصطلح في اللائحة التنفيذية كما يلي:

يقصد بالمركبة المقيمة أي مركبة مصممة للاستخدام في الطريق مالم تستخدم في أي من الحالتين الاتيتين:

- (أ) التي يستخدمها الشخص الخاضع للضريبة أو موظفوه حصراً لأغراض العمل دون أن تتاح للاستعمال الخاص
- (ب) التي يراد منها أساساً إعادة بيعها من قبل الشخص الخاضع للضريبة، أو يراد استعمالها في نشاط اقتصادي ينطوي على توريد تلك المركبة.

وعليه فإن جميع المركبات تعد مركبات مقيمة وتتضمن: السيارات والشاحنات، ويعد المحدد الرئيسي هو تحديد ما إذا كانت المركبة متاحة للاستخدام الخاص.

وتعتبر الهيئة، فيما يتعلق بالمركبة، أن الاستخدام الخاص هو أي استخدام لا يتم تنفيذه ضمن عمل الموظف. في حال وجوب إبقاء السيارة في منزل الموظف خارج ساعات العمل، فإن التنقل من وإلى المنزل لا يعتبر استخداماً خاصاً. لا توجد قاعدة محددة تنطبق في جميع الحالات، يتم النظر في كل حالة على حدة لتحديد ما إذا كان الاستخدام خاص أو للنشاط الاقتصادي.

لا يعتبر الاستخدام العرضي أثناء التنقل لأغراض العمل، مثل التوقف في مطعم أثناء السفر إلى مقر العمل استخداماً خاصاً. للمزيد من التفاصيل عن المركبة المقيمة يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي لمزايا الموظفين.

ويعد خصم ضريبة المدخلات متاحاً للمركبات التي لا تعد مركبات مقيمة - وهي مركبات لا تتوفر لأي استخدام خاص أو مركبات مخصصة لإعادة بيعها أو توريدها من قبل الشخص الخاضع للضريبة.

5.3. حالات خاصة

5.3.1. تسوية ضريبة المدخلات

يرتبط حق العميل في خصم ضريبة المدخلات على التوريد مباشرة بالتزام المورد بدفع الضريبة المستحقة على التوريد. لذلك في حالة حدوث تغيير في المبلغ المستحق الدفع، سيكون لهذا التغيير تأثير على ضريبة القيمة المضافة المستحقة على التوريد وبالتالي أيضاً على ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم.

يتم تعديل قيمة أي توريد خاضع للضريبة من قبل الشخص الخاضع للضريبة إذا تم إلغاء أو وقف التوريد أو في حال وجود تغيير أو تعديل جوهري في قيمة المقابل جزئياً أو بالكامل⁶⁹.

وبذلك، فإنه عند تعديل قيمة التوريد فإنه يتوجب تعديل قيمة ضريبة المدخلات القابلة للخصم. وفي حال قام المورد بإصدار فاتورة ضريبة للمقابل الأصلي المستحق فإنه يتوجب عليه إصدار اشعار دائن أو اشعار مدين لعكس التغيير.

في حال قام العميل، كونه الشخص الخاضع للضريبة، بخصم ضريبة المدخلات على المقابل الأصلي فعليه تعديل هذا الخصم وفقاً للتعديل الذي تم على قيمة التوريد.

لا يلتزم الخاضع للضريبة بتعديل ضريبة المدخلات في حال خسارة السلع أو تلفها أو سرقتها⁷⁰.

5.3.2. ضريبة القيمة المضافة قبل التسجيل

يحق للخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات التي تحملها (سدها) قبل تاريخ سريان تسجيله لغايات ضريبة القيمة المضافة وذلك وفقاً لشروط معينة. فإن ذلك يتم على السلع والخدمات التي يتم تلقيها لغرض استخدامها في سياق ممارسة النشاط الاقتصادي (إلى الحد الذي يمكنه من إجراء التوريدات الخاضعة للضريبة والتوريدات البيئية والتوريدات التي كانت ستعد خاضعة للضريبة لو أنها تمت في المملكة)⁷¹. ويكون حق خصم ضريبة المدخلات المسددة قبل تاريخ سريان التسجيل وفق شروط ومعايير محددة.

للمزيد من التفاصيل حول شروط الشخص الخاضع للضريبة لخصم ضريبة المدخلات قبل تاريخ سريان التسجيل للضريبة، يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي لخصم ضريبة المدخلات.

(70) المادة 47(2)، تسوية ضريبة المدخلات القابلة للخصم، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(71) المادة 49(1)، خصم ضريبة المدخلات، اللائحة التنفيذية

6. الإقرارات الضريبية وحفظ السجلات

6.1. الإقرارات الضريبية

على كل شخص مسجل في نظام الضريبة، أو الشخص المخول بالتصرف نيابة عنه، تقديم **الإقرار الضريبي** إلى الهيئة عن كل فترة ضريبية سواءً كانت شهرية أو ربع سنوية. ويعد الإقرار الضريبي تقييماً ذاتياً للضريبة المستحقة على الشخص في تلك الفترة.

وتعد الفترات الضريبية الشهرية إلزامية للأشخاص الخاضعين للضريبة الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية (40,000,000) أربعون مليون ريال سعودي. وتطبق الفترة الضريبية الأساسية (كل ثلاثة أشهر) على كافة الأشخاص المسجلين الآخرين.

ويجب تقديم الإقرار الضريبي وسداد صافي الضريبة المستحقة كحد أقصى في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية تلك الفترة الضريبية. وتتوفر المزيد من المعلومات حول تقديم الإقرارات الضريبية في دليل منفصل خاص بذلك، مثل عملية التقديم الإلكترونية ولقطات مرفقة من عملية التقديم.

6.1.1. إرشادات إستكمال كل جزء من الإقرار الضريبي

يوفر النموذج التوضيحي للإقرار الضريبي أدناه إرشادات حول كل حقل في الإقرار. تتعلق الحقول من 1 إلى 6 بضريبة القيمة المضافة على المبيعات. وتعلق الحقول من 7 إلى 12 بضريبة القيمة المضافة على المشتريات. وتعلق الحقول من 13 إلى 16 بتحديد مبلغ صافي الضريبة المستحقة على المعاملات ذات الصلة خلال الفترة الضريبية للإقرار الضريبي.

ضريبة القيمة المضافة على المبيعات

1. المبيعات الخاضعة للضريبة الأساسية

ينبغي إدراج كافة توريدات السلع والخدمات في المملكة التي تخضع للنسبة الأساسية (5%)، بما في ذلك التوريدات المفترضة، في الحقل (1) من الإقرار الضريبي. حيث يكون ("المبلغ") في العمود الأول هو كامل قيمة المبيعات (باستثناء ضريبة القيمة المضافة). ويجب تضمين أية تعديلات على المبيعات الخاضعة للنسبة الأساسية في الإقرارات السابقة في العمود الثاني ("التعديل"). ويتم احتساب الضريبة المستحقة تلقائياً، والذي يأخذ بعين الاعتبار التعديلات المدخلة، في العمود الثالث ("مبلغ الضريبة") في هذه الفترة الضريبية للإقرار الضريبي.

2. المبيعات للمواطنين (الخدمات الصحية الخاصة/التعليم الأهلي الخاص)

ينبغي إدراج كافة التوريدات المتعلقة بالخدمات الصحية الخاصة والتعليم الأهلي الخاص في الحقل (2) من الإقرار الضريبي⁷². أما بالنسبة للمعاملات المتعلقة بمتلقي هذه الخدمات الغير سعوديين، والتي تخضع للضريبة بالنسبة الأساسية 5%، فإنه يتم إدخالها في الحقل (1) من الإقرار الضريبي (الواردة أعلاه).

حيث يكون ("المبلغ") في العمود الأول هو كامل قيمة المبيعات (لا تشمل ضريبة القيمة المضافة). ويجب تضمين أي تعديلات على المبيعات الخاضعة للنسبة الأساسية في الإقرارات السابقة في العمود الثاني ("التعديل"). ولا يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة في الإقرار الضريبي، حيث أنه على المورد إصدار فاتورة ضريبية إلى المواطنين السعوديين على قيمة هذه المبيعات، دون قيمة ضريبة القيمة المضافة. كما أنه على المورد تأكيد هوية متلقي الخدمة وإدراج معلومات الهوية الوطنية (الأحوال المدنية) في الفواتير الضريبية الصادرة إليهم.

3. المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة الصفرية

تدرج في الحقل (3) من الإقرار الضريبي التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر إلى العملاء في المملكة (لا يشمل التصدير - يرجى الرجوع إلى المثال الوارد في الرسم التوضيحي 3.1.3).

حيث يكون ("المبلغ") في العمود الأول هو كامل قيمة المبيعات. ويجب تضمين أية تعديلات على المبيعات المحلية (في المملكة) الخاضعة لنسبة الصفر في الإقرارات السابقة في العمود الثاني ("التعديل"). وفي كل الحالات، تكون قيمة ضريبة القيمة المضافة في الإقرار الضريبي هي صفر، حيث أن التوريدات خاضعة لنسبة الصفر.

4. الصادرات

تدرج في الحقل (4) من الإقرار الضريبي كافة الصادرات من السلع، والخدمات «المصدرة» إلى عملاء مقيمين خارج دول مجلس التعاون (بما في ذلك الخدمات المقدمة إلى أشخاص مقيمين في دول مجلس التعاون خلال الفترة الانتقالية).

حيث يكون ("المبلغ") في العمود الأول هو كامل قيمة المبيعات. ويجب تضمين أية تعديلات على الصادرات في الإقرارات السابقة في العمود الثاني («التعديل»). وفي كل الحالات، تكون قيمة ضريبة القيمة المضافة في الإقرار الضريبي هي صفر، حيث أن التوريدات خاضعة لنسبة الصفر.

5. المبيعات المعفاة من الضريبة

تدرج في الحقل (5) من الإقرار الضريبي كافة التوريدات المعفاة من الضريبة.

حيث يكون ("المبلغ") في العمود الأول هو كامل قيمة المبيعات. ويجب تضمين أية تعديلات على التوريدات المعفاة من الضريبة في الإقرارات السابقة في العمود الثاني ("التعديل"). وفي كل الحالات، لا يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة في الإقرار الضريبي، حيث أن التوريدات معفاة من الضريبة.

72) وفقاً للأمر الملكي رقم (86/أ) بتاريخ 1439/4/18 هـ. يتم إدراج مبيعات المسكن الأول المؤهلة في الحقل (1) من الإقرار، حيث سيتم سداد ضريبة القيمة المضافة للمورد من قبل وزارة الإسكان.

6. إجمالي المبيعات

أما في الحقل (6)، فإنه يتم حساب كافة مجموع القيم الثلاثة المدرجة من الحقل (1) وحتى (5) تلقائياً لتعكس القيمة الإجمالية لكل من التوريدات والتعديلات و الضريبة التي تم فرضها.

ضريبة القيمة المضافة على المشتريات

7. المشتريات المحلية الخاضعة للضريبة الأساسية

يجب إدراج القيمة (دون قيمة ضريبة القيمة المضافة) على كافة المشتريات الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية 5% في المملكة، والتي تم تكبدها بشكل صحيح من موردين مسجلين في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة، والتي من الواجب الإحتفاظ بالأدلة المطلوبة لها، في الحقل (7) من الإقرار الضريبي.

يتوجب إدراج المشتريات الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية 5% فقط من المورد في الحقل (7). أما بالنسبة للتوريدات الخاضعة لنسبة الصفر أو المعفاة من الضريبة أو «التي يتم احتسابها بواسطة آلية الاحتساب العكسي»، فإنه يتم إدراجهم في حقول أخرى.

يحق للشخص الخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريدات الخاضعة للضريبة في حال قيامه بتوريدات خاضعة للضريبة وأخرى معفاة من الضريبة، متضمناً :

- الضريبة المتكبدة على المشتريات التي تتعلق بصورة مباشرة بتوريدات خاضعة للضريبة؛ و
- الجزء الخاضع للضريبة من ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على النفقات العامة ويتم احتسابه باستخدام الخصم النسبي.

ولغايات خصم ضريبة القيمة المضافة بصورة صحيحة للمنشآت التي تقدم توريدات خاضعة للضريبة ومعفاة من الضريبة، فإنه من الواجب عليهم إجراء تعديلات في العمود الثاني من الحقل (7). ويجب حساب هذا التعديل على النحو التالي:

- قيمة المشتريات (دون قيمة ضريبة القيمة المضافة) المتعلقة بصورة مباشرة بتوريدات معفاة من الضريبة أو غير قابلة للخصم؛ بالإضافة إلى
- القيمة (دون قيمة ضريبة القيمة المضافة) على الجزء المعفى من الضريبة الغير قابل للخصم من النفقات العامة.

ويتم احتساب مبلغ ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم لتلك الفترة تلقائياً في العمود الثالث من هذه الخانة.

وتتم مراجعة الخصم النسبي للسنة التقويمية السابقة في كل عام، والتي يتم حسابها وفقاً للمعدل الفعلي للتوريدات الخاضعة والمعفاة من الضريبة. كما ينبغي إجراء أي تعديل ناتج عن أي فارق ناتج في القيمة (دون ضريبة القيمة المضافة) في العمود الثاني من الحقل (7) في الإقرار الضريبي التالي.

تتوفر المزيد من المعلومات بالنسبة للخصم النسبي والتعديل السنوي في الدليل الإرشادي لخصم ضريبة المدخلات.

8. الواردات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة المدفوعة للجمارك

تدرج في الحقل (8) من الإقرار الضريبي كافة السلع الخاضعة للضريبة التي تم استيرادها، والتي تم سدادها لدى الجمارك السعودية.

يتوجب على الشخص الخاضع للضريبة إدراج كافة قيمة الواردات من السلع من خارج المملكة (دون ضريبة القيمة المضافة)، كما هو مثبت في المعلومات المبينة التي تصدرها هيئة الجمارك السعودية، خلال تلك الفترة الضريبية في العمود الأول.

أما في الحالات التي لا يملك فيها الشخص الخاضع للضريبة كامل الحق في خصم الضريبة على الواردات، فإنه يجب أن يتم تعديل القيمة لتعكس الجزء الغير قابل للخصم (في العمود الثاني) كما هو موضح في الحقل (7). ويتم احتساب الضريبة القابلة للخصم في العمود الثالث بصورة تلقائية.

9. الواردات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة التي يتم احتسابها بواسطة آلية الاحتساب العكسي

لا يتعلق الحقل (9) بواردات السلع، بل يتعلق بالسلع والخدمات التي يتم تلقيها/استلامها من شخص غير مقيم (كما هو موضح في القسم 3.4 من هذا الدليل).

ويتاح خصم ضريبة المدخلات على الضريبة المستحقة، والتي يقر بها الشخص الخاضع للضريبة وفقاً لآلية الاحتساب العكسي، وذلك في حال استلام هذه السلع أو الخدمات لأغراض النشاط الاقتصادي للشخص الخاضع للضريبة وكانت في سياق تقديم توريدات خاضعة للضريبة. يعتبر الإقرار عن الضريبة المحتسبة وفقاً لآلية الاحتساب العكسي شرطاً للتمكن من خصم ضريبة المدخلات ذات الصلة⁷³.

في الحالات الاعتيادية التي يتم بها خصم ضريبة القيمة المضافة بالكامل، يتم الإقرار عن ذات المبلغ في كل من ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات في الحقل (9) في نفس الإقرار الضريبي من خلال إدراج قيمة السلع والخدمات المتلقاة في العمود الأول.

أما في الحالة التي لا يجوز فيها الخصم الكامل لضريبة القيمة المضافة، فإنه يجب تعديل القيمة في العمود الثاني ليعكس قيمة الجزء الغير قابل للخصم (كما هو موضح في الحقل (7)). ويتم احتساب الضريبة غير القابلة للخصم في العمود الثالث بصورة تلقائية.

10. المشتريات الخاضعة للضريبة الصفريّة

تدرج في الحقل (10) من الإقرار الضريبي كافة المشتريات الخاضعة لنسبة الصفر من موردين في المملكة. حيث يكون ("المبلغ") في العمود الأول هو كامل قيمة المشتريات. ويجب تضمين أي تعديلات على المشتريات الخاضعة لنسبة الصفر في الإقرارات السابقة في العمود الثاني ("التعديل"). وفي كل الحالات، تكون قيمة ضريبة القيمة المضافة في الإقرار الضريبي هي صفر، حيث أن المشتريات خاضعة لنسبة الصفر.

11. المشتريات المعفاة من الضريبة

تدرج في الحقل (11) من الإقرار الضريبي كافة المشتريات المعفاة من الضريبة في المملكة. حيث يكون ("المبلغ") في العمود الأول هو كامل قيمة المشتريات المعفاة من الضريبة. ويجب تضمين أي تعديلات على المشتريات المعفاة من الضريبة في الإقرارات السابقة في العمود الثاني ("التعديل"). ولا توجد هناك ضريبة مدخلات قابلة للخصم حيث أن هذه المشتريات معفاة من الضريبة.

12. إجمالي المشتريات

أما في الحقل (12)، فإنه يتم حساب كافة مجموع القيم الثلاثة المدرجة من الحقل (1) وحتى (5) تلقائياً لتعكس القيمة الإجمالية لكل من المشتريات والتعديلات وضريبة المدخلات القابلة للخصم. تحديد صافي الضريبة المستحقة (أو القابلة للاسترداد)

13. إجمالي ضريبة القيمة المضافة المستحقة للفترة الحالية

في الحقل (13)، يتم احتساب إجمالي الضريبة المستحقة للفترة الضريبية تلقائياً (من خلال طرح إجمالي ضريبة المدخلات في الحقل (12)، من إجمالي ضريبة المخرجات في الحقل (6)).

14. التصحيحات من فترة سابقة (بين 5,000 +/- ريال سعودي)

يجوز للخاضع للضريبة تصحيح الخطأ الذي ينتج عنه فرق ضريبي لا يزيد صافي قيمته عن خمسة آلاف ريال سعودي، يدوياً في الحقل (14) من الإقرار الضريبي. مع ملاحظة أنه يمكن تضمين مبلغ الضريبة فقط (في العمود الثالث) من الإقرار الضريبي.

15. الرصيد الدائن لضريبة القيمة المضافة والمرحل من الفترة (الفترات) السابقة

يحتوي الحقل (15) بصورة تلقائية على الرصيد الدائن لقيمة ضريبة القيمة المضافة من الفترات الضريبية السابقة والتي لم يتم المطالبة بها أو استردادها. وسيتم خصم هذا المبلغ من صافي الضريبة المستحقة في الحقل (16) لتلك الفترة الضريبية.

16. صافي ضريبة القيمة المضافة المستحقة (أو المطالبة)

يتم في الحقل (16)، احتساب المبلغ الإجمالي للضريبة المستحقة أو المطالبة لتلك الفترة الضريبية بصورة تلقائية من خلال حساب كافة الحقول أعلاه. ويعكس المبلغ «السالب/الدائن» الضريبة المطالبة والتي يمكن إما استردادها أو ترحيلها لفترات ضريبية لاحقة.

ويتلقى الشخص الخاضع للضريبة بعد تقديم الإقرار الضريبي على المراسلات التالية:

- إقرار بتلقي الإقرار الضريبي
- نموذج الإقرار الضريبي الذي تم تقديمه،
- إخطار للفاتورة الصادرة.

6.1.2. الإقرار بطريقة الاحتساب النقدي – طريقة بديلة

تطبق الطريقة الأساسية «المحاسبة على أساس الفاتورة» كوسيلة للإقرار عن ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات المستحقة الخصم خلال الفترة الضريبية لتاريخ التوريد.

وتتوفر طريقة بديلة «المحاسبة وفقاً للأساس النقدي» للأشخاص الخاضعين للضريبة الذين لا تتجاوز قيمة توريداتهم السنوية الخاضعة للضريبة حداً معيناً⁷⁴. حيث تعد هذه الطريقة الاختيارية البديلة وسيلة أبسط وأسهل، حيث يسمح بسداد ضريبة المخرجات وخصم ضريبة المدخلات بعد استلام أو سداد المبلغ فقط. وتهدف هذه الطريقة البديلة إلى دعم المنشآت الصغيرة التي تشكل الطريقة الأساسية لها أعباءً إدارية في احتساب الضريبة والإقرار عنها.

ويؤهل فقط الشخص الخاضع للضريبة للتقدم بطلب استخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي لدى الهيئة، شريطة أن تكون قيمة توريداته السنوية الخاضعة للضريبة خلال السنة التقويمية السابقة، وكذلك تكون قيمة التوريدات المتوقعة في السنة الحالية لا تتجاوز خمسة ملايين ريال سعودي. ويتم التقدم بطلب استخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة عند التسجيل أو في أي وقت لاحق. ويسمح فقط للأشخاص الخاضعين للضريبة باستخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي بعد استلام رد الموافقة من الهيئة.

وفي كل الحالات الأخرى، والتي تتجاوز فيها قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة للأشخاص الخاضعين للضريبة مبلغ 5 ملايين ريال سعودي، فإنه من الواجب عليهم الإقرار عن الضريبة وفقاً لطريقة المحاسبة على أساس الفاتورة.

إذا تمت الموافقة على المنشأة لاستخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي، فإن الإقرار الضريبي خلال الفترة الضريبية يجهز وفقاً للطريقة الآتية:

يتم الإقرار عن ضريبة المخرجات بالنسبة لتوريدات السلع والخدمات التي تم تقديمها في حدود ما تم استلامه من قبل الشخص الخاضع للضريبة خلال هذه الفترة الضريبية.

يتم خصم ضريبة المدخلات فقط في الفترة الضريبية التي يقوم فيها الشخص الخاضع للضريبة بسداد الضريبة على توريدات السلع والخدمات التي تم استلامها (كما يجب استيفاء المتطلبات الأخرى لخصم ضريبة المدخلات، مثل الاحتفاظ بفاتورة ضريبية صحيحة).

6.2. سداد واسترداد الضريبة

6.2.1. سداد الضريبة

على الشركات سداد الضريبة المستحقة إلى الهيئة من خلال تحويل بنكي إلى حساب الهيئة الخاص عبر نظام سداد الإلكتروني، وذلك قبل آخر يوم من الشهر الذي يلي الفترة الضريبية المتعلقة بالإقرار الضريبي. ويتم تأكيد تفاصيل قيمة السداد وتاريخ الاستحقاق لكل إقرار ضريبي بصورة إشعار الفاتورة الذي يصدر بعد تقديم الإقرار الضريبي.

6.2.2. طلب التمديد في الحالات الاستثنائية

إذا كان الشخص الخاضع للضريبة يواجه حالات استثنائية أو صعوبات تمنعه عن القدرة عن سداد مبلغ الضريبة بالكامل عند استحقاقها، فيمكنه التقدم إلى الهيئة كتابياً لطلب تمديد المدة، والذي يبين فيه:

- قيمة الضريبة المستحقة
- الفترة الضريبية المتعلقة بهذه القيمة
- سبب عدم القدرة على السداد في الوقت المستحق

وستقوم الهيئة بالرد إما بالموافقة بسداد المبلغ على صورة أقساط أو الرفض خلال 20 يوماً. وفي كل الحالات، تطبق أحكام السداد الأساسية الواردة في النظام لحين إصدار الهيئة ردها⁷⁵.

6.2.3. طلب الاسترداد

إذا ما كانت نتيجة الإقرار الضريبي ضريبة قيمة مضافة مستحقة لصالح الشخص الخاضع للضريبة، أو إذا كان للشخص الخاضع للضريبة رصيد دائن لأي سبب آخر، فإنه بإمكانه التقدم بطلب استرداد هذه الضريبة في نفس وقت تقديمه للإقرار الضريبي.

توضح صفحة الملخص في البوابة الإلكترونية الحالات التي يكون فيها للخاضع للضريبة رصيد لضريبة القيمة المضافة، ويسمح له بالطلب من خلال البوابة الإلكترونية.

ستقوم الهيئة بمراجعة طلبات الاسترداد وستقوم بدفع مبالغ الاسترداد للطلبات الموافقة عليها مباشرة إلى حساب دافع الضريبة (أي بان)⁷⁶. وذلك بشرط أن يكون رقم (أي بان) الموجود في الطلب مرتبط وخاص بالشركة أو رقم التعريف الشخصي.

6.3. تصحيح الأخطاء

إذا ما تبين للخاضع للضريبة خطأ أو أي قيمة غير صحيحة في الإقرار الضريبي الذي تم تقديمه، أو أي إخلال بالتزامات أخرى من التزامات ضريبة القيمة المضافة، فعليه إخطار الهيئة وتصحيح الخطأ عبر تعديل الإقرار الضريبي من خلال البوابة الإلكترونية.

يجب إخطار الهيئة خلال 20 يوماً إذا ما كان الخطأ ينتج عنه تخفيض لصافي قيمة الضريبة (بقيمة تتجاوز 5,000 ريال سعودي) من تاريخ اكتشاف الخطأ، وعلى الخاضع للضريبة تعديل الإقرار الضريبي السابق.

أما بالنسبة للأخطاء التي لا يتجاوز فيها فرق صافي الضريبة 5,000 ريال سعودي، فمن الممكن تعديله في صافي الضريبة (باستخدام الحقل 14) في الإقرار الضريبي التالي⁷⁷.

6.4. السجلات

يتوجب على الشخص الخاضع للضريبة حفظ سجلات معينة لأغراض ضريبة القيمة المضافة والتي تتضمن الفواتير والسجلات والمستندات المحاسبية وذلك خلال المدة التي نص عليها النظام – كحد أدنى.

(75) المادة 60، تمديد وقت سداد الضريبة، اللائحة التنفيذية
(76) المادة 69، رد الضريبة المسددة بالزيادة، اللائحة التنفيذية
(77) المادة 63، تصحيح الاقرارات، اللائحة التنفيذية

نصت كل من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبة القيمة المضافة للمملكة ولائحته التنفيذية على الالتزامات المتعلقة بحفظ السجلات لأغراض ضريبة القيمة المضافة⁷⁸.

تعتبر هذه الالتزامات إضافية بجانب أية متطلبات أخرى مفروضة على الأشخاص في المملكة والتي تتعلق بحفظ السجلات وفقاً لنظام السجلات التجارية⁷⁹ أو أية أنظمة أخرى.

يعتبر توثيق احتساب ضريبة القيمة المضافة والإقرار والإبلاغ عنها لأغراض ضريبة القيمة المضافة هو المتطلب الأساسي والهدف من حفظ السجلات وذلك عند التدقيق والمراجعة.

فيما يلي قائمة غير شاملة للمستندات التي من المتوقع بأن تقوم الهيئة بمراجعتها عند الطلب:

- جميع الفواتير الضريبية الصادرة والمستلمة.
- الدفاتر والمستندات المحاسبية
- العقود والاتفاقيات الخاصة بالمبيعات والمشتريات ذات القيم المرتفعة، وأية مراسلات تحتوي على تفاصيل تلك التوريدات.
- كشوفات الحساب البنكي وأية سجلات مالية أخرى.
- مستندات الاستيراد والتصدير والشحن.
- سجلات أخرى تتعلق باحتساب ضريبة القيمة المضافة والإقرار الضريبي.

يمكن الاحتفاظ بالسجلات بشكل مادي/ورقي أو إلكتروني. وفي كلتا الحالتين، يجب الاحتفاظ بالسجلات في المملكة (سواء بشكل مادي أو من خلال الوصول إلى الخادم ذي الصلة حيث يتم تخزين هذه السجلات).

كما اشترطت اللائحة التنفيذية على وجوب حفظ السجلات باللغة العربية.

في الحالات التي يختار فيها الشخص الخاضع للضريبة تخزين السجلات إلكترونياً، فإنه يتوجب إدخال البيانات إلى نظام الحاسب الآلي باللغة العربية وأن تكون مطابقة للسجلات المادية⁸⁰.

يجب الاحتفاظ بجميع السجلات لمدة أساسية (6) سنوات كحد أدنى⁸¹. وتم تحديد مدة حفظ أطول بما يتعلق بالسجلات الخاصة بالأصول الرأسمالية المنقولة، وهي (11) سنة (تم احتسابها على أساس العمر الانتاجي المحدد لأغراض ضريبة القيمة المضافة - 6 سنوات - بالإضافة إلى 5 سنوات أخرى). ويتوجب الاحتفاظ بالفواتير الضريبية والدفاتر والسجلات المحاسبية والمستندات المتعلقة بالعقارات لمدة لا تقل عن (15) سنة في جميع الحالات⁸².

يمكن للشخص الخاضع للضريبة تعيين طرف ثالث ليقوم بالاحتفاظ بالسجلات وفقاً للمتطلبات الضريبية. وفي جميع الحالات، لا يزال الشخص الخاضع للضريبة مسؤولاً بشكل مباشر عن هذا الامتثال⁸³.

للهيئة الحق في جميع الأوقات طلب توفير سجلات إضافية من قبل أي شخص لأغراض التسجيل والفحص وإجراءات التقييم، وذلك في الحالات التي ترى بها الهيئة ضرورة لذلك. وهناك سبب لطلب تلك السجلات الإضافية.

عند الحاجة، ستقوم الهيئة بإبلاغ الشخص الخاضع للضريبة بضرورة تزويدها بالسجلات الإضافية وذلك بمدة (20) يوم - أو إطار زمني معقول وفقاً للمعلومات وطبيعتها⁸⁴.

تتوفر المزيد من التفاصيل في الدليل الإرشادي الخاص بالفواتير الضريبية وحفظ السجلات.

(78) المادة 59، فترة حفظ الفواتير الضريبية والسجلات والمستندات المحاسبية، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. والمادة 66، السجلات، اللائحة التنفيذية

(79) الأمر الملكي رقم م/61 بتاريخ 1989/6/27م

(80) المادة 66(3)، السجلات، اللائحة التنفيذية - مع عدم الإخلال بأية التزامات أخرى وفقاً لأنظمة أخرى.

(81) المادة 66(1)، السجلات، اللائحة التنفيذية

(82) المادة 59، فترة حفظ الفواتير الضريبية والسجلات والمستندات المحاسبية، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(83) المادة 66(4)، السجلات، اللائحة التنفيذية

(84) المادة 66(6)، السجلات، اللائحة التنفيذية

7. التعامل مع الهيئة العامة للزكاة والدخل

7.1. ميثاق دافعي الضريبة

يحدد ميثاق دافعي الضريبة الحد الأدنى من المعايير التي يمكن أن يتوقعها دافع الضريبة من الهيئة كما في ذلك بعض المعايير الخاصة بإدارة الهيئة لضريبة القيمة المضافة. وبالمثل، فإن الهيئة تتوقع من دافع الضريبة تحقيق الحد الأدنى من المعايير. وتم تحديد هذه المعايير في ميثاق دافعي الضريبة المتوفر على الموقع الإلكتروني لدى الهيئة.

7.2. الفحص والتقييم

تتولى الهيئة مسؤولية مراجعة صحة الإقرارات الضريبية أو المستندات الأخرى المقدمة إليها، كما أنها الجهة المسؤولة عن الفحص الرسمي لضمان الالتزام .

في حال قامت الهيئة باختيار إقرار ضريبي أو مستندات مقدمة لها من قبل الخاضع للضريبة لأغراض الفحص، فقد يتم التواصل مع الخاضع للضريبة وطلب:

- شرح توضيحي لأي جانب من جوانب المستندات أو الإقرار الضريبي المقدم؛
- تقديم الأدلة التي تدعم الإقرار الضريبي من فواتير ضريبية وسجلات متعلقة بالمنشأة مثل العقود أو كشوفات للحسابات المصرفية.

7.2.1. الفحص

تتولى الهيئة مسؤولية الاختبارات والفحص عبر مجموعة من عمليات التدقيق في مقر العمل الخاص بالشخص الخاضع للضريبة أو خارجها. ووفقاً لنظام ضريبة القيمة المضافة، فإنه على الأشخاص الخاضعين للضريبة التعاون مع إجراءات الفحص التي تقوم بها الهيئة.

في معظم الحالات، ستقوم الهيئة بالإخطار مسبقاً (20 يوماً على الأقل) قبل تاريخ الفحص. ويحتوي هذا الإخطار المسبق إذا ما كانت الهيئة تنوي القيام بالفحص في مقر العمل الخاص بالشخص الخاضع للضريبة، وفي بعض الحالات القابلة للتطبيق، يحتوي الإخطار على الفترات الضريبية المراد فحصها. وفي بعض الحالات، قد تقوم الهيئة بالفحص دون إشعار مسبق.

خلال فترة الفحص، قد يقوم موظف الهيئة بزيارة أي مقر عمل للشخص الخاضع للضريبة للتحقق بأنه يمثل بكامل التزاماته الضريبية. وعلى الخاضع للضريبة أن يسمح بالوصول إلى كافة الفواتير والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية التي يحتفظ بها (كما هو مبين في القسم 6) عند طلبها لأغراض فحصها من قبل الهيئة (سواءً في مقر العمل الخاص بالشخص الخاضع للضريبة أو خارجه)⁸⁵.

7.2.2. التقييم

عند ملاحظة الهيئة أي خطأ في الإقرار الضريبي أو أي مستند آخر مقدم من قبل الشخص الخاضع للضريبة خلال فترة الفحص أو أية حالة أخرى، فإنها قد تصدر تقييماً لتصحيح هذا الخطأ.

ويجوز للهيئة أن تقيّم الشخص الخاضع للضريبة بفترة ضريبية أو عدة فترات ضريبية، خلال خمس سنوات من انتهاء السنة التقويمية ذات الصلة بالفترة الضريبية⁸⁶. وفي الحالات التي تجري فيها معاملات بقصد مخالفة أحكام النظام أو اللائحة أو عدم التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، فإنه يجوز للهيئة إصدار أو تعديل التقييمات لمدة عشرين سنة من نهاية السنة التقويمية التي تقع فيها الفترة الضريبية⁸⁷.

(85) المادة 64(6)، إجراءات الفحص والتقييم، اللائحة التنفيذية
 (86) المادة 64(3)، إجراءات الفحص والتقييم، اللائحة التنفيذية
 (87) المادة 64(4)، إجراءات الفحص والتقييم، اللائحة التنفيذية

وعلى الهيئة أن تخطر الشخص الخاضع للضريبة بالتقييم الصادر منها، وأن توضح حقه في استئناف التقييم. وبيّن التقييم الصادر من الهيئة على الأقل ما يلي⁸⁸:

- صافي الضريبة المستحقة
- تاريخ استحقاق السداد
- أساس احتساب التقييم

7.3. خصوصية المعلومات والبيانات الخاصة بالشخص الخاضع للضريبة

وفقاً للنظام، فإنه يتوجب على كافة الأشخاص تقديم أي معلومات تطلبها الهيئة لأغراض التحقق ما إذا كان الشخص يمثل بالكامل بالتزاماته الضريبية أم لا⁸⁹.

وقد تقوم الهيئة بطلب معلومات من جهات حكومية أخرى مباشرة، أو من أي بنوك أو مؤسسات مالية أخرى في المملكة من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي أو هيئة السوق المالية.

وتقوم الهيئة بالمحافظة على سرية المعلومات المقدمة من قبل الشخص الخاضع للضريبة. ويجوز للهيئة الإفصاح عن المعلومات التي تلقتها بصفة رسمية في الحالات التالية⁹⁰:

- يكون الإفصاح مطلوباً بموجب أحكام قضائية أو النظام أو اللائحة التنفيذية أو غيرها من الأنظمة السارية في المملكة.
- يكون الإفصاح ضرورياً في سبيل ممارسة الواجبات والسلطات الممنوحة للهيئة وفقاً للمتطلبات التالية:

(1) يكون الإفصاح عن المعلومات الضريبية، بصفة رسمية، لموظف بالهيئة أو لمصلحة الجمارك أو لديوان المراقبة العامة أو لجهات قضائية، أو لسلطة ضريبية في دولة أجنبية وفقاً لأي معاهدة اتفاقية تكون المملكة طرفاً فيها

(2) يقوم موظف الهيئة بأداء تلك الصلاحيات بناءً على تعليمات صادرة من الهيئة تخوله ذلك

(3) ألا يتجاوز الإفصاح عن المعلومات الضريبية حدود الغرض المقصود منه، مع الأخذ في الاعتبار ما يترتب عن ذلك من أثر شخصي أو تجاري

(4) ألا يتم الاحتفاظ بالمعلومات الضريبية لمدة تتجاوز تحقيق الغرض المقصود من الإفصاح

(5) أن يتم الاحتفاظ بالمعلومات السرية التي تم الإفصاح عنها والعناية بها واتخاذ كافة الإجراءات التي تقررها الهيئة لضمان منع التداول غير المشروع لها أو فقدها أو تلفها

(6) قبل السير في إجراءات الإفصاح، يجب التأكد من أن الشخص الذي سيفصح له على علم تام بسريتها، ومتطلبات السرية المنصوص عليها في النظام.

- كما يجوز الإفصاح لشخص عن المعلومات الضريبية المتعلقة بشخص آخر بناءً على موافقة خطية صادرة من الشخص الخاضع للضريبة.

7.4. التقدم بطلب لإصدار قرار تفسيري (القرارات التفسيرية)

في حال لم يكن الشخص الخاضع للضريبة متأكداً من كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على نشاط معين أو معاملة معينة يقوم بها أو ينوي القيام بها، بعد مراجعة الأحكام المعنية والدليل الإرشادي ذو الصلة، فإنه يمكن التقدم بطلب إلى الهيئة للحصول على قرار تفسيري على أن يشمل الطلب كامل الحقائق المتعلقة بالنشاط المحدد أو المعاملة المحددة التي ترغب من الهيئة النظر فيها.

(88) المادة 64(1,2)، إجراءات الفحص والتقييم، اللائحة التنفيذية

(89) المادة 56، حق الهيئة في الحصول على المعلومات، اللائحة التنفيذية

(90) المادة 55(1)، سرية المعلومات، اللائحة التنفيذية

ويمكن أن يكون القرار التفسيري أن يكون إما:

- عاماً - متاحاً للجمهور: حيث تقوم الهيئة بنشر تفاصيل القرار التفسيري مع تعديل المعلومات الخاصة بالشخص الخاضع للضريبة.

- خاصاً: لا تقوم الهيئة بنشر القرار التفسيري.

يجب أن يتضمن القرار التفسيري جميع المعلومات والمستندات المتعلقة بالنشاط أو المعاملة التي تطلب قراراً تفسيرياً في شأنها، بالإضافة إلى شرحاً عن مجال محدد من الشك وعدم التأكد في النظام أو الدليل الذي قد أطلعت عليه. من الممكن أن يتاح أمامك خيار شرح البدائل والمعاملة التي تراها مناسبة.

لدى الهيئة السلطة التقديرية المطلقة بالرد على طلبات القرارات التفسيرية أو الرفض، وذلك بناءً على عدة عوامل تراها مناسبة، بما في ذلك ما يلي:

- المعلومات التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة ضمن الطلب.

- المنفعة التي قد يستفيد منها كافة الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة عند إصدار قرار تفسيري عام بشأن معاملة أو نشاط ما.

- ملائمة الطلب لكل من نظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية.

يعتبر القرار التفسيري الصادر عن الهيئة بمثابة إخطار للأشخاص الخاضعين للضريبة بالتطبيق المناسب وقت تقديم المستندات والمعلومات وتقوم الهيئة بمراعاة ذلك عند الرد. لا يعتبر أي رد صادر عن الهيئة ملزماً لها ولا يعتبر قراراً إدارياً.

7.5. الاعتراض على القرارات الصادرة من الهيئة

في حال الاعتراض على قرار صادر من الهيئة، يتوجب الإشارة إلى ذلك فوراً، كما أنه يجب معرفة حق الاستئناف رسمياً.

في حالات التقييم، فإنه سيتم إخطار الشخص الخاضع للضريبة بحقه في استئناف التقييم من خلال تقديمه للإعتراض والذي يجب أن يقدم خلال 30 يوماً من تاريخ إرسال إشعار التقييم. ويعد تقييم الهيئة نهائياً في حال عدم التقدم باعتراض خلال هذه الفترة⁹¹.

أما في الحالات التي تقوم بها الهيئة بإصدار مخالفات وغرامات، فإنه للشخص الخاضع للضريبة حقه المنفصل بالاعتراض على قرار الغرامة في خلال 30 يوماً من تاريخ إصدار الغرامة/المخالفة⁹². تعتبر العقوبة والمخالفة نهائية في حال لم يتم تقديم الاعتراض ضمن هذه المدة المحددة.

وفي جميع الحالات، تستحق الضريبة (و/أو الغرامة) في تاريخ استحقاقها حتى في حالات الاعتراض الرسمية.

في حال موافقة كل من الهيئة والشخص الخاضع للضريبة ذو الصلة على إجراء وساطة لحل النزاع، فإنه يمكن إحالة المسألة إلى لجنة التسوية الداخلية في الهيئة.

سيتم أيضاً تحديد لجنتين خارجيتين لإدارة الاعتراضات والاستئنافات التي لم يتم تسويتها سابقاً. مع الأخذ بعين الاعتبار المدد الزمنية الخاصة بالاعتراض والاستئناف للشخص الخاضع للضريبة. وتعد هذه اللجان فرعية من لجنة فض النزاعات والمخالفات الضريبية.

- لجنة الاعتراض الابتدائية لضريبة القيمة المضافة: والمسؤولة عن الفصل في المخالفات والمنازعات ومطالبة الحقوق العامة والخاصة الناتجة عن تطبيق أحكام النظام واللائحة التنفيذية.

- لجنة الاعتراض الاستئنافية لضريبة القيمة المضافة: والمسؤولة عن الفصل في الاعتراضات الصادرة على قرارات لجنة الاعتراض الابتدائية لضريبة القيمة المضافة. يعتبر قرار هذه اللجنة نهائياً وغير قابل للاستئناف.

سيتم تقديم المزيد من المعلومات بالنسبة لإجراءات هذه اللجان بعد تأسيسهما. المزيد من التفاصيل سيتم إدراجها ضمن دليل إرشادي منفصل.

(91) المادة 68، الاستئناف، اللائحة التنفيذية. والمادة 66، نظام ضريبة الدخل (المعدل وفقاً للأمر الملكي رقم م/113).

(92) المادة 49، نظام ضريبة القيمة المضافة

8. التعامل مع الموردين والعملاء

8.1. تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأسعار والعقود

تنص الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أنه: "يجب أن يتضمن السعر المعلن في السوق المحلي للسلع والخدمات ضريبة القيمة المضافة"⁹³. ويعني ذلك أن الأسعار المعلن عنها للجمهور (على سبيل المثال في متاجر البيع بالتجزئة) يجب أن تكون شاملة لضريبة القيمة المضافة.

في سياق المعاملات من أعمال إلى أعمال، قد يوافق المورد والعميل على أن يكون السعر أو المقابل واجب الدفع عن توريد سلع أو خدمات غير شامل الضريبة. في تلك الحالات، يجب أن يتضمن العقد بشكل واضح ما يفيد أن السعر غير شامل الضريبة. إذا تم تحديد السعر دون الإشارة إلى ضريبة القيمة المضافة، فيفترض أن السعر شامل الضريبة. في تلك الحالات، أو إذا تضمن العقد نص آخر يؤكد أن المقابل يشمل ضريبة القيمة المضافة (على سبيل المثال "يشمل جميع أنواع الضرائب")، فسيتم حساب الضريبة المستحقة من قبل المورد على النحو المحدد في البند 3.2 من هذا الدليل (أي 105/5 من مجموع المقابل الواجب الدفع).

وحيث أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة مفروضة على الاستهلاك، فإن نظام ضريبة القيمة المضافة واللوائح التنفيذية لم يحدد ما إذا كان المورد أو العميل سيتحمل "تكاليف" ضريبة القيمة المضافة عن أي توريد بعينه، إلا أنه يُطالب المورد:

- بتطبيق المعاملة الضريبية المناسبة على توريده،
- إقرار ضريبة المخرجات على أساس مجموع المقابل المدفوع أو الواجب الدفع من قبل العميل.

يمثل مجموع المقابل المستحق الدفع أحد المسائل التعاقدية التي يتم الاتفاق عليها بين المورد والعميل. لتوفير قدر أكبر من الوضوح لكلا الطرفين، يوصى بأن تحدد الاتفاقيات في سوق أعمال إلى أعمال فيما يتعلق بتوريدات السلع والخدمات بوضوح ما إذا كان المقابل المتفق عليه شاملاً لضريبة القيمة المضافة أم لا.

8.2. الاستثناء الضريبي ضمن الأحكام الانتقالية

الكثير من العقود التي تم إبرامها في المملكة العربية السعودية قبل تاريخ 1 يناير 2018 نصت بوضوح على أن سعر العقد يشمل أو لا يشمل ضريبة القيمة المضافة، كما أن بعض تلك العقود قد تضمن عدداً من الشروط والأحكام التي تحدد أثر التغيير المستقبلي في الضرائب على سعر العقد، وتلك العقود هي عقود استيقت تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

بالرغم من ذلك، قد يكون هناك عدداً من العقود طويلة الأجل التي تم إبرامها قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة، والتي لم:

- تحدد ما إذا كان سعر العقد يشمل ضريبة القيمة المضافة أم لا.
- تتضمن شروط وأحكام تتعلق بأثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على سعر العقد.
- أو لم تحدد كيف سيؤثر التغيير في الضرائب على السعر واجب الدفع.

قد ينشأ عن العقود الحالية التي لا تتوقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة على توريدات السلع والخدمات، في كثير من الأحيان، عبء كبير وغير متوقع عند تطبيق النظام الجديد لضريبة القيمة المضافة. ولهذا السبب، نصت التشريعات الضريبية في المملكة على أحكام استثنائية ستطبق على تلك العقود - المبرمة قبل 30 مايو 2017 - عن طريق الاستثناء الضريبي ضمن الأحكام الانتقالية، بقصد إزالة هذا العبء الضريبي.

ويُشار إلى تلك الأحكام "بالأحكام الانتقالية المتعلقة بتطبيق نسبة الصفر على العقود الحالية" أو "قواعد الاستثناء الضريبي". وستطبق تلك القواعد والأحكام حتى تاريخ 31 ديسمبر 2018 بحد أقصى. يتضمن الدليل الإرشادي الخاص بالأحكام الانتقالية لضريبة القيمة المضافة مزيد من التفاصيل حول تطبيق تلك القواعد والأحكام.

8.3. التعامل مع الموردين والعملاء غير المسجلين

8.3.1. الموردون غير المسجلين

لا يجوز للموردين غير المسجلين لضريبة القيمة المضافة في المملكة في أي حال من الأحوال، فرض ضريبة القيمة المضافة على التوريدات التي يقومون بها.

بالنسبة للشركات التي تقوم بشراء سلع أو خدمات من مورد سعودي مقيم ولكنه غير مسجل لضريبة القيمة المضافة، فليس هناك إجراءات أخرى يجب إتخاذها. حيث أنه لن تكون هناك ضريبة مفروضة من قبل هذا المورد أو واجبة الدفع عن تلك المعاملة (وهذا لأن ضريبة القيمة المضافة تُفرض فقط على التوريدات الخاضعة للضريبة التي يقوم بها شخص خاضع للضريبة). وبما أنه ليس هناك ضريبة مفروضة، فلن يكون هناك ضريبة مدخلات قابلة للخصم فيما يتعلق بهذا الشراء.

مع ذلك، عادةً ما تنشأ التزامات إضافية نتيجة الشراء من مورد غير مقيم. حيث تطبق آلية الاحتساب العكسي في الحالات التي يستلم فيها الخاضع للضريبة توريد لسلع أو خدمات تم توريدها إلى المملكة وفقاً لقواعد مكان التوريد، من مورد غير مقيم (لا يشمل استيراد السلع). يخضع استلام السلع أو الخدمات من قبل الخاضع للضريبة- إذا تم توريد تلك السلع والخدمات في المملكة (وفقاً لقواعد مكان التوريد)- من مورد غير مقيم في المملكة، لضريبة القيمة المضافة وفقاً لآلية الاحتساب العكسي⁹⁴.

لا ينبغي على المورد غير المسجل لضريبة القيمة المضافة وغير المقيم في المملكة فرض ضريبة القيمة المضافة على التوريدات التي يقوم بها في المملكة، بينما يُطالب المستلم/المتلقي المسجل إقرار مبلغ الضريبة المحتسبة على أساس آلية الاحتساب العكسي في إقراره الضريبي (يرجى الرجوع إلى البند 6.1 للمزيد من التفاصيل).

إذا تلقى شخص مقيم في المملكة غير مسجل خدمات خاضعة للضريبة من مورد غير مقيم في سياق ممارسة نشاطاً اقتصادياً، فيجب احتساب السلع المستلمة ضمن حد التسجيل الإلزامي لغايات التسجيل⁹⁵. ولذلك، قد يكون متلقي الخدمة مُطالباً بالتسجيل نتيجة تلقيه خدمات من مورد غير مقيم.

8.3.2. العملاء غير المسجلين

مبدئياً، تُطبق ضريبة القيمة المضافة على التوريد الخاضع للضريبة لجميع العملاء، بما في ذلك الشركات (سواءً مسجلة لضريبة القيمة المضافة أم لا)، والأشخاص العاديين، والسلطات الحكومية أو أية هيئات أخرى. لا يُطالب الموردون بتأكيد أو إظهار رقم التعريف الضريبي الخاص بالعميل المقيم في المملكة في الفاتورة الضريبية الصادرة⁹⁶، بينما ينبغي على المورد عموماً فرض ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات الخاضعة للضريبة التي يقوم بها في المملكة، بغض النظر عن تسجيل العميل.

8.4. تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المعاملات مع الهيئات العامة

8.4.1. الهيئات العامة كمورد

تعامل السلطات الحكومية أو الهيئات العامة الأخرى كشخص لغايات ضريبة القيمة المضافة، ويكون بإمكانها توريد أو استلام سلع وخدمات.

إذا كانت الهيئة الحكومية مسجلة لضريبة القيمة المضافة في المملكة (وبالتالي هي شخص خاضع للضريبة) فمن المفترض أن تقوم بفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع التوريدات التي تقوم بها كجزء من نشاطها الاقتصادي.

مع ذلك، فإن الأنشطة التي تمارسها الهيئة الحكومية بصفتها سلطة عامة - على سبيل الاستثناء - ليست نشاطاً اقتصادياً. ولذلك، فإن الخدمات العامة التي تقدمها هيئة حكومية لن تكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة. يتضمن الدليل الإرشادي للنشاط الاقتصادي مزيداً من التفاصيل في هذا الشأن.

(94) المادة 41، العميل الملزم بسداد الضريبة وفقاً للاحتساب (التكليف) العكسي، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(95) المادة 50، التسجيل الإلزامي، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(96) إلا إذا كان العميل مسؤولاً بذاته عن احتساب الضريبة عن التوريد من مورد خاضع للضريبة. المادة 53 (5) (د)، الفواتير الضريبية، اللائحة التنفيذية

لم يتم تعريف الجهات الحكومية، ولكن المقصود أن تُفسر على نطاق واسع لتشمل جميع أجهزة الدولة والحكومة، ويشمل ذلك:

1. السلطات على مستوى الدولة (السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية والدوائر أو الوزارات الحكومية).
2. السلطات الحكومية الإقليمية والمحلية، ويشمل ذلك البلديات.
3. الجهات الأخرى التي تخضع للنظام العام والتي تشكل جزءاً من الإدارة العامة أو تمارس مهامها التي تكلفها بها الدولة. ويشمل ذلك الهيئات الحكومية بكافة أشكالها.

ويتم تمويل الجهات الحكومية عادة من قبل الدولة من أجل المصلحة العامة، أو يتم إنشاؤها لممارسة نشاط تنظيمي.

إذا كانت تلك الجهات تمارس أنشطة محددة تكلفها بها الدولة بموجب نظام أو مرسوم ملكي أو أي أداة تشريعية أخرى تتضمن إنشاء تلك الجهات للقيام بمهام عامة، فلا تشكل هذه الأنشطة نشاطاً اقتصادياً، وتقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة وذلك بغض النظر عما إذا كانت تقوم الجهة الحكومية بفرض رسوم نظير تنفيذ تلك المهام أم لا.

ولذلك، في بعض الحالات، قد تقوم الهيئة الحكومية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على رسومها. تقع على عاتق المورد مسؤولية تحديد حالته الضريبية وتطبيق المعاملة الضريبية المناسبة على توريداته. للتأكيد، يوصى بتوضيح تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أي رسوم مقدماً.

8.4.2. الهيئات العامة كعميل

يتعين على الخاضع للضريبة فرض ضريبة القيمة المضافة على التوريدات الخاضعة للضريبة لسلع أو خدمات بغض النظر عن هوية العميل (سواءً كان شخص عادي أو شركة أو حكومات أجنبية أو منظمات دولية أو هيئات وبعثات دبلوماسية أو هيئة حكومية / عامة). تخضع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة التي يتم توريدها إلى هيئات حكومية أو عامة في المملكة لضريبة القيمة المضافة.

على الرغم من أن الرسوم التي تفرضها الهيئة الحكومية بصفقتها هيئة عامة قد تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة، إلا أن هذا لا يعني أن هذه الهيئات نفسها مستثناة من دفع ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات المقدمة لها.

من الموصى به أن يؤكد الموردون للهيئات العامة ما إذا كان المقابل المتفق عليه أو الممنوح بموجب العقود أو الاتفاقيات ذات الصلة شامل أو غير شامل لضريبة القيمة المضافة.

9. ضريبة القيمة المضافة على التجارة الدولية

تُطبق القواعد الخاصة لضريبة القيمة المضافة على التجارة الدولية، لا سيما فيما يتعلق:

- بنقل السلع إلى المملكة العربية السعودية أو منها (ويقصد به استيراد وتصدير السلع)؛
- الخدمات المشتراة من موردين غير مقيمين أو بيعها إلى مستهلكين غير مقيمين.

تُطبق ضريبة القيمة المضافة نتيجة منهجية مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك نظام ضريبة القيمة المضافة الموحد لتجارة دول مجلس التعاون الخليجي. سيعمل هذا النظام عند قيام جميع دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق نظامًا محليًا (نظام الخدمات الإلكترونية) لضريبة القيمة المضافة، ووضع إجراءات لتبادل المعلومات فيما يتعلق بالتجارة البينية داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

على هذا النحو، تُطبق القواعد الانتقالية لضمان التطبيق المناسب لضريبة القيمة المضافة خلال الفترة الانتقالية والتي خلالها ستُعامل جميع دول مجلس التعاون الخليجي خلاف المملكة العربية السعودية فعلياً على أنها خارج منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حتى يتم تطبيق التدابير التي نصت عليها الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي بالكامل بما في ذلك تنفيذ نظام الخدمات الإلكترونية.

من خلال هذا البند سيتم توضيح المعاملة الضريبية التي ستُطبق على التجارة الدولية من وإلى المملكة للسلع والخدمات، وتطبيق الأحكام الانتقالية داخل دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تضمن الدليل الإرشادي الخاص بالواردات والصادرات مزيد من التفاصيل حول تلك الموضوعات.

9.1 تطبيق ضريبة القيمة المضافة على استيراد السلع

9.1.1 الضريبة على الاستيراد المحصلة من قبل هيئة الجمارك

تُفرض ضريبة القيمة المضافة على استيراد السلع إلى المملكة. حيث يتم فرضها بشكل منفصل عن أي ضريبة قيمة مضافة أخرى مفروضة على توريد السلع نفسها⁹⁷.

تُفرض ضريبة القيمة المضافة على الاستيراد من قبل هيئة الجمارك عند نقطة دخول السلع إلى المملكة. من إحدى متطلبات نظام الجمارك الموحد هو أن يتم التصريح من خلال بيان جمركي من قبل **المستورد** عن أي سلع تدخل إلى أو تخرج من المملكة⁹⁸. ويكون المستورد المدرج اسمه في البيان، والمرخص له باستيراد السلع، هو المسؤول عن دفع الضريبة على الاستيراد.

يتعين على المستورد دفع الضريبة المستحقة على الاستيراد إلى هيئة الجمارك السعودية، إلى جانب الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى يتم تحديدها في البيان الجمركي، لتسهيل طرح السلع للتداول الحر.

في حال لاحظ المستورد بأن مبلغ ضريبة القيمة المضافة المستحق الدفع غير صحيح بسبب خطأ في البيان الجمركي في التصنيفات أو القيم، فعليه إخطار الجمارك قبل الدفع. في بعض الحالات، يتوجب القيام بتعديل البيان الجمركي بعد اتمام عملية التخليص الجمركي.

وفي حال تطلب التعديل دفع مبلغ ضريبة قيمة مضافة أو رسوم إضافية، فإن ذلك يتم من خلال «أمر دفع» صادر عن الجمارك يتضمن تلك المبالغ الإضافية المطلوبة من المستورد.

في حال كانت نتيجة البيان الجمركي هي سداد مبلغ ضريبة قيمة مضافة بالزيادة، فإن الجمارك ستقوم بتعديل الرسوم المستحقة الدفع ولن تقوم برد ضريبة القيمة المضافة. هذه الزيادة يمكن خصمها كضريبة مدخلات وفقاً للإجراءات الخاصة بخصم الضريبة.

سيكون بإستطاعة المستورد الدخول إلى ملخص الضريبة المدفوعة على الواردات من خلال بوابة الجمارك الإلكترونية. هذه المعلومات هي السجل النهائي لجميع مبالغ ضريبة القيمة المضافة المدفوعة إلى هيئة الجمارك السعودية عن الواردات.

(97) المادة 14، التوريدات الخاضعة للضريبة في المملكة، اللائحة التنفيذية

(98) المادة 19، نظام الجمارك الموحد

في جميع الحالات، يتم دفع ضريبة القيمة المضافة من قبل مستورد السلع وهو وحده من يملك حق خصم تلك الضريبة، مع مراعاة القواعد العادية لخصم الضريبة.

9.1.2. حساب ضريبة القيمة المضافة على الاستيراد

يتم حساب ضريبة القيمة المضافة على الاستيراد بنسبة 5% على أساس سعر الاستلام المصرح به لأغراض الجمارك، شاملاً الشحن والتأمين (وهو ما يعادل التكلفة والتأمين والشحن أو ما يعرف بقيمة «سيف CIF») ، والرسوم الجمركية، والضريبة الانتقائية (إن وجدت)، وأية رسوم نثرية تتعلق بمناولة السلع أو تخزينها، باستثناء ضريبة القيمة المضافة، ما لم يكن الاستيراد معفياً من ضريبة القيمة المضافة.

مثال (15): قام أحد المستوردين باستيراد سلعاً إلكترونية، وكانت قيمة سيف CIF الظاهرة في نموذج البيان الجمركي 25,500 ريال سعودي. تم تطبيق الرسوم الجمركية القيمة بنسبة 5% على السلع الإلكترونية، فكانت الرسوم الجمركية 1,275 ريال سعودي مفروضة من قبل الهيئة العامة للجمارك السعودية. ليس هناك رسوماً إضافية يتعين على سلطات الجمارك السعودية تطبيقها على الاستيراد.

يتم حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة على الاستيراد على أساس 5% من قيمة الاستيراد (وهي قيمة سيف CIF مضافاً إليها الرسوم الجمركية وأية رسوم نثرية أخرى). قيمة الضريبة على الاستيراد هي 1,339 ريال سعودي (أي 5% × (25,500 ريال سعودي + 1.275 ريال سعودي)) مستحقة الدفع من قبل المستورد.

9.1.3. الواردات المعفاة

في حالات محددة تُعفى بعض السلع المستوردة من ضريبة القيمة المضافة، ويشمل ذلك:

- السلع التي يكون توريدها معفي من الضريبة أو خاضع للضريبة بنسبة الصفر بالمائة (في المملكة العربية السعودية، هي حالياً الأدوية والمعدات الطبية المؤهلة ووسائل النقل المؤهلة⁹⁹).

- السلع المعفاة من الرسوم الجمركية وفقاً للشروط والضوابط المنصوص عليها في نظام الجمارك الموحد:

(1) الإعفاءات الدبلوماسية،

(2) الإعفاءات العسكرية،

(3) استيراد الأمتعة الشخصية والأدوات المنزلية المستعملة التي يجلبها المواطنون المقيمون في الخارج والأجانب القادمون للإقامة في البلاد لأول مرة،

(4) استيراد السلع المعفاة¹⁰⁰.

- المتعلقات الشخصية والهدايا التي يحملها المسافرون ضمن أمتعتهم الشخصية، المعفاة من الضريبة وفقاً لنظام الجمارك الموحد، بحد أقصى 3,000 ريال سعودي عن تلك الواردات¹⁰¹.

9.1.4. توريد السلع المستوردة

إذا حدث توريد للسلع قبل تخليصها رسمياً من الجمارك داخل المملكة، فلا يُعد هذا التوريد خاضعاً لضريبة القيمة المضافة¹⁰². بينما يُعامل توريد السلع الذي يحدث بعد تخليص السلع رسمياً من الجمارك، إذا كانت السلع داخل المملكة، عموماً على أنه توريد قد تمّ داخل المملكة وخاضع لضريبة القيمة المضافة.

9.2. تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تصدير السلع

يخضع تصدير السلع إلى خارج إقليم دول مجلس التعاون لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر بالمائة¹⁰³ شريطة الاحتفاظ بالدليل المناسب.

(99) المادة 38 (1)، الإعفاء عند الاستيراد، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(100) المادة 38 (2)، الإعفاء عند الاستيراد، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. والمادة 42، الإعفاء عند الاستيراد، اللائحة التنفيذية

(101) المادة 42، الإعفاء عند الاستيراد، اللائحة التنفيذية

(102) المادة 27 (3)، السلع المباعة مع النقل، اللائحة التنفيذية

(103) المادة 34، التوريد إلى خارج إقليم دول مجلس التعاون، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

في الحالات الاعتيادية، يتضمن التصدير كلاً من:

- استكمال بيان التصدير من قبل المصدر كما هو مطلوب ومحدد قي نظام (قانون الجمارك الموحد¹⁰⁴،
- ونقل السلع إلى خارج إقليم دول مجلس التعاون.

تجريباً، يتم استكمال بيان التصدير ونقل السلع من قبل إمام المورد بصفته تصديراً مباشراً أو من قبل العميل بصفته تصديراً غير مباشر. سيؤثر ذلك على تطبيق نسبة الصفر على التوريد.

يتوجب على المورد الذي يقوم بالتصدير في جميع الحالات أن يحصل على الوثائق والمستندات التي تثبت عملية نقل السلع إلى خارج إقليم دول مجلس التعاون.

يجب أن يتضمن الدليل على الأقل ما يلي:

(1) مستندات التصدير الصادرة عن الهيئة العامة للجمارك السعودية أو إدارة مماثلة في دولة عضو أخرى، بما يثبت أن السلع قد تم تخليصها رسمياً للتصدير نيابة عن المورد أو العميل بالنسبة إلى ذلك التوريد.

(2) مستندات تجارية تبين هوية العميل ومكان تسليم السلع.

(3) مستندات النقل الدالة على أن تسليم أو استلام السلع قد تم خارج إقليم دول المجلس.¹⁰⁵

في جميع الحالات، يتم اعتبار التوريد على أنه تصدير في حال قصد المورد والعميل بأن تنقل السلع إلى خارج إقليم دول مجلس التعاون كنتيجة لهذا التوريد¹⁰⁶.

يتوجب على المورد الحصول على المستندات خلال 90 يوم من تاريخ التوريد. ويمكن للمورد تطبيق نسبة الصفر بالمائة في تاريخ التوريد إذا كان من المتوقع الحصول على الاثباتات في الوقت المناسب.

في حال لم يتم الحصول على أي من المستندات بهذا التاريخ فإنه يتوجب على المورد معاملة التوريد على أنه توريد محلي (لا يتضمن تصديراً) وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية .

9.3. شراء خدمات من مورد غير مقيم

لا يوجد هنالك إجراءات معينة لاستيراد الخدمات ولا يتم تحصيل ضريبة القيمة المضافة عند استيراد الخدمات من قبل الهيئة العامة للجمارك السعودية كما يحصل عند استيراد السلع.

تُفرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات الموردة في المملكة إلى شخص خاضع للضريبة من قبل مورد غير مقيم وفقاً لآلية الاحتساب العكسي.

”في حال تلقى الخاضع للضريبة في دولة عضو سلع أو خدمات خاضعة للضريبة من شخص مقيم في دولة عضو أخرى، يعد وكأنه قام بتوريد هذه السلع أو الخدمات لنفسه، ويخضع هذا التوريد للضريبة وذلك وفقاً لآلية الاحتساب العكسي“.

”في حال تلقى الخاضع للضريبة المقيم في دولة عضو خدمات من شخص غير مقيم في إقليم دول مجلس التعاون، يعد وكأنه قام بتوريد هذه الخدمات لنفسه، ويخضع هذا التوريد للضريبة وذلك وفقاً لآلية الاحتساب العكسي“¹⁰⁷.

المورد غير المقيم هو المورد الذي ليس لديه منشأة ثابتة أو مكان عمل في المملكة حيث تكون المنشأة هي المكان الأساسي لتأدية الأعمال أو أي مكان آخر حيث تتواجد الموارد البشرية والفنية بشكل دائم والتي تسمح للشخص بتوريد أو استلام سلع أو خدمات¹⁰⁸.

(104) المادة 42، نظام الجمارك الموحد

(105) المادة 32(3)، صадارات السلع من المملكة، اللائحة التنفيذية

(106) المادة 27(1)، السلع المباعة مع النقل، اللائحة التنفيذية

(107) المادة 9، تلقي السلع والخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(108) المادة 1، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

في حال كان لدى الشخص أكثر من منشأة ثابتة في أكثر من دولة، فإن الفرع أو المنشأة الأكثر ارتباطاً بتوريد السلع أو الخدمات سيكون مكان إقامة الشخص لأغراض تحديد مكان التوريد¹⁰⁹.

9.4. تطبيق الضريبة على الخدمات التي تقدم لأشخاص غير مقيمين

ملاحظة: لأغراض التوضيح، يتضمن هذا البند متطلبات تطبيق نسبة الصفر على التوريدات التي تتم خلال الفترة الانتقالية. بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ستتغير الإشارة إلى "غير مقيم في المملكة" إلى "غير مقيم في دول مجلس التعاون الخليجي".

يعد توريد الخدمات من قبل مورد مقيم في المملكة إلى عميل غير مقيم في المملكة، والذي يستفيد من هذه الخدمة خارج المملكة، خاضعاً بصورة افتراضية إلى نسبة الصفر¹¹⁰.

ولغايات تطبيق نسبة الصفر، فإنه يجب على المورد أن يضمن استيفاء المعايير المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية¹¹¹:

(1) أن لا يعد مكان توريد هذه الخدمات على أنها قد تمت في المملكة وفقاً «للحالات الخاصة»¹¹² والمنصوص عليها في الاتفاقية (والتي تمت الإشارة إليها في البند 3.1.4 من هذا الدليل).

(2) عدم توفر دليل للمورد بأن العميل غير مقيم في المملكة مع توافر الدليل بأنه مقيم خارجها. وبشكل عام، وفي الحياة العملية، الهيئة تتوقع بان اصدار فاتورة او أي مراسلة أخرى الى عنوان خارج المملكة تستوفي هذا الدليل. اما إذا كان هناك معلومات متاحة للجمهور تظهر ان المتلقي لديه مكتب او فرع في المملكة، فمن المفروض أن تفضي الى إجراء مزيد من التحقيق.

(3) الخدمات التي لا يتم الاستفادة منها من قبل العميل او أي شخص آخر في المملكة. قد يكون للعميل غير المقيم، والذي ليس لديه منشأة في دول المجلس، موظفين وغيرهم من ممثلين في المملكة بصورة مؤقتة، والذين يستفيدون من الخدمة في المملكة. وفي تلك الحالات، لا يتم تطبيق نسبة الصفر. وتم تفسير هذا الشرط بشكل ضيق، حيث انحصر على المزايا التي يقدمها المورد مباشرة إلى العميل أو لشخص آخر.

(4) الخدمات غير المرتبطة بسلع ملموسة أو ممتلكات واقعة في المملكة خلال فترة التوريد. ويشمل ذلك أي خدمات تتمحور حول التأثير على سلع ملموسة أو ممتلكات كجزء رئيسي من تلك الخدمة. حيث أن التأمين على الممتلكات غير الثابتة التي تقع في المملكة، حتى وإن تم تقديمه إلى عميل غير مقيم، غير مؤهل لتطبيق نسبة الصفر.

(5) الخدمات التي ينوي موردها تقديمها خارج المملكة. حيث أنه يجب على المورد التأكد من أن مستلم الخدمة سيقوم باستخدامها (الاستفادة منها) في سياق نشاطات خارج المملكة.

(6) الخدمات المقدمة من قبل مورد لا يتوفر لديه دليل بأنه سيتم الاستفادة من هذه الخدمة ضمن نطاق المملكة. ويتم النظر في هذا الشرط على التوريد الأساسي الذي يقدمه المورد؛ والذي يجب على العميل الاستفادة من هذه الخدمة خارج نطاق المملكة بصورة نهائية. لا يجب على المورد تطبيق نسبة الصفر إذا تم تقديم هذه الخدمات بصورة مباشرة إلى شخص في المملكة (حتى وإن تم سدادها من قبل العميل غير المقيم في المملكة).

ولا تعد الخدمات المقدمة خلال سلسلة التوريد من قبل العميل إلى طرف ثالث (عميل غير مباشر) والتي يتم الاستفادة منها في المملكة إخلالاً لهذا الشرط.

لم يتم تعريف مصطلح «الاستفادة» في النظام. ولكن تعتبر الهيئة لغايات تفسير هذه الأحكام، تعد أنه قد تم الاستفادة من هذه الخدمة ضمن نطاق دول المجلس ولا يمكن تطبيق نسبة الصفر على الخدمات وفقاً للأحكام، في الحالات الآتية:

(109) المادة 1، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. والمادة 21(4)، المورد والعميل الخاضع للضريبة، اللائحة التنفيذية (110) المادة 34، التوريد إلى خارج إقليم دول مجلس التعاون، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة (111) المادة 33، الخدمات الموردة لغير مقيمي دول المجلس، اللائحة التنفيذية (112) المواد من 17 إلى 21، مكان التوريد - الحالات الخاصة، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

- عند تلقي غير المقيم (من خلال موظف أو شخص آخر موجود بالمملكة) جزء من الخدمة أثناء وجوده في المملكة،
- الخدمة ذات صلة بسلعة ملموسة في المملكة يمتلكها غير المقيم، أو
- تقدم الخدمة بصورة مباشرة لمنفعة شخص آخر في المملكة.

يعتمد تطبيق هذا الإختبار بشكل أساسي على الحقائق الفردية لكل مورد لخدمات على حدة. لمساعدة الموردين، فإن الجدول الإرشادي أدناه يهدف إلى توضيح تطبيق المبادئ أعلاه على الأنواع الشائعة من التوريدات المقدمة لعملاء غير مقيمين. كما أنه لا يقصد أن تكون قائمة شاملة أو وجهة نظر ملزمة على خدمات معينة. في جميع الحالات، يجب تحليل الطبيعة الحقيقية للخدمات بما يتماشى مع الاختبارات أعلاه.

القائمة: تهدف هذه القائمة إلى توضيح تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المقدمة إلى العملاء الذين ليس لديهم منشأة داخل المملكة

طبيعة الخدمات المقدمة إلى غير المقيم	النسبة الأساسية	نسبة الصفر
تأجير سلع ملموسة موجودة خارج دول مجلس التعاون/ المملكة	في كل الحالات التي يتم فيها تأجير سلع ملموسة متواجدة داخل المملكة/دول المجلس	فقط إذا كانت السلع الملموسة خارج المملكة.
تأجير العقارات غير المنقولة	في كل الحالات التي يكون فيها العقار في المملكة - باستثناء التأجير السكني المعفي من الضريبة- يرجى الرجوع إلى الدليل الإرشادي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في قطاع العقارات	لا يمكن تطبيق نسبة الصفر- الحالات الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقية
توفير الأصول غير المنقولة/ الملكية الفكرية	لا ينطبق	يمكن تطبيق نسبة الصفر في معظم الحالات بشرط ان لا يكون للمتلقى مكان إقامة في المملكة
الاعمال الملموسة ذات الصلة بالسلع (تعديل، إصلاح)	في كل الحالات التي تكون فيها السلع في المملكة	الى شخص غير مقيم بشرط ان تكون السلع الملموسة خارج المملكة
تخزين السلع	في كل الحالات التي تكون فيها السلع في المملكة	الى شخص غير مقيم بشرط ان تكون السلع الملموسة خارج المملكة
خدمات الفحص ذات الصلة بالسلع	في كل الحالات التي تكون فيها السلع في المملكة	إذا كانت السلع خارج المملكة. قد يتم تطبيق نسبة الصفر (وفقا لاحكام أخرى منفصلة) عندما تكون الخدمة مساندة لخدمات النقل الدولي وتقدم معها - يرجى الرجوع إلى الدليل الإرشادي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في قطاع النقل

الخدمات المالية	في حالة تلقي العميل او المتلقي المباشر خدمات في المملكة (على سبيل المثال تحويل العملات عند كشك صرافة)، أو تمويل الأصول الملموسة في المملكة (راجع الدليل الإرشادي للخدمات المالية)	يمكن تطبيق نسبة الصفري لمعظم الحالات بشرط ان لا يكون للمتلقي مكان إقامة في المملكة
خدمات التأمين	إذا كانت الخدمات ذات صلة بالشخص المؤمن عليه أو أصل ملموس في المملكة- يمكن تطبيق الحالات الخاصة على تأمين العقار أو النقل	يمكن تطبيق نسبة الصفري بشرط ان لا يكون للمتلقي مكان إقامة في المملكة او ليس لوثيقة التأمين صلة بالشخص/أصل المؤمن عليه في المملكة
عمولة المبيعات	يجب فحص طبيعة الخدمات (على سبيل المثال يتم تطبيق النسبة الأساسية على العمولات المتعلقة بمناولة السلع في المملكة)	يمكن تطبيق نسبة الصفري لمعظم الحالات بشرط ان لا يكون للمتلقي مكان إقامة في المملكة
رسوم الوسطاء	تحتاج إلى تحديد طبيعة الخدمات (مثال: تخضع للضريبة بالنسبة الأساسية في حال تم دفع العمولة عن أي خدمات تتضمن نقل فعلي للسلع في المملكة)	يمكن تطبيق نسبة الصفري لمعظم الحالات بشرط ان لا يكون للمتلقي مكان إقامة في المملكة
خدمات الاعلان	في حالة تلقي العميل او المتلقي المباشر (على سبيل المثال شخص تابع للعميل يقوم بتوريد سلع أو خدمات في المملكة) فائدة خدمات الإعلان في المملكة	إذا لم يكن للمتلقي مكان إقامة في المملكة ولا يقدم أي توريدات من المملكة
بحوث السوق	في حالة تلقي شخص فائدة الخدمات المباشرة في المملكة	يمكن تطبيق نسبة الصفري لمعظم الحالات بشرط ان لا يكون للمتلقي مكان إقامة في المملكة
خدمات استشارية	في حالة تلقي شخص الخدمات أثناء وجوده في المملكة (على سبيل المثال أثناء عمله بمشروع في المملكة)	يمكن تطبيق نسبة الصفري لمعظم الحالات بشرط ان لا يكون للمتلقي مكان إقامة في المملكة
الخدمات الإدارية	يجب فحص ما هي طبيعة الخدمات لتحديد أي استهلاك يتم في المملكة	يمكن تطبيق نسبة الصفري لمعظم الحالات بشرط ان لا يكون للمتلقي مكان إقامة في المملكة
خدمات الإدارة	يجب فحص ما هي طبيعة الخدمات لتحديد أي استهلاك يتم في المملكة	يمكن تطبيق نسبة الصفري لمعظم الحالات بشرط ان لا يكون للمتلقي مكان إقامة في المملكة
تحميل التكاليف	يجب فحص ما هي طبيعة الخدمات المقدمة للمتلقي لتحديد أي استهلاك يتم في المملكة	يجب فحص ما هي طبيعة الخدمات المقدمة للمتلقي لتحديد أي استهلاك يتم في المملكة

لا يمكن تطبيق نسبة الصفر- الحالات الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقية	في حالة الاستخدام الفعلي داخل المملكة أو إذا كان مكان الإقامة في المملكة ¹¹³ . الحالات الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقية. ملاحظة: التوريدات التي تقدم لأشخاص غير مقيمين غالباً ما تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.	خدمات الاتصالات والخدمات الإلكترونية
لا يمكن تطبيق نسبة الصفر	في حالة تلقي شخص الخدمات في المملكة (حتى إذا تعاقد شخص آخر مع المورد لتقديم الخدمات)	الخدمات المقدمة مباشرة الي شخص عادي
لا يمكن تطبيق نسبة الصفر- الحالات الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقية. ملاحظة: قد تقع خدمات التعليم عن بعد ضمن الخدمات الإلكترونية.	يتم تطبيق النسبة الأساسية على الخدمات التعليمية المقدمة في المملكة.	الخدمات التعليمية
تطبق نسبة الصفر أو خارج نطاق الضريبة وفقاً لحالات خاصة. لا يمكن تطبيق نسبة الصفر على الخدمات المقدمة إلى الأشخاص غير مقيمين - الحالات الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقية ملاحظة: قد تقع الخدمات المرتبطة بالنقل خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة أو يمكن تطبيق نسبة الصفر عليها (راجع الدليل الإرشادي لخدمات النقل).	يتم تطبيق النسبة الأساسية إذا كان مكان التوريد في المملكة و (بشكل منفصل) لا يمكن تطبيق نسبة الصفر عليها على أساس أنها خدمات مرتبطة بالنقل الدولي	خدمات النقل

9.5. التجارة البينية

تحدد الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة قواعد خاصة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوريدات الداخلية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تهدف إلى مواءمة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التجارة عبر الحدود وضمن عدم دفع ضريبة القيمة المضافة إلا مرة واحدة على كل توريد لسلع أو خدمات. تم وضع هذه القواعد لتطبيق في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست التي لديها قانون محلي لضريبة القيمة المضافة، ومع نظام الخدمة الإلكترونية للحصول على تفاصيل المعاملات داخل دول المجلس.

وحيث أنه لم تقوم جميع دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق نظاماً محلياً لضريبة القيمة المضافة، تزامناً مع تطبيق المملكة لضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2018، أو توفر نظام خدمة إلكتروني بحلول هذا التاريخ. لذلك فإن الأحكام الانتقالية سُنطبق على توريد السلع من وإلى المملكة للمعاملات من وإلى باقي أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، ابتداءً من تاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة وحتى تطبيق نظام الخدمة الإلكترونية بالكامل في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. وسيتم تطبيق تلك الأحكام الانتقالية سواء كانت الدولة العضو الأخرى تُطبق نظاماً محلياً لضريبة القيمة المضافة أم لا.

سُتطبق القواعد الخاصة حتى تقوم الهيئة بإصدار أمراً بالتصديق على وجود نظام الخدمة الإلكترونية. وحتى هذا الوقت، كتدبير انتقالي:

- تعتبر السلع المنقولة من المملكة العربية السعودية إلى دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مطبقة لضريبة القيمة المضافة بمثابة تصدير لتلك السلع من المملكة العربية السعودية لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. وستكون هذه التوريدات مؤهلة للخضوع لنسبة الصفر كونها تصديراً إلى وجهة غير خليجية، بشرط تطبيق المعايير المعتادة لإخضاع الصادرات لنسبة الصفر.
- تعتبر السلع التي تُنقل إلى المملكة العربية السعودية من دولة أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة استيراد لتلك السلع إلى المملكة العربية السعودية. وستفرض ضريبة القيمة المضافة على الواردات بنفس الطريقة المتبعة في الواردات من جهة غير تابعة لمجلس التعاون الخليجي. ولن يؤثر هذا على حالة السلع لأغراض الرسوم الجمركية. يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي بشأن الواردات لمزيد من التفاصيل.
- تعتبر الخدمات المقدمة إلى أو من شخص مقيم في دولة عضو من دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة توريد إلى أو من شخص غير مقيم في دول مجلس التعاون الخليجي.

10. تطبيق ضريبة القيمة المضافة في حالات أو معاملات خاصة

10.1. ضريبة القيمة المضافة والموظفين

لا ينشأ عن دفع رواتب الموظفين ورواتبهم أية التزامات لضريبة القيمة المضافة. فلا تُطبق ضريبة القيمة المضافة على الرواتب أو الأجور أو أية مبالغ نقدية أخرى مثل العلاوات والمكافآت المدفوعة إلى الموظفين من قبل أرباب العمل.

10.1.1. التعويضات

عادة ما يقوم رب العمل بدفع مبالغ نقدية لتعويض الموظف عن النفقات الفعلية المتكبدة أثناء أداء مهام عمله. لا يعتبر الموظف أنه يمارس نشاطاً اقتصادياً فيما يتعلق بتكبد وحساب تلك النفقات. لذلك، لا يُطالب الموظف بحساب ضريبة القيمة المضافة على تلك المدفوعات. مع ذلك، سيتم تعويض الموظف عموماً عن التكاليف المتكبدة بالكامل شاملة ضريبة القيمة المضافة.

وفي الحالات التي يمكن فيها إثبات أن الموظف قد تلقى توريداً لسلع أو خدمات كجزء لا يتجزأ من مهام عمله، فإن الهيئة ستقبل عموماً أن يتكبد الموظف التكلفة نيابة عن رب العمل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، شريطة تقديم رب العمل ما يثبت أن تلك التكاليف تكبدها الموظف فعلياً (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة على النحو المناسب) ، وفي تلك الحالات تتم معاملة التوريد لأغراض خصم ضريبة المدخلات على أنه مستلم من قبل رب العمل في سياق ممارسة نشاط اقتصادي شريطة اثبات رب العمل أن المصروفات المتكبدة من الموظف كانت في سياق ممارسة الشركة لنشاطها الاقتصادي الخاضع للضريبة و أن المصروفات تم تكبدها نيابة عن الشركة (مثال: يتم إصدار الفواتير باسم الموظف مع الإشارة لاسم الشركة).

مثال (16): طلبت شركة القمة للاستشارات من فيصل حضور مؤتمر علمي في الدمام في 20 أبريل 2018. بقي فيصل في الفندق الذي يعقد فيه المؤتمر يومي 19 و20 أبريل وتكبد تكاليف الإقامة في الفندق شاملة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%. قامت الشركة بتعويض فيصل عن تكلفة الإقامة المتكبدة. إذا استطاعت الشركة اثبات أن الموظف تكبد تلك النفقات في سياق ممارسة عمله المرتبط بأنشطة الشركة الاقتصادية، فإنه يجوز للشركة حساب تلك النفقات مباشرة، كما سيكون بإمكانها خصم ضريبة المدخلات، شريطة استيفاء المعايير ذات الصلة.

10.1.2. الاستحقاقات القانونية

يلتزم ارباب العمل في المملكة العربية السعودية بموجب نظام العمل السعودي أو أي أنظمة أخرى مطبقة في المملكة بدفع استحقاقات غير نقدية محددة للموظفين.

إن أي تكاليف يتكبدها رب العمل من أجل الوفاء بالالتزامات القانونية للموظفين وفقاً لنظام العمل السعودي، يُعتبر أنه تم تنفيذها لغايات نشاطه الاقتصادي. بالرغم من أن الموظفين سيستفيدون من تلك الالتزامات الواجب على رب العمل الوفاء بها، فإنها تعتبر تكلفة ملزمة للأعمال وليست نفقات خاصة.

يُسمح بخصم ضريبة المدخلات على نفس الأساس مثل أي نفقات عامة أخرى أو نفقات غير متعلقة بها، سواءً كان النشاط الاقتصادي لرب العمل يشكل توريدات خاضعة للضريبة أو توريدات معفاة من الضريبة.

يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بمزايا الموظفين لمزيد من التفاصيل حول المعاملة الضريبية المطبقة على تقديم مميزات (غير إلزامية نظاماً) وتعويضات أخرى للموظفين.

10.2. الخصومات والخصومات

يتم حساب قيمة التوريد ومبلغ الضريبة المستحقة على أساس مجموع المقابل المستلم لقاء التوريد. إذا قامت الشركات أو المنشآت بتقديم خصم للعميل تكون الضريبة المستحقة على السعر المخفض.

قد ينعكس الخصم في سعر الوحدة للسلع أو قيمة الخدمات الفردية. ومن جانب آخر، من الممكن أن يُطبق الخصم على جميع قيم التوريدات في فاتورة ضريبية واحدة- وفي تلك الحالة يجب إظهار الخصم بشكل منفصل في الفاتورة الضريبية.

من الممكن دفع الخصم أو الحسم بأثر رجعي إلى العميل بعد إصدار الفاتورة الضريبية الأصلية. في تلك الحالات، يجب إصدار إشعار دائن ضريبي ليعكس التعديل الذي تم إجراؤه على المقابل، ومن بعد ذلك يجب على المورد الخاضع للضريبة تعديل ضريبة المخرجات المقررة أصلاً. تضمن الدليل الإرشادي للفواتير الضريبية والسجلات مزيداً من التفاصيل في شأن الإشعارات الدائنة وتسوية ضريبة القيمة المضافة.

10.3. السلع المجانية

يعتبر توريد السلع المجانية بدلاً من الخصم أو الحسم النقدي- أحد الممارسات التجارية الشائعة.

يعتبر توريد السلع أو الخدمات من قبل شخص خاضع للضريبة من دون مقابل بمثابة توريداً مفترضاً (شريطة قيام الخاضع للضريبة بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بتلك السلع والخدمات).

يتم حساب ضريبة القيمة المضافة عن قيمة أو تكلفة الشراء من قبل المورد (إذا كان من غير الممكن تحديد قيمة الشراء أو التكلفة، لذلك يجب تطبيق القيمة السوقية العادلة).

مع ذلك، فمن المعترف به أن يقوم الخاضع للضريبة بتوريد بعض السلع منخفضة القيمة، مثل الهدايا والعينات، كجزء من أنشطة أعماله. وقد حددت المملكة أنه لن تُعامل توريدات السلع على أنها توريدات مفترضة في أي من الحالات الآتية:

لا تعامل توريدات السلع التي تقع دون مقابل على أنها توريدات مفترضة في أي من الحالات الآتية:

- ألا تتجاوز القيمة السوقية العادلة للسلع الموردة من قبل الخاضع للضريبة دون مقابل مبلغ 200 ريال غير شامل ضريبة القيمة المضافة، لكل متلقي عن كل سنة تقويمية.
- وألا تتجاوز القيمة السنوية لكل من تلك الهدايا والعينات التي وردها الخاضع للضريبة دون مقابل مبلغ 50,000 ريال في تلك السنة التقويمية على أساس القيمة السوقية العادلة لتلك الهدايا والعينات والسلع¹¹⁴

10.3.1. العروض الترويجية

في بعض الحالات يتم وصف سلعة أو خدمة على أنها «مجانبة» لغايات الترويج، ولكن حقيقة هذه السلع أو الخدمات تكون كما يلي:

- يتم توريدها مع وجزء ثانوي من توريد أشمل والذي يعتبر نيّة العميل بالشراء (على سبيل المثال، يعتبر التسليم «المجانبي» جزءاً إضافياً وثانويّاً من بيع قطعة أثاث باهظة الثمن، أو تعتبر لوحة المفاتيح اللاسلكية «المجانبة» جزءاً ثانويّاً من بيع الكمبيوتر. في هذه الحالات، لا تعتبر السلعة أو الخدمة المجانية بأنها توريد منفصل/مستقل دون مقابل. ولا يعتبر المورد بأنه قام بتوريد مفترض.
- يتم توريدها كجزء من مجموعة من السلع أو الخدمات الأخرى المباعة بسعر مدمج. (على سبيل المثال، يبيع بائع تجزئة سلعتين متطابقتين مع بيع وحدة ثالثة «مجاناً» - يعتبر ذلك بيع ثلاث سلع متطابقة بسعر مخفض. وفي هذه الحالات، يتعلق التوريد بجميع السلع والخدمات المقدمة، ويجب تخصيصها وفقاً لذلك. لا يوجد أي توريد مفترض في هذه الحالة.

في جميع الأحوال، إذا تم تقديم سلعة أو خدمة بشكل مستقل دون مقابل - أي أن تلك السلعة أو الخدمة ليست جزءاً من توريد آخر بمقابل، فإنه من الممكن اعتبار ذلك بأنه توريد مفترض. إذا تم إدراج سلعة أو خدمة منفصلة في فاتورة ضريبية وكان سعر الوحدة المقابل أو قيمة الخدمة هو صفر، فإن ذلك من الممكن أن يعني بأنه تم توريد مستقل دون مقابل.

يمكن اعتبار هذه التوريدات بأنها توريدات مفترضة في حال قام المورد بخصم ضريبة المدخلات ذات الصلة ولم يتم تطبيق الحد المقبول للسلع المجانية.

المزيد من التفاصيل ستم إدراجها في الدليل الإرشادي الخاص بالعروض الترويجية للأشخاص الخاضعين للضريبة.

10.4. القسائم

يتم إصدار القسائم عادة في سياق الممارسات التجارية، وتسمح تلك القسائم للعملاء باستبدال قيمتها مقابل سلع أو خدمات مقدمة من مورد واحد أو مجموعة موردين. من الممكن أن تتخذ القسيمة شكلاً مادياً أو بطاقة إلكترونية تتضمن مبلغ ما (مثال: بطاقة هدايا إلكترونية أو بطاقة إعادة شحن). من الممكن تداول القسائم ولا يشترط استخدامها من قبل عميل معين. في الكثير من الحالات، يتم إصدار القسائم بقيمة نقدية ("قيمة أسمية").

كما هو محدد في اللائحة التنفيذية للنظام، هناك قواعد خاصة تُطبق على القسائم وهي أن القسيمة "تعد بمثابة صك إذا كان هناك التزام بقبولها كمقابل أو جزء من المقابل عن توريد السلع أو الخدمات، وكانت طبيعة السلع أو الخدمات المراد توريدها أو هوية المورد محددة في القسيمة أو في المستندات ذات الصلة".

في حال قيام شخص بإصدار أو توريد قسيمة، فلا يعد ذلك توريداً.¹¹⁵

عند استرداد القسيمة كمقابل لسلع أو خدمات، فيجب فرض ضريبة القيمة المضافة على التوريد الأساسي للسلع أو الخدمات.

إذا تم وصف المستند على أنه «قسيمة»، لكنه لم يكن قابلاً للاسترداد (ليستخدم كمقابل لسلع أو خدمات)، فإنه لا يقع ضمن تلك القواعد المحددة.

المزيد من التفاصيل سيتم إدراجها في الدليل الإرشادي الخاص بالعروض الترويجية للأشخاص الخاضعين للضريبة.

10.5. الوكلاء

لم يتم تعريف «الوكيل» لأغراض ضريبة القيمة المضافة، مع ذلك فإنه عادة ما يفسر تفسيراً واسعاً في كل من الممارسات التجارية ونظام الوكالات التجارية السعودي¹¹⁶. في حالات محددة قد تتأثر المعاملة الضريبية المطبقة على المعاملات، نتيجة تصرف الوكيل نيابة عن الموكل في سلسلة التوريد.

لأغراض هذا الدليل الإرشادي، الوكيل هو أي شخص يتصرف نيابة عن الموكل (سواءً كان المورد أو العميل) فيما يتعلق بالتوريد. يعتبر هذا التعريف مختلف عن المذكور في قانون الوكالات التجارية. لذلك، من غير المحتمل للأشخاص الذين يتداولون بصفتهم "وكلاء تجاريين" أن يكونوا بمثابة وكلاء لأغراض ضريبة القيمة المضافة (وبدلاً من ذلك سيعتبرون بأنهم يبيعون السلع لحسابهم الخاص لأغراض ضريبة القيمة المضافة).

ويجوز للوكيل أن يتصرف نيابة عن الموكل البائع أو المشتري فيما يتعلق بتوريد سلع أو خدمات، بالإضافة إلى قيامه بتوريد خدمات الوكالة إلى الموكل. وقد فرق نظام الضريبة في المملكة بين:

- الوكيل الذي يتصرف نيابة عن شخص ما (الموكل) وباسم ذلك الشخص (وهو ما يعرف بالوكالة المفصح عنها، حيث أنه يتم الإفصاح عن علاقة الوكالة لطرف ثالث)؛
- والوكيل الذي يتصرف نيابة عن شخص ما (الموكل) ولكن باسمه الخاص (وهو ما يعرف بالوكالة غير المفصح عنها، حيث أن الطرف الثالث ليس على علم أن الوكيل يتصرف نيابة عن الموكل)¹¹⁷.

10.5.1. الوكيل الذي يتصرف باسم الموكل

في حال كان الوكيل يتصرف باسم الموكل (المورد)، فإن ضريبة القيمة المضافة ستُطبق على المعاملات التي تتم بين المورد والعميل على النحو المعتاد.

(115) المادة 19 (1)، إصدار أو توريد القسائم الشرائية، اللائحة التنفيذية، علماً بأن توريد قسيمة ذات قيمة أسمية يعتبر توريداً لخدمة بقدر ما يكون المقابل المقدم لقاء إصدار أو توريد القسيمة يتجاوز قيمتها الاسمية النقدية.

(116) نظام الوكالات التجارية الصادر بموجب الأمر الملكي رقم م/11 بتاريخ 1382/2/20هـ.
(117) المادة 9، نظام ضريبة القيمة المضافة، شرح النظام القواعد الخاصة فيما يتعلق بالوكيل الذي يتصرف باسمه الخاص حتى يُعامل على أنه هو الموكل نفسه (أي المورد أو العميل) فيما يتعلق بالتوريد الرئيسي لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وعلى العكس من ذلك، يُعامل الوكيل الذي يتصرف باسم الموكل على أنه يقوم باستلام توريد لسلع أو خدمات أو القيام بتوريد لسلع أو خدمات باسم الموكل.

كما أن العمولة التي سيتقاضاها الوكيل «المفصح عنه» مقابل خدمات الوكالة التي يقدمها إلى الموكل ستخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

10.5.2. الوكيل الذي يتصرف باسمه الخاص

في حال تعامل الوكيل مع الغير باسمه الخاص، يُعتبر ذلك الوكيل، لأغراض ضريبة القيمة المضافة، أنه تصرف باسمه الخاص (كموكل) في تعاملاته مع أطراف ثالثة. وبالتالي، يُعتبر الوكيل أنه قد قام بتوريد أو تلقي تلك السلع أو الخدمات لنفسه.¹¹⁸

كما أن العمولة التي يفرضها الوكيل مقابل تصرفه باسمه الخاص لا تُعامل على أنها توريد منفصل، حيث أن تلك العمولة لأغراض ضريبة القيمة المضافة تمثل هامش الربح عن البيع. يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي للاقتصاد الرقمي لمزيد من التفاصيل.

10.6. الأصول الرأسمالية

تم تعريف الأصول الرأسمالية على أنها "الأصول المادية وغير المادية التي تشكل جزءاً من أصول العمل والمخصصة للاستعمال الطويل الأمد كأداة عمل أو وسيلة استثمار"¹¹⁹. ولخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية، هناك أحكام خاصة يجب تطبيقها.

وبالتالي فإن الأصول الرأسمالية قد تكون أصول مادية أو غير مادية.

يتم تحديد خصم ضريبة المدخلات عن الأصول الرأسمالية استناداً إلى نية استخدام المشتري للأصل في تاريخ الشراء.

مثال (17): لدى شركة عائلية قسم استثماري يمارس أنشطة تمويل معفاة جزئياً، وقسم لتجارة التجزئة وقسم السياحة والسفر يقدم السلع والخدمات للعملاء. قامت الشركة بشراء أثاث وتجهيزات مكتبية جديدة لاستخدامها حصرياً في مكتب قسم السياحة والسفر. تعتبر أنشطة قسم السياحة والسفر خاضعة بالكامل للضريبة. نظراً لأن الشركة تنوي استخدام الأصول على المدى الطويل في أحد الاستخدامات التي تتعلق بتوريدات السياحة الخاضعة للضريبة، فيجب خصم ضريبة القيمة المضافة بالكامل على الشراء.

يجب مراقبة استخدام الأصل الرأسمالي سنوياً خلال فترة العمر الافتراضي للأصل الرأسمالي، فإذا تغير استخدام الأصل من استخدام خاضع للضريبة إلى استخدام غير خاضع للضريبة، أو العكس فيتعين على الشخص الخاضع للضريبة تعديل ضريبة المدخلات المخضومة مسبقاً من خلال إجراء التعديل. ويجب إجراء هذا التعديل كل 12 شهر، بحسب الاقتضاء.¹²⁰

سيتم إدراج مزيد من التفاصيل حول الأصول الرأسمالية وخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية في دليل منفصل.

10.7. السلع المستعملة

بعد موافقة الهيئة، يجوز للخاضع للضريبة حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن توريد السلع المستعملة المؤهلة على أساس هامش الربح (بدلاً من حساب الضريبة عن إجمالي المقابل المستلم).¹²¹

لتطبيق طريقة هامش الربح، يجب أن يستوفي توريد السلع المؤهلة الشروط الآتية:

- أن تكون السلع موجودة في المملكة.
- أن يكون التوريد لسلع صنفها الهيئة لتكون مؤهلة.

(118) المادة 9، نظام ضريبة القيمة المضافة

(119) المادة 1، التعريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(120) المادة 52، الأصول الرأسمالية، اللائحة التنفيذية

(121) المادة 48(1)، توريد السلع المستعملة، اللائحة التنفيذية

- أن تكون السلع قد تم شراؤها في المملكة من (1) شخص غير خاضع للضريبة، (2) شخص خاضع للضريبة لغير أغراض نشاطه الاقتصادي، أو (3) من قبل مورد يطبق طريقة هامش الربح.
 - أن يحصل مورد السلع المستعملة المؤهلة على موافقة الهيئة لاستخدام طريقة هامش الربح.
 - امتثال المورد للشروط الخاصة بإصدار الفواتير والسجلات الخاصة بتوريدات السلع المستعملة المؤهلة.
- إذا لم يتم استيفاء المعايير المذكورة أعلاه - بما في ذلك أي توريد للسلع المستعملة غير المحددة كسلع مستعملة مؤهلة في تاريخ التوريد، فيجب حساب ضريبة القيمة المضافة وفقاً للقواعد العادية من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أساس مجموع المقابل مستحق الدفع. في وقت إصدار هذا الدليل الإرشادي، لم تحدد الهيئة بعد معايير السلع المستعملة المؤهلة لهذه الطريقة.
- سيتم تقديم مزيد من التفاصيل عن السلع المستعملة المؤهلة وحساب ضريبة القيمة المضافة على أساس هامش الربح في الوقت المناسب.

11. الغرامات

يجوز للهيئة فرض الغرامات والعقوبات على الأشخاص الخاضعين للضريبة فيما يتعلق بمخالفة أحكام وشروط ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها بالنظام واللائحة التنفيذية¹²².

وصف المخالفة	الغرامة
تقديم مستندات غير صحيحة بقصد التهرب من سداد الضريبة المستحقة أو سداد قيمة أقل من قيمة الضريبة المستحقة.	• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة • ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
نقل السلع من أو إلى المملكة دون سداد الضريبة المستحقة	• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة • ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
عدم التسجيل في الضريبة خلال الفترة المحددة للتسجيل	10,000 ريال سعودي
تقديم إقرارًا ضريبياً خاطئاً، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو قدم أي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق	50% من قيمة الفرق بين الضريبة المحتسبة والمستحقة
عدم تقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد	25%-5% من الضريبة التي كان يتعين عليه الإقرار عنها
عدم دفع الضريبة في الوقت المحدد	5% من الضريبة المستحقة عن كل شهر أو جزء منه
تحصيل الضريبة دون التسجيل	غرامة تصل إلى 100,000 ريال سعودي
عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وفقاً لما هو محدد في اللائحة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
إعاقة موظفي الهيئة عن أداء أعمالهم	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية أو نظام ضريبة القيمة المضافة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي

في جميع الحالات، إذا تكررت المخالفة خلال 3 سنوات من تاريخ إصدار القرار النهائي بشأن الغرامة، فيجوز للهيئة مضاعفة الغرامة في حينها.

تحدد الهيئة مستوى الغرامة أو العقوبة التي تفرضها على الشخص الخاضع للضريبة مع الأخذ في الاعتبار سلوك الشخص الخاضع للضريبة وسجل امتثاله لضريبة القيمة المضافة (بما في ذلك وفاء الشخص الخاضع للضريبة بشروط تبليغ الهيئة عن أي أخطاء والتعاون مع الهيئة من أجل تصحيح الأخطاء).

21. قاموس المصطلحات

جميع التعريفات القانونية المذكورة على النحو المحدد كما وردت في الباب الأول من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

12.1. المفاهيم الرئيسية

ضريبة المخرجات أو ضريبة القيمة المضافة على المخرجات ¹²³	تم تعريفها في النظام على أنها "الضريبة المستحقة والمفروضة على أي توريد خاضع للضريبة لسلع أو خدمات، يقوم به شخص خاضع للضريبة". ويتم بالعادة تحصيلها من قبل الشخص الذي يقوم بالتوريد.
ضريبة المدخلات أو ضريبة القيمة المضافة على المدخلات	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "الضريبة التي يتحملها الخاضع للضريبة فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات الموردة له أو المستوردة لأغراض مزاوله النشاط الاقتصادي". المزيد من التفاصيل متوفرة ضمن الدليل الإرشادي الخاص بخصم ضريبة المدخلات.
النشاط الاقتصادي	يعتبر من المصطلحات واسعة النطاق والذي يهدف إلى التركيز على النشاط التجاري - من حيث المبدأ- الذي يخضع لضريبة القيمة المضافة، وتم تعريفه في الاتفاقية على أنه "النشاط الذي يمارس بصورة مستمرة ومنظمة ويشمل النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو المهني أو الخدمي أو أي استعمال ممتلكات مادية أو غير مادية وأي نشاط مماثل آخر". المزيد من التفاصيل متوفرة ضمن الدليل الإرشادي الخاص بالنشاط الاقتصادي.
السلع	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "جميع أنواع الممتلكات المادية (الأصول المادية) وتشمل المياه وجميع أنواع الطاقة بما في ذلك الكهرباء والغاز والإضاءة والحرارة والتبريد وتكييف الهواء".
الخدمات	يقصد بها " أية معاملة توريد لا تشكل توريداً للسلع".
المقابل	تم تعريفه في الاتفاقية على أنه "كل ما حصل أو سوف يحصل عليه المورد الخاضع للضريبة من العميل أو من جهة ثالثة لقاء توريد السلع أو الخدمات متضمناً ضريبة القيمة المضافة".
مكان التوريد	الدولة أو أي مكان آخر حيث يتم به اعتبار حدوث التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفقاً للقواعد المنصوص عليها في كل من الاتفاقية الموحدة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.
تاريخ حدوث التوريد أو تاريخ التوريد	التاريخ الذي تستحق فيه الضريبة على توريد معين وفقاً للقواعد المنصوص عليها في كل من الاتفاقية الموحدة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، قد يختلف هذا التاريخ عن التاريخ الفعلي الذي تم فيه تقديم السلع أو الخدمات.

12.2. المعاملات التجارية

التوريد	تم تعريفه في الاتفاقية على أنه "أي شكل من أشكال توريد السلع والخدمات بمقابل وفقاً للحالات المنصوص عليها في الباب الثاني من (الاتفاقية الموحدة)". الرجوع إلى الأقسام 3.1 و 3.5 لمزيد من الأمثلة.
التوريدات الخاضعة للضريبة	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "التوريدات التي تفرض عليها الضريبة وفقاً لأحكام الاتفاقية، سواء بالنسبة الأساسية أو بنسبة الصفر بالمائة، وتخصم ضريبة المدخلات المرتبطة بها وفقاً لأحكام الاتفاقية". الرجوع إلى القسم 3.1 لمزيد من الأمثلة.
التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر بالمائة	هي التوريدات الخاضعة للضريبة والتي يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة عليها بنسبة الصفر بالمائة. الرجوع إلى الرسم البياني في القسم 3.1.3.
التوريدات المعفاة	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "التوريدات التي لا تفرض عليها الضريبة، ولا تخصم ضريبة المدخلات المرتبطة بها وفقاً لأحكام الاتفاقية والقانون المحلي". الرجوع إلى الرسم البياني في القسم 3.1.3.
التوريدات الاعتبارية/المفترضة	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "كل ما يُعد بمثابة توريد وفقاً للحالات المنصوص عليها في المادة (8) من (الاتفاقية الموحدة)". الرجوع إلى القسم 3.3.
التوريدات الخاضعة للاحتساب العكسي	هي التوريدات التي يلتزم بها العميل بسداد ضريبة القيمة المضافة وفقاً لآلية الاحتساب العكسي. القسم 3.4.
التوريدات البينية	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "توريدات السلع أو الخدمات من قبل مورد مقيم في دولة عضو إلى عميل مقيم في دولة عضو أخرى". سيتم تطبيق هذا المفهوم في المملكة بعد الاعلان عن انتهاء الفترة الانتقالية (وذلك بعد التطبيق الكامل لضريبة القيمة المضافة في جميع دول مجلس التعاون ونظام الخدمة الالكترونية).
التوريدات خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة	التوريدات التي لا تتم في المملكة وفقاً لقواعد مكان التوريد أو التي لا تخضع لضريبة القيمة المضافة. الرجوع إلى القسم 3.5.
استيراد السلع	تم تعريفه في الاتفاقية على أنه "دخول السلع من خارج إقليم دول المجلس إلى أية دولة عضو وفقاً لأحكام نظام (قانون) الجمارك الموحد". خلال الفترة الانتقالية، يتضمن استيراد السلع دخول السلع للمملكة من أي مكان خارج حدود المملكة.
تصدير السلع	تم تعريفه في الاتفاقية على أنه "توريد السلع من أي دولة عضو إلى خارج إقليم دول المجلس وفقاً لأحكام نظام (قانون) الجمارك الموحد". خلال الفترة الانتقالية، يتضمن تصدير السلع تصديرها وخروجها من المملكة إلى أي مكان خارج حدود المملكة.
التوريد المستمر	توفير السلع أو الخدمات بشكل مستمر خلال فترة محددة. القسم 3.6.2.
حالات خاصة (خدمات)	الخدمات التي تدرج ضمن القواعد الخاصة لمكان التوريد في المواد 17-21 من الاتفاقية الموحدة. القسم 3.1.4.

12.3. الأشخاص

المورد	تم تعريفه في الاتفاقية على أنه "الشخص الذي يقوم بتوريد سلع أو خدمات".
العميل	تم تعريفه في الاتفاقية على أنه "الشخص الذي يتلقى سلع أو خدمات".
المقيم	تم تعريفه في الاتفاقية " يكون الشخص مقيماً في دولة ما إذا كان لديه محل إقامة فيها". ويتضمن الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون مكان إقامة في المملكة والأشخاص الاعتباريون الذين لديهم مكان عمل رئيسي أو منشأة دائمة في المملكة.
غير المقيم	تم تعريفه في الاتفاقية " يكون الشخص غير مقيم في دولة ما إذا لم يكن له محل إقامة فيها".
المستورد	فيما يتعلق باستيراد السلع، فإن المستورد والشخص الملزم بدفع ضريبة القيمة المضافة على الاستيراد هو " الشخص المعين أو المعترف به كمستورد وفقاً لأحكام نظام (قانون) الجمارك الموحد ¹²⁴ .
الموظف	لم يُعرّف هذا المصطلح لغايات ضريبة القيمة المضافة في النظام. وتعتبر الهيئة - لغايات تفسير اللائحة التنفيذية الموظف بأنه شخص موظف بموجب قانون العمل أو نظام الخدمة المدنية أو الخدمة العسكرية أو الأنظمة الأخرى ذات الصلة ؛ وأي أشخاص آخرين يعملون بموجب ترتيبات مساوية لعقد عمل. انظر دليل مزاي الموظفين لمزيد من التفاصيل.
المجموعة الضريبية	مجموعة من شخصين اعتباريين أو أكثر مسجلين لغايات ضريبة القيمة المضافة لدى الهيئة تحت رقم تسجيل ضريبي واحد. ويتم التعامل معهم على أنهم شخص خاضع للضريبة منفرد/واحد لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

12.4. الامتثال الضريبي

الفاتورة الضريبية	تم تعريفها في النظام على أنها " فاتورة يتم إصدارها في شأن توريدات خاضعة للضريبة، وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في النظام واللائحة ¹²⁵ .
الفاتورة الضريبية المبسطة	فاتورة مستوفية للمتطلبات الواردة في اللائحة كونها فاتورة ضريبية مبسطة ¹²⁶ .
رقم التعريف الضريبي أو رقم ضريبة القيمة المضافة	رقم تسجيل تصدره الهيئة لأغراض تسجيل المنشأة ضريبياً ولتعريف الشخص الخاضع للضريبة ¹²⁷ .
الإقرار الضريبي أو إقرار ضريبة القيمة المضافة	عملية تقديم الإقرار للهيئة من قبل شخص خاضع للضريبة والذي يقر فيه عن إجمالي ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات القابلة للخصم وصافي الضريبة المستحقة أو القابلة للاسترداد لفترة ضريبية. القسم 6.1.
الفترة الضريبية	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "الفترة الزمنية التي يجب احتساب الضريبة الصافية عنها". في المملكة، الفترة الضريبية إما شهرية أو ربع سنوية. القسم 6.1.
صافي الضريبة	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها " الضريبة الناتجة عن طرح الضريبة القابلة للخصم في دولة عضو من الضريبة المستحقة في هذه الدولة خلال نفس الفترة الضريبية، ويجوز أن تكون الضريبة الصافية إما متوجبة السداد أو قابلة للاسترداد".
المحاسبة على أساس الفاتورة	الطريق الأساسية لاحتساب ضريبة القيمة المضافة والإقرار عنها وذلك بالاعتماد على تاريخ حدوث كل توريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة.
المحاسبة وفقاً للأساس النقدي	طريقة بديلة لاحتساب ضريبة القيمة المضافة والإقرار عنها بالاعتماد على تاريخ الدفعة لكل توريد. القسم 6.1.2.

(124) المادة (42)، الشخص الملزم بسداد الضريبة عن الاستيراد ، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(125) المادة (1)، نظام ضريبة القيمة المضافة

(126) المادة 53(8)، الفواتير الضريبية، اللائحة التنفيذية

(127) بالتوافق مع المادة (53)، رقم التعريف الضريبي، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

السجلات	الدفاتر المطلوبة والفواتير الضريبية والمستندات المحاسبية والسجلات الأخرى التي يتوجب الاحتفاظ بها لأغراض الامتثال لالتزامات ضريبة القيمة المضافة. القسم 6.4.
التقييم	تقييم لصافي الضريبة يقوم به الشخص الخاضع للضريبة عند تقديم الإقرار الضريبي ¹²⁸ ، أو تقييم لصافي الضريبة من خلال الهيئة في أي ظروف أخرى ¹²⁹ .
الفحص	عملية تدقيق الامتثال الضريبي للشخص الخاضع للضريبة، يتم من خلال الهيئة في موقع الشخص الخاضع للضريبة أو أي مكان آخر ¹³⁰ . القسم 7.2.
الاعتراض	الاعتراض الرسمي الذي يتم تقديمه للجنة المختصة أو الهيئة القضائية من قبل الشخص الخاضع للضريبة بما يتعلق بتقييم أو إقرار صادر عن الهيئة. القسم 7.4.

12.5. مفاهيم أخرى

مجموع التوريدات الخاضعة للضريبة	القيمة الاجمالية للتوريدات الخاضعة للضريبة لمقيم في المملكة خلال فترة اثني عشر شهراً، يتم احتسابها وفقاً للقواعد الموضحة في القسم 2 من هذا الدليل.
المؤسسة الثابتة	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "أي مقر ثابت للعمل غير مقر العمل، الذي يمارس فيه العمل ويتميز بوجود موارد بشرية وتقنية بشكل دائم وبصفة تمكن الشخص من القيام بتوريد أو تلقي السلع أو الخدمات".
الضريبة القابلة للخصم أو ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "ضريبة المدخلات التي يجوز خصمها من الضريبة المستحقة على التوريدات لكل فترة ضريبية وفقاً لأحكام الاتفاقية والقانون المحلي". القسم 5.
الخصم النسبي	طريقة احتساب الضريبة القابلة للخصم في الحالات التي تكون فيها ضريبة المدخلات تتعلق بسلع وخدمات مستخدمة في توريدات خاضعة للضريبة وتوريدات غير خاضعة. ويتم ذلك بناءً على التقسيم المعتمد على التوريد الخاضع ¹³¹ . القسم 5.1 من هذا الدليل والدليل الخاص بالضريبة القابلة للخصم لمزيد من التفاصيل.
الأصول الرأسمالية	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "الأصول المادية وغير المادية التي تشكل جزءاً من أصول العمل والمخصصة للاستعمال الطويل الأمد كأداة عمل أو وسيلة استثمار".
القيمة السوقية العادلة	تم تعريفها في الاتفاقية على أنها "المبلغ الذي يمكن تداول السلع أو الخدمات لقاءه في السوق المفتوح بين طرفين مستقلين وضمن شروط تنافسية محددة من قبل كل دولة عضو ¹³² . ويتم استخدامها على أنها قيمة التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة في بعض الحالات المحددة.
الوكيل	شخص يتصرف بالنيابة عن الشخص الرئيسي (مورد أو عميل) فيما يتعلق بتوريد سلع أو خدمات. القسم 10.5.
السلع المستعملة المؤهلة	سلع تم تصنيفها من قبل الهيئة على أنها مؤهلة حيث يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة عليها وفقاً لآلية هامش الربح ¹³³ . القسم 10.7.

(128) المادة (1)62، الاقرارات الضريبية، اللائحة التنفيذية
(129) المادة (64)، إجراءات الفحص والتقييم، اللائحة التنفيذية
(130) المادة (64)، إجراءات الفحص والتقييم، اللائحة التنفيذية
(131) المادة (46)، الخصم النسبي، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(132) المادة (1)26، قيمة توريد السلع والخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة. التطبيق في المملكة وفقاً للمادة (38)، القيمة السوقية العادلة، اللائحة التنفيذية
(133) المادة (2)48، المتطلبات الثبوتية للتوريدات الداخلية، اللائحة التنفيذية

